

د. مصطفى النشار

في فلسفة الثقافة



دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
عبد الوهاب



فلسفة الثقافة

إهداء ٢٠٠٧

اسرة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات
جميعه بة مصر العلية

د. مصطفى النشار

أستاذ الفلسفة بكلية الآداب

جامعة القاهرة

فِي فلسفة الثقافة

الطبعة الأولى

١٩٩٩م

الناشر

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)

عبدہ غريب

الكتاب : في فلسفة الثقافة

المؤلف : د. مصطفى النشار

تاريخ النشر : ٢٠٠٠

حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة

الناشر : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

عبدع غريب

شركة مساهمة مصرية

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج آمون

الدور الأول - شقة ٦

ت : ٢٤٦٢٥٦٢

فاكس : ٢٤٠١٧٤٤

التوزيع : ١٠ شارع كامل صدقي الفجالة (القاهرة)

ت : ٥٩١٧٥٣٢ ص. ب : ١٢٢ (الفجالة)

المركز الرئيسى : مدينة العاشر من رمضان

المنطقة الصناعية (C1) ت : ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

رقم الإيداع : ٩٩/٩٠٩٦

ISBN : التقييم الدولى

977-303-177-2

الإهداء

إلى الأستاذ الدكتور طه حسين

رائداً من رواد التقدم والتنوير

وعلمية التفكير في مصرنا المعاصرة

وقاهراً للظلام والإظلام

ففى وطننا العربى الكبير..

إلى ذلك الغائب - الحاضر

أهدى هذا الكتاب فى ذكرى مرور

خمسة وعشرين عاماً على رحيله

م.أ.

تصدير

الثقافة .. التقدم .. الحضارة .. التتمية مصطلحات كثر استخدمناها وأصبحت من المصطلحات الدارجة الاستخدام في عصرنا الحاضر.

ولما كنا نعيش العصر ونعيش مشكلاته وقضاياها بما تفرضه علينا من مصطلحات وتداعيات. فقد كان لزاما علينا أن نتعامل مع هذه المصطلحات وفرق كبير بين أن نتعامل معها ونحن واعين بمعانيها وبالعلاقات المتعددة بينها، وبين أن نستخدمها دون وعي بهذه المعاني والعلاقات.

وفرّق كبير آخر بين أن نعي معانيها والعلاقات بينها من منظور غربي طرحه مفكرو الغرب وفلاسفته وعلماء الاجتماع والتاريخ والسياسة الغربية، وبين أن نحاول نحن الدخول إلى حلبة الفكر لنشارك في إبداع مفاهيم خاصة بنا حول هذه المصطلحات الشائعة. وهي مفاهيم قد تتلاقى أو قد تتشابك مع التعريفات الغربية لهذه المصطلحات أو قد تختلف عنها، لكنها في النهاية ستكون معبرة عن وجهة نظرنا تجاهها، وعن رأينا حول كيفية تصورنا للعلاقة بينها.

إن الحقيقة التي أراها ماثلة أمامي صباح - مساء أننا لم نعد نملك ترف الاكتفاء بالنقل عن الغربيين والاحتفاء بما يقولونه أيا كان موضوعه وأيا كانت أغراضه أو منطلقاته وأهدافه. فنحن على أبواب قرن جديد ينبغي أن لا نكتفى فيه بموقف المتلقي أو المتفرج، بل يجب أن يكون لنا موقفنا من كل ما يطرح، يجب أن نقف موقف المشارك الإيجابي وليس موقف المتلقي السلبي. ويجب أن يكون لنا موقفنا المستقل من كل ما يطرح من قضايا الثقافة والتقدم والتنمية.

وبالطبع فإن هذا الموقف المستقل ينبغي أن ينبع من ذاتيتنا الثقافية المستقلة ومن العمق الحضاري الذي نحمله على ظهرنا، فنحوه من مجرد ماضي تاريخي إلى ماضي حي في عقولنا وفي وعينا حتى نمرر عليه كل ما يلقيه العصر في وجهنا من جديد، فإن كان الجديد مفيدا وإيجابيا وخالقا فنحن معه ولا بد أن نستفيد منه وأن نتجدد معه بقبوله وهضمه وإعادة إفرازه متوافقا مع رؤيتنا الحضارية وهويتنا الثقافية، وإن كان الجديد غثا لاقيمة له وهو إلى ضياع هويتنا أقرب وإلى الفساد أميل فلنرفضه غير آسفين على عصر آتى بالجديد المدمر والحديث المفزع!!.

إن التلاحق بين الثقافات والحضارات مطلوب ومحمود إذا كان هذا التلاحق لصالح الارتقاء بالبشرية ولتحقيق قدر أكبر من رفاهية البشر وسعادتهم وخيرهم. أما إن كان هذا التلاقي الحضارى سيكون لصالح سيادة ثقافة ما تحت ستار تقدمها وما تملكه من قوة عتاد أوقوة تكنولوجيا عسكرية، فهو التلاقي المرفوض. فلا تلاقى يقام على أساس من قوة عدو يحشد العتاد والعدة بمختلف وسائلها لتدمير الآخر وابتلاعه!

إن الثقافة السائدة ليست هى الثقافة الأفضل أو الأكثر تقدماً على الإطلاق! بل العكس قد يكون هو الصحيح! فمن المهم أن نعيش التقدم والأفضلية بمعايير صحيحة. ومن المهم أن تكون هذه المعايير متفق عليها بين الجميع وليست من وضع أصحاب الثقافة السائدة!

وما نقدمه فى هذا الكتاب محاولة لتحديد موقفنا من تلك المصطلحات السائدة مصطلحات الثقافة، التقدم، الحضارة، التنمية. وموقفنا من العلاقات المتصورة بينها. وفى ضوء تحديد هذا الموقف نحاول بيان كيفية الاستفادة من النظريات السائدة ومن التجارب الرائدة فى تحديد طريق التحول من التخلف إلى التقدم. إن هذه التجارب وإن كانت رائدة وحققّت نجاحات عديدة فى مختلف مجالات الحياة، فإنها تبقى تجارب انطلقت من

بيّنات معينة ومن تصورات ثقافية متباينة. ولذلك فإن نقلها بحذافيرها يعنى الفشل المؤكد. أما إن درست بغرض الاستفادة من عناصرها الإيجابية، وبغرض تطويع تلك العناصر لتوافق بيئتنا وثقافتنا وهويتنا الحضارية فإن هذا سيكون بداية الطريق نحو استنبات بذرة ذاتية للتحول والقفز على عناصر التخلف التي لا نزال نعانى منها إلى صورة جديدة للتقدم نستطيع أن نقول عنها إنها "صناعة محلية" رغم ما استفادته من خبرات الآخرين ومن تجاربهم.

وبالطبع فليس كاتب هذه السطور من المتخصصين لافى الصناعة ولا فى غيرها من صور الإنتاج. وإنما هو يقدم مجرد اجتهاد ووجهة نظر ذات طابع فلسفى نابع من تخصصه فى الفلسفة، "وما من شئ إلا والفلسفة فيه مدخل" كما قال الفارابى فيلسوفنا الإسلامى الكبير.

إن ما يقدمه كاتب هذه السطور إنما هو محاولة لوضع أساس شرقى - عربى لفلسفة الثقافة قد يتقاطع أو يتشابه مع بعض الآراء لبعض الفلاسفة الغربيين، ولكنه بالقطع ليس ناقلاً عنهم وليس مؤمناً بكل ما يقولونه، كما أنه يرفض تماماً أن يقف موقف المتلقى أو المتفرج، لأنه يؤمن بأنه قادر على المشاركة الإيجابية فى الحوار حول فلسفة الثقافة من وجهة نظر مختلفة

ومبنية على أسس عميقة مستمدة من العمق الحضارى والتاريخى الكبير الذى يستند عليه.

وكانت هذه السطور يحاول بعد ذلك أن يبحث فى العلاقة بين الثقافة والتنمية والتخلف والتقدم ليكتشف الطريق الأفضل الذى يمكن لشعوبنا أن تسلكه فى محاولتها الجادة للتحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم، ومن ثم للتحول من مجتمعات موسومة - على غير الحقيقة ورغم أنها - بالتخلف إلى مجتمعات متقدمة فهى تملك معظم مقومات الثقافة المتحضرة ولا ينقصها إلا تفعيل هذه المقومات واستنهاض إرادة التحدى واستنفار كل القدرات الذاتية المبدعة لأفرادها.

وما من شك أن أى محاولة من هذا القبيل تبقى مجرد محاولة للخروج من النفق المظلم الذى وضعنا فيه دعاة "العولمة" ودعاة "الخنوع" للثقافة الغربية ذات البعد الواحد.

وما من شك أن هذه المحاولة تحتاج لجهود آخرين ينتمون لتخصصات عدة متباينة حتى تكتمل الصورة وتوضح أمامنا معالم الطريق.

ولست أطلب من القارئ العزيز سوى أن يصبر على قراءة ما قدمته له رغم ما قد يبدو فيه من مواطن قصور أضعف تتكشف أمامه. وعليه بعد ذلك أن يتشغل بالصفح

عن صاحبها وبمحاولة سد هذه النواقص وتقوية مواطن الضعف. فبهذا تتكامل الجهود ويثمر الحوار.

وكلى أمل فى أن نجنى جميعا ثمار اجتهدنا فى الحوار لإعادة بناء ذاتنا الحضارية باستجلاء عناصر هويتنا الثقافية المستقلة.

وكلى أمل فى قدرتنا على خوض غمار التحدى الحضارى الذى نواجهه بدءا من إدراكنا لأهمية أن يكون لنا رؤيتنا المستقلة لفلسفة ولمعنى التقدم والحضارة.

والله المستعان

وهو من وراء القصد.

د. مصطفى النشار

القاهرة - مدينة نصر فى : ١٩/١١/١٩٩٨م.

الموافق : ٣٠ رجب ١٤١٩ هـ.

المبحث الأول

محددات أولية

لفلسفة الثقافة

محددات أولية لفلسفة الثقافة

(1)

١- ماهية الثقافة:

أ- أ: الثقافة هي الإطار النظري لمعتقدات الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه وهي كذلك ما يبدو ماثلاً في سلوكهم الأخلاقي والديني والاجتماعي والاقتصادي. إذ لا ينفصل النظر عن العمل، أو بعبارة أخرى لا ينفصل القول عن الفعل فيما يتعلق بإدراكنا لطبيعة ولمعنى الثقافة لدى فرد ما في مجتمع ما. وحتى إذا ما انفصل القول عن الفعل، أو تناقض النظر مع العمل فإن هذه تكون سمة ثقافية من سمات ذلك الفرد أو ذلك المجتمع الذي ينتمي إليه.

أ- ب: الثقافة إذن هي ما يشكل الوجدان الفردي أو الوجدان الجماعي لمجتمع ما وهي ما يشكل الدافعية لسلوكهم على نحو معين. وهي في ذات الوقت التي تشكل ما يمكن أن نطلق عليه الضمير الذاتي للفرد أو للمجتمع الذي ينتمي إليه. وهذا الوجدان وذلك الضمير هما ما يوجهان بوصلة السلوك للفرد أو المجتمع، وهما ما به يحاسب الفرد أو المجتمع نفسه، وهما ما به يقيم الفرد أو المجتمع الأعمال

والأفعال، ويقارن بين هذه الأفعال الذاتية وبين أفعال الآخرين في ضوء منظومة القيم الحاكمة التي يؤمن بها.

١- ج : إن لكل ثقافة تاريخها ووعياها التاريخي المستقل، ويتحدد جوهر هذه الثقافة أو تلك تبعا لعمقها التاريخي وتبعا لقدرة الفرد أو الشعب المنتج لهذه الثقافة في الدفاع عنها والتمسك بها وقت الشدائد والمحن والأزمات. وبقدر ما في هذه الثقافة من قيم إيجابية فاعلة بقدر ما تكون قادرة على تجديد ذاتيتها بتفاعلها مع الثقافات الأخرى بحيث لا تستطيع أى ثقافة غازية أو مهيمنة محوها أو نسخ شخصيتها الذاتية، بقدر ما يجد أفرادها أنفسهم فخورين بها و متمسكين بعناصرها الجوهرية ومدافعين عن عاداتهم وتقاليدهم التي تشكلت كنواتج لتلك الثقافة التي تعمقت لديهم وتمكنت منهم لأنها صمدت في وجه التحديات وانتصرت على الأزمات والغزوات، وخرجت منها قوة قادرة على التجاوز بمزيد من الفاعلية، وبمزيد من الإبداع لعناصر جديدة للتفوق والسيادة.

١- د: إن العمق التاريخي لثقافة ما يعد في اعتقادنا دليلاً على أصالتها وعلى صمودها وعلى قدرتها على التجدد وعلى قدرة أبنائها على التفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى، وعلى قدرتهم على الإبداع ومحاسبة النفس والنظر إلى

المستقبل والتخطيط له بوعى وقدرة على الاستفادة من ماضى ثقافتهم وحاضرها فى رسم معالم جديدة لمستقبلها.

١- هـ: إن العمق التاريخى لثقافة ما يعد فى نظرنا دليلا على أنها ثقافة منفتحة تقبل الحوار مع الثقافات الأخرى من منطلق "التكافؤ الحضارى" بين أبناء الأمم المختلفة؛ فلا فرق بين ثقافة وأخرى إلا بما تتضمنه كل ثقافة من عناصر إيجابية قادرة على ابتكار آليات وقيم جديدة تدفع أصحابها إلى التقدم باطراد نحو تحقيق أكبر قدر من الأمان والاستقرار والرفاهية والسعادة للإنسان.

إن الثقافة المنفتحة على الثقافات الأخرى دون تعال أودون غرور هى الثقافة القابلة للتجدد والقابلة للاستمرار بعكس الثقافة المتعصبة التى ينظر أصحابها إلى أنفسهم على أنهم الأفضل والأعظم والأعلى قدرة وقوة، فإنها تعد ثقافة جامدة جاحدة لما أخذته بالتأكيد من عناصر من الثقافات الأخرى. ومن ثم فهى ثقافة مؤهلة لأن تتحرر ذاتياً؛ إذ لم توجد بعد الثقافة القادرة على أن تظل جامدة بعناصر ثابتة لا تتغير!! فمآل عناصرها الثابتة إلى الجمود والتحجر ومن ثم الموت.

١- و: إن أى ثقافة إنما هى الوجه البارز للحضارة التى تنتمى إليها. فالثقافة هى ما يمكن أن نطلق عليه الوجه الإعلامى لحضارة ما. فإن أردت أن تعرف عناصر حضارة شعب

ما فانظر في الثقافة السائدة بين أفرادها. فالثقافة هي واجهة الحضارة، وهي الدلالة على مدى التقدم الذي أحرزته أبناء هذه الحضارة أو على مدى التخلف الذي يعانون منه.

ولا أعني بالتقدم أو بالتخلف هنا، التقدم والتخلف المادى أو الاقتصادي، فليس الاقتصاد هو المعيار الوحيد لقياس التقدم الحضارى أو التخلف الحضارى، فربما يكون أفقر شعب على وجه الأرض أكثر شعوب العالم تحضرا ورقيا فى المبادئ الدينية والأخلاقية والاجتماعية التى يؤمن بها. وربما يكون المعلم الذى ينبغى أن يتعلم منه أكثر شعوب الأرض تقدما تقنيا واقتصاديا!

(٢)

٢- خصائص الثقافة المتحضرة:

٢ - أ: إن الثقافة المتحضرة هي الثقافة التي يسود بين أفرادها القيم الأخلاقية الرفيعة؛ قيم الحب والوفاء بالعهود والمواثيق، قيم الأمانة والكرم والشجاعة والالتزام والترابط الأسرى والاجتماعي.

٢- ب: إن الثقافة المتحضرة هي الثقافة التي يؤمن أفرادها بصورة دينية محددة حول الكون وخلق العالم والعلاقة بين الإنسان والله. وهي الثقافة التي تنظر إلى المستقبل بعين الاطمئنان والثقة وليس بعين القلق والاضطراب والخوف من المجهول.

٢- ح: إنها الثقافة التي يوازن أفرادها بين المطالب المادية - الدنيوية وبين المطالب المعنوية - الروحية. ويعيشون حياة أخلاقية واجتماعية سوية لا تطرف فيها ولا شذوذ. إن الإنسان فيها يدرك أنه ليس مجرد جسد ثائر مطالب بممارسة كل اللذائذ والشهوات، بل هو نفس وعقل قادر على أن يتحكم في تلك الشهوات وهذه الانفعالات فيحد منها ويوظفها لصالح حياة سوية متوازنة لا شطط فيها ولا إفراط في الجري وراء لذاتها الحسية. إنها الثقافة التي ينجح

الإنسان فيها فى تلبية مطالب الجسد وتلبية مطالب الروح
باعتدال وتوازن بدون إفراط أو تفريط.

٢- د: إن الثقافة المتحضرة هى الثقافة التى يؤمن أفرادها دون
ضجيج ودون افتعال بالتوازن بين مطالب الفرد ومطالب
المجتمع. فلا تكون ثقافة فردية أنانية تقوم على إعلاء
شأن مطالب الفرد، فينغمس الأفراد فيها فى تلبية مطالبهم
المادية - الأنانية الطموحة إلى ما لانهاية دون مراعاة
لمصالح ورغبات ومطالب الآخرين! بل تكون ثقافة
يتصرف الفرد فيها وهو يشعر أنه إنما خلق لىخدم غيره
كما يطلب من غيره أن يخدمه. ثقافة يدرك الفرد فيها أنه
لم يخلق فى هذه الحياة ليعيش وحده وأنه غير قادر مطلقاً
على أن يلبي مطالبه الذاتية بنفسه المنفردة وبقدراته
المحدودة، بل خلق ليعيش بين آخرين مختلفى الفطر
والمواهب بحيث يلبي كل واحد منهم مطالب غيره كما
يسعى لتلبية مطالبه عبرهم وعبر ما يقدمونه من نواتج
أعمالهم. وعلى ذلك فالثقافة المتحضرة هى التى يؤمن
الجميع فيها بأنهم إنما يعيشون فى مجتمع ينبغى أن تتضافر
جهود أفرادها فى خلق البيئة الصالحة للسعادة المشتركة.

٢- هـ: إنها الثقافة التى يتمتع أفرادها بإيجابية وفاعلية نحو
الإبداع والابتكار فيحاربون ميل النفس إلى الكسل

والخمول، وميلها إلى الارتكان على إنجازات الماضي والارتياح إلى ما حققه السابقون في الزمن الماضي، إن حرب الذات وجهاد النفس إنما يكون بتحويل وجهتها ونشاطها نحو التفكير في المستقبل وفي ضرورة أن تترك بصمتها الذاتية فيه. ولا يمكن لإنسان فرد مبدع أن يركن إلى ما أنتجه الآخرون وإلى ما أبدعه السابقون عليه!! فهو يريد أن يضيف إلى ما قدمه السابقون عليه، وهو يسعى إلى تحقيق المزيد من الإنجازات السعيدة لنفسه ولل بشرية في أى مجال من مجالات الحياة.

٢- و: إن الثقافة المتحضرة هي الثقافة التي يسعى الجميع في ظلها إلى تحقيق العدالة بمعناها الشامل والواسع، ذلك المعنى الذي يبدأ بتحقيق العدالة داخل الفرد نفسه بالمعنى الأفلاطوني، وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع بتحقيق المساواة بين البشر في الأنصبة والحقوق والواجبات ودون تمييز بين إنسان وآخر أيا كان نوع هذا التمييز.

فالتمييز الوحيد بين إنسان وآخر هو ما يحققه الفرد بنفسه لنفسه من خلال قدراته الإبداعية المتميزة وقدرته اللا محدودة على العمل الجاد والاستفادة من كل دقيقة يحياها على هذه

الأرض. إن هذا التميز ليس معناه التعالى على الآخرين أو التكبر عليهم أو الاستهانة بقدراتهم والمسخرية منهم، بل إن التميز الحقيقي إذا ما حققه الفرد المبدع ينبغي أن يتوافق ويتلازم مع قدرته على التواصل للآخرين واحترام قدراتهم والحرص على الاستفادة منهم وإفادتهم بأكبر قدر ممكن من التجرد والصبر وتحمل المسؤولية الاجتماعية.

٢ - ع: إن الثقافة المتحضرة هي التي لاتضع أى قيود أمام أفرادها فيكونوا دائماً شاعرين بأنهم أحرار متساوون في الحقوق والواجبات. فلا قيد على حركتهم فى وطنهم، ولاسلطة تقهرهم وتقف حائلاً أمام إعلان عقيدتهم أو رأيهم أو نظرياتهم علمية كانت أو أدبية أو فنية. فحياة البشر الحرة هي الضامن الحقيقي للشعور بالسعادة، وهي الدلالة الجوهرية على إنسانية الإنسان. وهي الدافع الأعظم للإبداع والابتكار والتجديد. وهي الملهم الذى يلهمهم كل جديد ومبتكر مما يساعدهم على إحراز المزيد من التقدم نحو مستقبل أفضل لهم ولل البشرية جميعا.

٢- غ: إن الثقافة المتحضرة هي التي يؤمن أفرادها بأنهم ليسوا جديرين بصنع السعادة والحياة الأفضل لأنفسهم فقط بل يصنعون كل ما يصنعونه لتحقيق السعادة والحياة الأفضل

لأبناء وطنهم والبشرية جميعاً في ذات الوقت. إنهم يؤمنون بأن السعادة البشرية لا تكتمل إلا إذا امتلأت بها أرجاء الأرض جميعاً. وأن إحساس أى إنسان فى أى بقعة من الأرض بالألم أو بالجوع أو بالعطش أو بأى شىء يسبب الألم أو الحزن إنما ينبغى أن ينغص عليه حياته ويدفعه دفعا لنجدته وللتضحية من أجله.

إن الثقافة المتحضرة هى الثقافة التى يشعر أصحابها بأن مشاركة الآخرين من أبناء الثقافات والأمم والحضارات الأخرى أفراحهم وأحزانهم وآلامهم ضرورة يفرضها على الجميع أنهم يعيشون على أرض واحدة وتظلهم سماء واحدة ويتمتعون بشمس واحدة، وبضوء قمر واحد.

(٣)

٣- آليات الثقافة المتحضرة:

٣- أ: التفكير العلمى فى حل ما يواجه أبناء هذه الثقافة المتحضرة من مشكلات يعد الآلية التى يستخدمونها تلقائيا وبدون ادعاء أوتعال على أى مشكلة. فكل مشكلة مهما ضؤل حجمها وقل تأثيرها يمكن أن يترتب عليهم إذا لم تواجه بالأسلوب العلمى فى تحليل جزئياتها وحلها حلا جزريا ومواجهتها مواجهة حاسمة، يمكن أن تشكل مع مايتراكم معها وحولها من مشكلات جزئية أخرى عائقا يعوق تحضر المجتمع وتمدينه، وعائقا أمام سعادة الأفراد وقيدا على حريتهم فى العمل والإبداع. إن مواجهة المشكلات بطرق علمية فى التفكير وبأسلوب علمى فى الحل هو الفاصل بين أبناء حضارة ناضجة واعية وبين أبناء حضارة خاملة تأخذ بالعواطف والانفعالات سبيلا للنظر فى المشكلات فتكون النتيجة الغوص فى مشكلات أكثر تعقيدا والإبحار عكس التيار الذى ينبغى أن نوجهه ونستفيد منه فى الحل المباشر لأى مشكلة مهما كانت النتائج السلبية على فرد هنا أو فرد هناك.

إن الأسلوب العلمى فى مواجهة المشكلات وفى تحليلها وحلها تجده لدى الشعوب المتحضرة مغروساً فى طبيعتهم وكأنه فطرة فيهم رغم أنه بلاشك يعد سلوكا مكتسبا يكتسبه الأفراد

منذ نعومة أظفارهم في مراحل التربية والتعليم بمختلف وسائلها وأشكالها. ولذلك فهم يتعودون على ممارسته دون خشية نتائجه ودون النظر في عواقبه عليهم، لأنهم يعتبرون أنه الأسلوب الأمثل في حل المشكلات وهو وإن جنى على مصلحة أنانية لفرد ما في لحظة ما فربما يكون في مصلحته على المدى البعيد. فضلا عن أنه الأسلوب الأمثل لعلاج المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية ككل. وهو الأكثر تعبيرا عن مصالح الجميع في مجتمع يشعر فيه الجميع بالحرية وعدم التعصب وعدم التمييز، ويؤمن فيه الجميع بالتساوى أمام القانون.

٣- ب: حرية العقيدة وحرية التفكير من الآليات المهمة في أي ثقافة متحضرة، فليس ممكناً أن نكون متحضرين إذا لم نكن نؤمن بأن للجميع نفس الحريات التي نتمنى أن نتمتع بها وأن نمارسها. فكما أن كل فرد يرى ضرورة أن يكون حراً فيما يعتقد، حراً في ممارسة التفكير في أي لون من ألوان المعارف والعلوم، ف كذلك ينبغي أن يؤمن في ذات الوقت بأحقية الآخرين في الشعور بنفس القدر من الحرية. وأبناء الثقافة المتحضرة يؤمنون بضرورة الحرية للجميع ويدافع كل منهم عن حرية الآخر كما يدافع عن حريته. ويأسى حينما يجد أي قيد يمارس ضد هذا الآخر.

إن مجتمعا يؤمن أفراداه بقدر متساو للحرية بمختلف صورها وأشكالها يتمتع بها الجميع لهو المجتمع المتحضر حقاً. إذ لا يقف أى فرد عائقاً أمام حريات الآخرين، ولا يسعى لوضع أى قيد على حريتهم وعلى ممارستهم لهذه الحرية. إن المجتمع المتحضر هو الذى يمارس ثقافة الحرية المسنولة التى مفادها أننى حر طالما أن حريتى لا يترتب عليها أى إيذاء للآخرين، ولا يترتب عليها أى ضرر يلحق بهم.

ولاشك أن حرية التفكير تعد إحدى ركائز المجتمع المبدع لأنه لا إبداع فردى ولاجماعى إلا فى ظل تمتع الجميع بالقدر اللازم من حرية التفكير والإبداع. وقد يتعرض المرء للخطأ وقد يخطئ فى الفهم أو فى تقدير العواقب ولكنه سرعان ما سيعود إلى الطريق السليم إذا ما أرشده الآخرون إليه. وإذا ما اقتنع بحجج الآخرين ضده. لكنه لن يفعل ذلك بسهولة إذا ما واجهنا أفكاره الخاطئة واجتهاداته غير الصائبة بالقهر أو بتوقيع العقوبات الجسدية أو المعنوية عليه. إن المرء لم يخلق ليعاقبه الآخرون وإنما يستمع إليه الآخرون. وكل منا مطالب فى المجتمع المتحضر بأن يستمع إلى اجتهادات الآخر وإلى ابداعاته كما يطالب هو نفسه هذا الآخر بأن يستمع إليه وأن يقدر اجتهاداته وإبداعاته!!

٣- ج: الحوار الإيجابي البناء يعد أيضاً من ضمن الآليات المهمة في أى ثقافة متحضرة لأنه بدون الحوار سينزوى الفرد وينعزل عن الآخرين. وتتعدم فائدته لهم كما تتعدم امكانية استفادتهم منه. فالحوار ليس لمجرد الكلام أو "الرغى" وإنما هو الأداة الفاعلة في المشاركة الإيجابية لبناء مجتمع متقدم متطور يتشارك فيه الجميع من أجل تحقيق السعادة والرفاهية والمعرفة للجميع.

والحوار البناء هنا هو ذلك الحوار الذى يشارك فيه عدة أطراف على قدم المساواة في درجة العلم ودرجة المعرفة. وأعلى الأقل هو الحوار الذى يشارك فيه الأطراف وكل منهم يشعر أن ما سيقوله - أيا كانت درجة معرفته وأيا كانت الطبقة التى ينتمى إليها - سيحقق المزيد من الوضوح فى الرؤية وسيقرب الجميع من الوصول إلى الحقيقة المرجوة حول الموضوع المطروح للنقاش الذى يتحاورون حوله. إن الحوار البناء ليس معناه أن نتكلم لمجرد الكلام أو لمجرد إثبات ذات المتحدث وإثبات قدرته على استخدام الألفاظ الرنانة أو العبارات الفخمة البليغة، بل هو الحوار الذى يستخدم فيه الألفاظ ذات الدلالة المباشرة. وذات المعنى الواضح الذى يضيف الجديد إلى ما قيل وليس لمجرد تكرار ما قيل بصورة أخرى أو بألفاظ مرادفة!!

إن الحوار البناء ببساطة هو الحوار الذى يستخدم الأسلوب العلمى فى التفكير وهو الذى يستخدم أصحابه الألفاظ ذات الدلالة الواقعية الواضحة التى لا لبس فيها ولا غموض. إنه الحوار الذى لا نتحدث فيه إلا إذا كنا نشعر - على حد تعبير بتاح حوتب الفيلسوف المصرى القديم - أننا سنحل المضكلات.

٣- د: إن الحوار البناء فى الثقافة المتحضرة قد يستخدم فيه آلية "النقد"، نقد آراء الآخرين ليس بغرض تجريحهم أو النيل منهم أو التشكيك فى قدراتهم وكفاءتهم وإنما الغرض منه الوصول إلى الحقيقة من طريق مختلف عن الطريق الذى طرحه الآخر، أو الوصول إليها من طريق أقرب وأفضل من الطريق الذى طرحه الآخر.

إن الثقافة المتحضرة تقبل آلية النقد، لأن أفرادها يؤمنون بأنهم إنما خلقوا بفطر متباينة ومواهب مختلفة ومن ثم بعقول متفاوتة وقدرات تحليلية متعددة ومن ثم فكل منهم يعى أنه إن نجح فى إبداء رأى الصواب أو الصحيح فى مشكلة ما هو أقدر على حلها، فإنه ليس من الضرورى أن يكون رأيه هو "الصواب" فى "كل" ما يطرح من مشكلات. ومن ثم فهو يقبل رأى الأرجح والأفضل حتى لو لم يكن هو صاحبه. ويقبل أن ينتقده الآخرون فيما يبدية من آراء غير صائبة أو مبتورة. إن

الرأى والرأى الآخر وبينهما النقد ضرورة من ضرورات الثقافة المتحضرة. ومن الضروري للإنسان المنقف المتحضر أن يعي ذلك لأنه يعي أنه إنما خلق فرداً كما خلق الآخرون أفراداً، وعقولنا مختلفة ومن ثم فوجهات نظرنا أيضاً يمكن أن تختلف حول أى موضوع اللهم إلا إن كان الأمر يتعلق بحقيقة علمية لا تقبل الشك أو الجدل.

٣- هـ: ثنائية العقل والوجدان فى اعتقادى من آليات الثقافة المتحضرة. وليس معنى الثنائية الانفصام أو الإزدواجية فى المعايير القيمية أو خلافه. بل معناها أنه على الإنسان أن يعيش حياة تلبى مطالب عقله كما تلبى مطالب وجدانه. وآلية الحياة العلمية - التقنية هى العقل وإبداعاته باستخدام الطريقة العلمية فى التفكير التى أشرنا إليها آنفاً، وآلية الحياة الروحية هى القلب أو الوجدان وتلك الحياة الروحية قد يقصد بها الشعور الدينى أو الاستمتاع بالفنون والآداب المختلفة وأداة هذا الشعور الروحي هى الوجدان أو القلب. ولاشك أنه كما قال باسكال أن للقلب منطقاً هيهات للعقل أن يفهمه. والإنسان عقل وقلب كما هو روح وجسد، والإنسان السوى فى الثقافة المتحضرة السوية يعيش حياته بالمستويين معاً دون انفصام ودون تداخل. وإن كنا نقول اليوم عن الثقافة الغربية إنها ثقافة البعد الواحد وإنها ثقافة

عرجاء لأنها تسير على قدم واحدة هى "العقل - العلم"، فإننا نقول عن ثقافات أخرى عديده إنها ثقافات وجدانية غير علمية. وفى اعتقادى أن الثقافة المتكاملة المتحضرة هى الثقافة التى يستخدم أفرادها الأدوات معاً فى المعرفة والمتعة. فالفرد فيها يفكر فى حياته العملية والعلمية بعقله مستخدماً كل آليات التفكير الاستدلالي العلمى. وهو فى حياته الروحية يلبى مطالب نفسه وقلبه بالاستمتاع الوجدانى بتذوق الفنون الرفيعة والآداب الراقية. ولا تعارض بين هذا وذاك بل بهما تكتمل إنسانية الإنسان وتتمو قدراته الإبداعية وتتحقق سعادته المتوازنة دون إفراط أو تفريط.

٣- و: سيادة واحترام القانون أيضاً من أهم آليات الثقافة المتحضرة، فالمجتمع الإنسانى يقوم فى الأساس على اتفاق مكتوب بين أفرادهِ فى أى دولة من الدول، وهذا الاتفاق المكتوب هو القانون أو الدستور. وبقدر ما يحترم الناس ما اتفقوا عليه وما أقروه فى بنود هذا الدستور بقدر ما يكون مجتمعهم متحضراً يستطيع أفرادهِ أن يطمننوا إلى مستقبلهم الآمن فى ظل سيادة القانون واحترام تطبيقه من الجميع. وبقدر ما يفقد القانون احترامه وهيبته فى نفوس من وضعوه وانتفقوا على إقراء واحترامه، بقدر ما يتحول المجتمع المدنى إلى غابة يباح للكبير فيها أن يأكل

الصغير، وللغنى فيها أن "يدهس" الفقير. وتضيق هيبه الدولة ويتصرف كل فرد من الأفراد مستعيناً بقدراته الخاصة ومستغنياً لكل إمكاناته الذاتية ليحمى نفسه ويحمى إنجازاته ويحافظ على حياته ضارباً عرض الحائط بكل تلك القوانين وبكل تلك القيم التى تعبر عنها هذه القوانين!! وقد صدق سقراط فيلسوف اليونان الشهير حينما قال "أتصورون مدينة لا يحترم أهلها القانون؟! ألا تتدك هذه المدينة من أساسها؟!".

إن التحضر المدنى أساسه سيادة قانون عادل يشعر الجميع تحت مظلته بأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات، ومتساوون فى الخضوع له أيا كان موقعهم السلطوى - التنفيذى وأيا كانت الطبقة التى ينتمون إليها.

وليس مجتمعاً متحضراً، ذلك المجتمع الذى يعتدى فيه الكبير على الصغير مستنداً على ما يملكه من مال أو سلطة. وليس مجتمعاً متحضراً ذلك المجتمع الذى تسوده الفوضى بدلاً من النظام نتيجة عدم تطبيق القانون وعدم احترامه على القوى قبل الضعيف، وعلى الرئيس قبل المرؤوس، وعلى الوزير قبل الحقير!

إن ثقافة التحضر إذن هى ثقافة يؤمن أفرادها إيماناً قاطعاً بأن الأداة الحقيقية لسيادة قيم المجتمع الذى ينتمون إليه إنما هى "قانون عادل" يحترمه الجميع ويطبق على الجميع بدون استثناء، وبدون أى اعتبار للعواطف أو الإنفعالات، وبدون أى نظر

لشخصية أول منصب الذى خالف القانون مهما كانت ضالة المخالفة التى ارتكبها.

إن الثقافة المتحضرة إذن هى الثقافة التى يعتبر قادة المجتمع فيها أنفسهم قوة تحتذى فى احترام القانون وفى عدم مخالفته أيا كان السبب وأيا كان الدافع.

إن هؤلاء القادة سواء كانوا من أهل السياسة أو من أهل الجيش أو من أهل الشرطة أو من أهل الفكر والفن .. إلخ هم الذين يعون جيدا أن صلاح حال مجتمعهم لن يكون إلا بأن يكونوا هم القوة فى الإذعان للقانون وفى احترام مواده وفى السهر على تطبيقها ومراعاة دقة ذلك التطبيق على أنفسهم قبل أن يكون على غيرهم!

وفى اعتقادی الشخصى أن العلامة الفارقة بين مجتمع متحضر وبين مجتمع متخلف تكمن فى احترام أهل المجتمع الأول للقانون سواء كان مكتوبا وضعيا كما فى المجتمعات المتمدنية أو كان عبارة عن عادات وتقاليد مرعية وشفوية متفق عليها كما فى المجتمعات البدائية. فاحترام القانون هو ما يميز بحق بين مجتمع متحضر ومجتمع متخلف. وهو الذى يكشف عن هوية أفراد الثقافة. فاحترام القانون والحرص على سيادته على الجميع حكاما ومحكومين هو المرآة التى تعكس وجه المتحضر ومداه لدى أى شعب من الشعوب.

(٤)

٤- بنية الثقافة المتحضرة:

٤- أ: إن الثقافة المتحضرة ذات بنية داخلية ديناميكية قابلة للتجدد وللتفاعل مع الثقافات الأخرى. وهى بنية ذات عناصر أصيلة ثابتة لا تتغير وإن استفادت من عناصر الثقافات الأخرى واستلهمت بعض عناصرها الإيجابية فى تجديد شبابها وفى إعادة التوازن إلى عناصرها التى خبت جذوتها أو التى لم تعد تتلاءم مع أى عصر من العصور المستحدثة التى تعيشها.

٤- ب: إن الثقافة المتحضرة ذات بُعدين، بُعد أصيل أسسه أصحابها ولم يشاركهم فيه الآخرون، بُعد قابل للتأثر بثقافات الآخرين الوافدة أو الأجنبية أو الغازية. سمها ماشئت! فهى ثقافة تحافظ على جوهرها الأصيل وعلى نقائه من أى شوائب. وفى ذات الوقت تقبل التحوّل مع الثقافات الأخرى على قدم المساواة وتقبل الالتقاء معها فى مواضع يعينها دون تضحية بأصالتها. إنها الثقافة ذات البنية الأصيلة - التفاعلية؛ فهى بأصليها تضمن الاستمرار والبقاء وهى بتفاعلها تجدد شبابها لتكون قوية فى استمرارها وقادرة على العطاء الإيجابى للثقافات الأخرى وخاصة

الجديدة منها. فهى ثقافة تعطى بقدر ما تأخذ وتشارك بقدر ما تستلهم أو تستعير من عناصر الثقافات الجديدة.

٤ - ج: إن الثقافة المتحضرة ذات بنية متوازنة، فهى تعبير عن إنجازات الفرد وطموحه وإبداعاته وهى تعبير عن رغبات الجماعة وطموحاتهم وإبداعاتهم. وبنيتها المتوازنة تراعى ضمان تدفق إبداعات الفرد فى ضوء أهداف عامة يسعى إلى تحقيقها المجتمع ككل. وهى بنية ذات قيم أخلاقية واجتماعية واقتصادية تحقق مصالح جميع أفرادها وفئاتها حسب معيار العدالة المتفق عليه وخاصة إذا كان هذا المعيار متفق فى جوهره وتفاصيله مع الطبيعة البشرية الأصلية ولا يضادها.

٤ - د: إن بنية الثقافة المتحضرة تقوم على إيمان أفرادها بمبادئ عامة وقوانين عامة ذات مضامين أخلاقية واقتصادية وسياسية وعلمية ثابتة. وفى ذات الوقت يؤمنون بأن لكل منهم حرية الإبداع والتجديد دون التعدى على هذه المبادئ والقواعد والقوانين العامة الثابتة. وبمعنى آخر فبنية الثقافة المتحضرة تقوم على التلاؤم بين المطلق والنسبى، بين الثابت والمتغير، بين الجوهري والعرضي، بين الكلى الجمعى وبين الجزئى الفردى.

فالفرد في ظلها يؤمن بقيم الجماعة وقوانينها الثابتة ويخضع لها ويحترمها، في ذات الوقت الذي يملك فيه حرية الحركة والإبداع من أجل تطوير هذه القيم والمبادئ والقواعد الثابتة ذاتها. وذلك يتم بصورة تلقائية هائلة غير صارمة. فالتجديد في الجزئيات سيقود في النهاية إلى التأثير في الكلى. والتركيز على الجديد والتطوير فيما يقبل الجميع تجديده وتطويره من عناصر الثقافة المتغيرة سيقود حتماً إلى تجديد العناصر الثابتة ذاتها من خلال الاجتهاد في تطويعها لقبول التجدد الاجتماعي أو العلمي أو أي ظروف مستجدة يعيشها أبناء هذه الثقافة.

٤- هـ: إن بنية الثقافة المتحضرة، بنية واحدة وإن تعددت عناصرها، بنية ذات ظاهر متغير متجدد متنوع رغم باطنها الواحد الأصيل. إنها بنية تقبل الجدل بين الواحد والكثير، بين الأصيل والجديد، بين الوافد والموروث، بين الأنا والآخر. وقبولها لهذا الجدل لا يعنى مطلقاً أنها مستعدة للقفز على ثوابتها أو للتنازل عن جوهرها، بل يعنى تأكيد هذا الثابت وتنقية وتلميع هذا الجوهر. إنها بقبولها الجدل تحافظ على الثابت من خلال الحوار مع المتغير، تحافظ على الجوهر من خلال تغذيته بالأعراض، تحافظ على الأصيل والموروث عن طريقة

غريلة ما فيه باستخدام مناهج جديدة قد تكون وافدة من ثقافات أخرى.

إن البنية الأساسية للثقافة المتحضرة ينبغي أن تظل بنية حية وليست جامدة. وحياتها تتجدد بقبولها الجدل والحوار مع الآخر ومع اللوافد ومع الجديد باستمرار.

إن بنية الثقافة الحية لا تكون حياتها إلا بالتغذى، والتغذى لا يمكن أن يكون من خلال اجترار ما سبق التغذى عليه والنمو به، وإنما من خلال التغذى على عناصر جديدة وضمها وتحويلها إلى عناصر شبيهة بعناصر الذات الثقافية.

المبحث الثاني

العولمة الثقافية بين الإمكان
والاستحالة

"العولمة الثقافية" بين الإمكان والاستحالة

(١)

١ - مفهوم العولمة:

كثُر الحديث عن العولمة بأشكال شتى؛ فهناك العولمة الاقتصادية وكذا العولمة السياسية والعولمة في مجال الإعلام والمعلومات، وهناك كذلك العولمة الثقافية... إلخ. ورغم ذلك فلا يزال مفهوم "العولمة" غامضاً ملتبساً نظراً لتعدد أشكال النظر إليه فضلاً عن اختلاف الرؤى حول كل واحد من هذه الأشكال، واختلاف المنطلقات والأهداف التي يسعى كل صاحب رؤية إلى تحقيقها من وراء حديثه!!

ولاعجب في ذلك، فالمتقف أو المفكر الغربي مثلاً يتحدث عن العولمة من منظور ليبرالي رأسمالي وهو متأكد من أن هذا المنظور هو جوهر عصر العولمة إذ إن النموذج المطروح لكافة صور العولمة (اقتصادية وسياسية وثقافية.. إلخ) إنما هو النموذج الغربي الذي يتبنى الديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسي والرأسمالية الحرة على الصعيد الاقتصادي.

أما المتقف أو المفكر الإسلامي العربي، فهو يتحدث عنها بلا شك من منظور ديني عقائدي، حيث يرى أن النموذج

المطروح الآن للعلومة وأعنى به المنظور الغربى مرفوض، وأن المفروض أن يطرح المنظور الدينى الإسلامى بديلاً له وخاصة أن بالإسلام الدعوة إلى عالمية الإيمان بالإله الواحد، وبكل الكتب المنزلة السابقة. وأن به النظام السياسى الأمثل والنظام الاجتماعى والاقتصادى الأمثل.. إلخ.

ومن هنا فإن استجلاء مفهوم العلومة أصبح أمراً ضرورياً. فما المقصود بها وهل من حق كل منا أن يتحدث عن مفهومه الخاص للعلومة؟! وما هى الظروف والملابسات التى جعلت هذا المصطلح يشيع على الألسن وفى كل المحافل بهذا الشكل وكأنه موضوعة آخر القرن العشرين؟!

إن المقصود الأشمل للعلومة فى اعتقادى هو صبغ العالم بصبغة واحدة فى أى مجال من المجالات، أعنى أن يتقارب البشر وتذوب بينهم الفوارق فى الفكر واللغة والمعتقدات وفى أشكال الأزياء وصور التبادل التجارى والصناعى .. إلخ .. إلخ.

فالعلومة تتلخص اصطلاحاً فى اقتراب العالم، عالم البشر من التوحد فى كل شىء بحيث تذوب كل الفواصل والحواجز بينهم سواء كانت حواجز مكانية أو زمانية، وبحيث يصبحون وكأنهم يعيشون فى قرية واحدة، بل فى أسرة واحدة !!

وربما يكون المدلول اللفظى للعلومة مفيداً فى فهم المقصود بها؛ حيث إن المدلول اللفظى يشير إلى اتجاه البشر

إلى الاشتراك في هوية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية واحدة!

فهل هذا الاتجاه إلى تنميط البشر وتجميدهم داخل إطار تلك الهوية الواحدة المنشودة أيا كانت صورتها، هل هذا ممكن أم مستحيل؟!

إن تاريخ التجربة البشرية الطويل يشير إلى محاولات بشرية عديدة جرت في هذا الاتجاه لكنها لم تتجح النجاح الكامل؛ فقد حلم بذلك إخناتون الملك المصري القديم حينما وجد إمبراطوريته تتسع وتترامى أطرافها، وحينما توصل إلى عبادة الإله الواحد، الشمس التي تشرق في كل أرجاء الأرض، حلم بأن يجتمع البشر في دولة واحدة وتحت إمرة حاكم واحد وفي ظل قانون واحد وأن تجمعهم عبادة هذا الإله الواحد ولكنه كان مجرد حلم لملك فيلسوف تبدد فور وفاته.

وتكرر الحلم عند ذلك القائد العسكري الهمام الإسكندر الأكبر حيث أكمل تحقيق حلم والده بإمبراطورية شاسعة الأطراف، واستطاع بغزواته وانتصاراته العسكرية الباهرة أن يوحد إمبراطوريات الشرق وإمبراطوريته اليونانية في دولة واحدة. ولكن الحلم لم يكتمل فلم تصبح الثقافة اليونانية هي حقاً ثقافة العالم ولا قانون روما هو قانون العالم، بل عاد العالم إلى التفرق والهويات القومية إلى الظهور.

وتكرر الحلم مرات عديدة، فليس الحلم المسيحى بتوحيد العالم ببعيد عن تجربة الإسكندر التاريخية، بعد أن أصبحت المسيحية هى الدين الرسمى للإمبراطورية الرومانية فى القرن الرابع الميلادى. وليس الأمر ببعيد عن جوهر العقيدة الإسلامية فالإسلام هو الدين الخاتم والأكمل. وجاءت الفلسفة الماركسية المعاصرة حاملة لواء العالمية ومبشرة بالتحول العالمى نحو الاشتراكية ومن بعدها إلى الشيوعية الكاملة.

ولما انتهى الصراع بينها وبين الرأسمالية الغربية إلى انتصار الأخيرة، كان من الطبيعى أن تتوج انتصارها الاقتصادى والسياسى بهذه الدعوة إلى النظام العالمى الجديد الذى تتزعمه بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها أوروبا الغربية. ومن هنا بدأت تتعالى صيحات الدعوة إلى هذا النظام العالمى الجديد ذا القطب الواحد والتوجه الواحد، وبدأت تظهر كتداعيات وكنائج مواكبة لتلك الدعوة، الدعوة إلى العولمة والكوكبية والقرية الكونية الواحدة.. إلخ.

٢ - آليات العولمة:

ولاشك أن عوامل عديدة تضافرت لتجعل هذه الدعوة إلى العولمة فى عصرنا الحاضر تتردد بين كل متفقى العالم بفئاتهم المختلفة وانتماءاتهم المتعددة. وكان أبرز هذه العوامل:

في فلسفة (الثقافة)

(أ) ظهور العديد من المخترعات التي ألغت الفواصل الزمانية والحواجز المكانية بين البشر؛ فقد أصبح بإمكان أى إنسان فى أى مكان على ظهر الأرض أن يلتقى بأخر فى نفس اللحظة إما عبر أسلاك الهاتف أو عبر شاشات التليفزيون أو شبكات الانترنت وأجهزة الكمبيوتر. وإذا كان اللقاء الجسدى ضرورياً فلا بأس؛ فالطائرات الأسرع من الصوت أصبحت قادرة على أن تنقل أى مسافر لأى جزء من العالم خلال ساعات معدودة. ويستطيع أى رجل أعمال أن يتنقل عبر قارات العالم المختلفة فى يوم أو يومين لينهى أى عمل يحتاج لوجوده المباشر بسرعة لم يعرفها العالم من قبل!

(ب) سيولة المعلومات وتدفقها المذهل عبر شبكات الإنترنت بين قارات العالم وبلدانه المختلفه، جعل بإمكان أى فرد فى أى بقعة من العالم أن يصبح عالمياً فى كل شىء بدءاً من معرفته لكل مايجرى فى العالم فى نفس اللحظة التى يحدث الحدث فيها وكأنه يعيش فى منطقة الحدث أيا كانت المسافة المكانية والزمانية التى تفصله عنه، وانتهاءً بإمكانية التسوق عبر هذه الشبكات، وتلقى رسائله ومكالماته التليفونية عبرها أيضاً .. إلخ..

لم يعد الفرد إذن ملزماً بالخضوع لما تقرضه حكومته المحلية من قيود إعلامية أو اقتصادية أو سياسية عليه، ولم يعد

ملزما كذلك بالخضوع للعادات والتقاليد التي يفرضها عليه مجتمعه الصغير (الأسرة) أو مجتمعه الكبير (الدولة). بل أصبح في حوار دائم وجدل لا ينقطع مع أى شىء يحدث فى أى بقعة من العالم يتأثر به وربما يؤثر فيه، يتلقى عنه وربما يلقيه ما يريد..

لقد انعزل الفرد المعولم إذن عن مجتمعه المحلى وأصبح فرداً معولماً، أصبح مواطناً عالمياً إذا جاز هذا التعبير!

(ج) الاتفاقيات الدولية واكبت هذا التحول أو بالأحرى أكدته واتجهت إلى تقنينه فمن اتفاقية إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة إلى اتفاقية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلى اتفاقية الجات التى صارت هى الأخرى فى آخر صورها منظمة من المنظمات الدولية هى المنظمة العالمية للتجارة وقد أقرت صناعة الثقافة كأحد الصناعات المتداولة التى تخضع بكافة صورها المكتوبة والمرئية والمسموعة لكافة البنود والضوابط المحددة للتجارة الدولية مثلها مثل المنتجات الزراعية والصناعية الأخرى!!

وقد أكد الموقعون على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (الجات) فى الوثيقة الختامية لمراكش وهم وزراء ١٢٤ دولة على "عزمهم على العمل لتحقيق انسجام أكبر على المستوى العالمى للسياسات المتبعة فى الميادين التجارية والنقدية

والمالية بما في ذلك التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لهذا الغرض^(١). ولعله قد اتضح لنا من هذا النص مدى وعى الموقعون عليه بضرورة تضافر جهود كل تلك الهيئات الدولية لتحقيق العولمة الاقتصادية.

إن تلك الآليات المتعددة والمتمثلة في تلك المخترعات الحديثة التي أزلت الحواجز المكانية والزمانية بين البشر، وتلك الاتفاقيات التي سهلت وجود الشركات العابرة للقارات وجعلت الرأسمالية — على حد تعبير أحد الاقتصاديين — رأسمالية نفثة^(٢)، ينتقل بموجبها رأس المال من مكان إلى مكان ومن دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى في لازمن ولا جهد وبدون أى قيود من أى نوع. أقول إن تلك الآليات قد جعلت بإمكان الحلم أن يتحول إلى واقع، جعلت بالإمكان أن ينصهر البشر في بوتقة واحدة وأن يتحولوا إلى كتلة بشرية متجانسة في معاملاتها المالية والتجارية والاجتماعية، وفي توجهاتها الفكرية، وفي الغايات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .. إلخ.. إلخ.

ولكن هل هذه الإمكانية صارت واقعاً حياً ملموساً؟! وحتى إذا سلمنا بأنها وخاصة على الصعيد التجارى والمالى والاقتصادى عموماً، إذا سلمنا بأنها صارت واقعاً ملموساً في الميدان الاقتصادى، فهل بإمكان هذا الواقع أن يستمر؟! وهل إذا حدث واستمر لفترة، هل يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية بمعنى

هل يمكن لهذا الاقتصاد المعولم أن يحقق كل مصالح البشر على نفس النحو؟! وهل يمكنه تحقيق العدالة بينهم؟!

إن الحقيقة الساطعة في هذا المجال الاقتصادي تقول "إن العولمة من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التي تعتمد عليها إنما ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضى السحيق للرأسمالية؛ فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن في الأفق حركة مضادة تقطع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وليست زيادة البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وإطلاق آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في "حراسة النظام"، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين في غالبية دول العالم، كل هذه الأمور ليست في الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) وهي أمور تزداد سوءاً مع السرعة التي تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة".^(٣)

إن تلك الحقيقة تشير بحق إلى قتامة المستقبل الاقتصادي للعالم في ظل العولمة، حيث إن مؤلفي كتاب "فخ العولمة"

يشيران إلى أن القرن القادم سىحمل نذير الشؤم لمعظم عمال العالم حيث إن "خمس ($\frac{1}{5}$) قوة العمل سىكفى لإنتاج جميع السلع ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التى يحتاج إليها المجتمع العالمى. إن هذه الـ ٢٠ بالمائة هى التى ستعمل وتكسب المال وتستهلك^(٤)". إن المسألة ستكون فى المستقبل هى على حد تعبير أحدهم "إما أن تأكل أو تؤكل To have lunch or be lunch".^(٥) إن مجتمع القرن القادم فى ظل العولمة سىكون مجتمع "الخمس الثرى والأربعة الأخماس الفقراء"^(٦).

إن فالمسألة الاقتصادية فى ظل الاقتصاد المعولم لن تحقق العدالة؛ بل ستحوها وستقضى العولمة الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعى وتقوض البنية الاجتماعية للمجتمعات الرأسمالية الغنية، فما بالنا بالمجتمعات الفقيرة أصلاً! إنها ستموت جوعاً بلا شك!!

إذا كان هذا هو الحال فى مستقبل الأيام كما يتنبأ الاقتصاديون، فهل يحق لنا أن نسير فى ظل العولمة الاقتصادية معصوبى العينين؟! وهل يحق للمتفقين ورجال الفكر أن يظلوا فى موقف المتفرج والعالم يتجه إلى هذا النفق المظلم الذى يحمل بداخله كل صور الاستغلال والفقر وانعدام المساواة والإخاء!!!

لقد قدم كاتب هذه السطور رؤيته للخروج من هذا النفق المظلم للعولمة الاقتصادية فيما كتب عن سبل النجاة من فخ

العولمة الاقتصادية^(٧). ولما كنا معنيون الآن بالعولمة الثقافية، فلعل السؤال التالي يكون: هل الحال في العولمة الثقافية كالحال في العولمة الاقتصادية؟! وبعبارة أخرى هل العولمة الثقافية التي يتجه العالم إليها الآن ممكنة؟! وإذا كانت ممكنة فما هي النتائج التي تترتب على وجودها كحالة واقعة Fact؟! وإذا لم تكن ممكنة، فما هو السبيل للنجاة من فخاخها المنصوبة الآن لكل ثقافات العالم عدا الثقافة الغربية أو ربما لكل ثقافات العالم بما فيها الثقافة الغربية ذاتها؟!

إن الإجابة على مثل هذا السؤال المركب تبدأ من تحديد المقصود بالعولمة الثقافية والتمييز بين مضمونها أو محتواها المعرفي وبين آلياتها أو الوسائل التي تتحقق بمقتضاها.

(٣)

(٣) مفهوم العولمة الثقافية:

إن المقصود بالعولمة الثقافية بالطبع هو التقارب الذي يحدث بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة نوبان الفوارق الحضارية بينها، وصهرها جميعا في بوتقة ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة واحدة.

ولاشك أن آليات تحقيق هذا التقارب قد زادت في السنوات العشرين الماضية لدرجة أصبح الإنسان معها في أى مكان في العالم المترامى الأطراف خاضعا لتلقى كل أو على الأقل معظم ثقافات الشعوب المختلفة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وعبر كل تلك المخترعات التى سهلت له الاطلاع على فكر الشعوب المختلفة وعاداتها وتقاليدها ودياناتها وعلى كل ما تنتجه قرائح هذه الشعوب فى نفس اللحظة التى تنتجه فيها أو بعد ذلك بقليل.

ولكن السؤال الذى قد يلح علينا هو: أياكون معنى ذلك أن بالإمكان أن يتوحد البشر فى ثقافة واحدة ذات ملامح مشتركة بالفعل؟!

والإجابة عندي أنه ينبغي التمييز بين ظاهر الأمر وباطنه؛ فظاهر الأمر أن البشرية تتجه بالفعل فى ثقافتها المعاصرة إلى

الاعتقاد بملاح عامه تميز ثقافة إنسان نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم؛ وأبرز هذه الملاح الاتفاق على:

(أ) الاعتقاد بحرية الإنسان فى ممارسة حقوقه الطبيعية المشروعة فيما يتعلق بحرية العقيدة وحرية الرأى وحرية الفعل.

(ب) الاعتقاد بأن حقوق الإنسان الفرد والحفاظ عليها هو واجب الحكومات المحلية المختلفة وأن تلك الحكومات تكتسب الشرعية والاحترام من التزامها بالحفاظ على تلك الحقوق، وعلى مدى ما تتيحه للأفراد من ديمقراطية فى التعبير وفى اختيار ممثليها وفى اختيار نمط حياتهم كما يشاءون.

(جـ) من مظاهر الثقافة الموحدة أيضاً تلك الملاح المشتركة التى نشاهدها للأزياء التى يرتديها الناس، وتلك العادات والتقاليد المشتركة التى بدأوا يمارسونها فى مختلف المناسبات.

(د) ومن هذه المظاهر أيضاً اتجاه الناس فى مختلف أرجاء العالم إلى التحدث بلغة أجنبية إلى جانب لغتهم المحلية، وخاصة اللغات الأوروبية الحديثة وعلى وجه أخص اللغة الإنجليزية التى كانت أن تصبح لغة العالم الرسمية لدرجة أن بعض الدول الناطقة بلغات أخرى تنازلت عن المرتبة الأولى للغة الإنجليزية وجعلت لغتها المحلية فى المرتبة الثانية.

(هـ) ولاشك أن من تلك الملامح المشتركة بين ثقافات العالم الآن اتجاه الناس في هذه الآونة إلى تقدير المنافع الذاتية — الشخصية على حساب المصلحة العامة لمجتمعهم، لقد أصبح الأفراد في هذا العصر أكثر أنانية وأكثر جريا وراء مصالحهم المادية الذاتية، وأكثر تقديرا للمنافع المادية على حساب وسائل التقدير المعنوية.

إن تلك وغيرها أصبحت مظاهر عامة لثقافة الناس في هذا العصر في جهات العالم الأربع. ولكن إن دققنا النظر وحاولنا الغوص إلى ما وراء هذا الظاهر فإنه سيتبين لنا أمرين؛ أولهما: أن هذه العناصر المشتركة التي تحدثنا عنها للثقافة العالمية الآن هي في الأساس عناصر ثقافة الغرب الرأسمالي وهي العناصر التي نجحت الحركات الاستعمارية في الماضي القريب، ووسائل الإعلام الغربية المهيمنة سواء في الماضي القريب أو في الحاضر الذي نعيشه أن تبثها وأن تصور لمنلقياها بمختلف الوسائل أنها العناصر الجوهرية التي لاغنى عنها للثقافة الإنسانية، وأنها جوهر الحضرة وما عداها يعد ثقافة تخلف ينبغي الإقلاع عنها والإفلات من برائتها !!

وثانيهما: أن هذه العناصر رغم تغلغلها الواضح، ورغم نفوذها القوي على معظم البشر في أرجاء العالم ورغم سيطرتها على عقول متقني العالم ومنظريه خاصة بعد انهيار المعسكر

الشرقي وقيمه الاشتراكية. أقول رغم ذلك فإننا نلمح التملل الواضح لدى شعوب العالم غير الغربي من هذا التغلغل ورفضهم لهذا النفوذ وتلك الهيمنة التي تفرضها عليهم الثقافة الغربية.

ولأخالف الحقيقة إن قلت إن بؤار حركة مضادة للثقافة الغربية ولقيمتها قد بدأت تتشكل ملامحها في مختلف أرجاء العالم الشرقي سواء في آسيا أو في أفريقيا والعالم العربي والإسلامي أوحى لدى دول الكتلة الشرقية السابقة وخاصة بعدما عانت شعوبها من النتائج والتداعيات السلبية بعد تفكيك أسس ثقافتهم الاشتراكية وانخراطهم في الثقافة الغربية الرأسمالية.

ولا أشك في أن هذه الحركة التي بدأت تتشكل سوف تتمخض في النهاية عن اتجاه مضاد للعولمة الثقافية خاصة إذا عرفنا أن معظم عناصر تلك العولمة هي في الأساس كما أشرنا سابقا عناصر الثقافة الغربية وقيمتها الخاصة. وفي اعتقادي أن هذا الاتجاه المضاد للعولمة وإن كان خافت الصوت في اللحظة الحاضرة، فإنه سيكون هو الاتجاه السائد بالفعل مع البدايات الأولى للقرن القادم، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار تلك الغطرسة العسكرية التي يتباهى بها الغرب الآن في مختلف أنحاء العالم سواء في أوروبا (البوسنة والحرب في كوسوفا ويوغوسلافيا) أو في العالم العربي والإسلامي (ضرب العراق وحرب الخليج والعقوبات المفروضة على ليبيا وبعض دول المنطقة .. إلخ).

في فلسفة الثقافة

فقد علمتنا دروس التاريخ أن التباهى بالقوة العسكرية ومحاولة السيطرة على العالم من خلالها هي بداية النهاية لأي إمبراطورية عظمى في التاريخ. وانظر لنتائج غزو الإسكندر ونابليون وهتلر للعالم تجد مصداق ذلك.

على أية حال، فإن العولمة الثقافية كما تبدو في ظاهرها هي عولمة غربية الطابع والملاحم وذلك بفعل هيمنة وسائل الإعلام الغربية وبفعل قوة الغرب وقوة علومه وسياساته. وما المقصود بتلك العولمة الآن إلا "غربة العالم" وصبغه بصبغة غربية في مختلف مجالات الحياة^(٨).

وإذا كان هذا هو جوهر الثقافة المعولمة وجوهر توجهاتها وأهدافها، فهل يمكن أن تستسلم شعوب العالم بثقافاتها المختلفة إلى مآلنهاية لهذه الثقافة غربية الملامح والمنطلقات والأهداف!!؟

٤) بين ثقافة العولمة واقتصاد العولمة:

الحقيقة أنه لكي نجيب على هذا التساؤل، ينبغي أن نميز بين آليات الاقتصاد المعولم وآليات الثقافة المعولمة؛ فالآليات الاقتصادية آليات مادية وقانونية يؤدي الالتزام بها إلى تقويض نمط الاقتصاد المحلي لأي دولة واستبداله بالاقتصاد المعولم أي ذلك الذي يتيح حرية انتقال رؤوس الأموال وإزالة أي حواجز

أمام انتقال السلع وإعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأفراد أو لما يمثلونه من شركات عابرة للقارات سواء أكانوا أجانِب أم مواطنين. إن تلك العولمة الإقتصادية ليست رغم كل شيء "من قبيل الحتميات الإقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، بل هي نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة بوعي وإرادة الحكومات والبرلمانات التي وقعت على القوانين التي طبقت السياسات الليبرالية الجديدة وألغت الحواجز والحدود أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال"^(١).

إن العولمة الإقتصادية أتت نتيجة لسياسات معينة طُبقت بادية ذي بدء في الدول الغربية الرأسمالية وفُرضت على الدول الأخرى بشكل أو بآخر سواء عبر موافقتها على سياسات تلك الدول الغربية والأخذ بها لما أثبتت من نجاح في تلك الدول، أو عبر توقيعها على المعاهدات والاتفاقيات الدولية كاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية. وبالطبع فإن الخضوع لهذه الاتفاقيات وتنفيذها يترتب عليه تلقائياً دخول تلك الدول الموقعة في دائرة الاقتصاد المعولم الذي لا يعرف الحدود أو الحواجز ولا يعير سلطة الدول المحلية كثير اهتمام؛ فالأساس الأول والأخير هنا هو كيف يتضاعف رأس المال وبأى وسائل وفي أى مكان تبعاً لما تحدده قوانين السوق والبورصات المالية.

والأمر الذى أود لفت الأنظار إليه هنا هو أن آليات السوق الحر إذا ما انطلقت وإذا ما تقرر الخضوع لها فإن آلة الاقتصاد هنا ستتحرك بطريقة حتمية نحو فرض سلطانها على الجميع بكل آثارها الإيجابية والسلبية وبدون توقف، وقد لا يستطيع الفكاك منها ومن آثارها من بدأوا تحريكها أنفسهم !! اللهم إلا إذا حدث تغيير شامل لتلك السياسات والتشريعات والقوانين والاتفاقيات الأصلية، وأعيد تشكيلها من جديد.

إن اقتصاد العولمة إذن يتحقق بطريقة آلية وكننتيجة حتمية للخضوع لسياسات وتشريعات واتفاقيات معينة. إنه يمكن أن يتحقق إذن فى أى مكان من العالم بصرف النظر عن الأفراد أو الدول التى تخضع له أو تطبقه وبصرف النظر عن البيئة الثقافية أو الرؤى الحضارية لفرد ما أو لشعب ما أو لدولة ما. إنه ينمو ويصبح حالة واقعة بمجرد الخضوع لتلك التشريعات والاتفاقيات الدولية التى تستهدف تحقيقه !!

والأمر مختلف فى اعتقادى فيما يتعلق بالعولمة الثقافية؛ إذ على الرغم من أنها يمكن أن تتحقق عبر وسائل مادية آلية هى الأخرى، إلا أن هذه الوسائل المادية لا تحقق بذاتها تلك العولمة الثقافية، بل تحققها إذا ملاقت قبولا من الفرد ذاته، وإذا ملاقت الاستجابة لدى الشعوب التى تتلقى ماتبثه هذه الآليات التى تستهدف عولمة الثقافة.

إن آليات العولمة الثقافية كما قلنا وكما نعرف كثيرة ومتعددة وقد تكون بالفعل عظيمة التأثير على المتلقى وليس أدل على ذلك من أن الكثيرين من أبنائنا المعولمين قد يجلسون أمام شاشات التلفزيون العالمية أو أمام شبكات الإنترنت العالمية معظم وقتهم يتلقون بانبهار كل ما ييبث ويتفاعلون معه ويتأثرون به بلاشك. لكن هذا التلقى لا يحدث تأثيره فى نفس الفرد أوبالأحرى فى عقلية إلا إذا رغب الفرد فى ذلك، وبعبارة أخرى إلا إذا أراد الفرد ذلك بالفعل وتفاعل مع هذه المواد التى يتلقاها بإيجابية.

إن ما أود توضيحه هنا هو أن عقل الفرد هو المعنى هنا بمادة الثقافة المعولمة، فإذا ماتفاعل بإيجابية مع مادة هذه الثقافة انعزل جزئيا عن ثقافته المحلية وأصبح تابعاً لهذه الثقافة المعولمة، وإذا ما وجد فى عقله وفى نفسه ما يرفض تلك الثقافة المعولمة فإن تأثيرها هنا عليه سيكون سلبيا إذ بإمكانه أن يرفضها كلية سواء كان ذلك نتيجة لتمسكه بثقافته القومية المحلية أو كان لعدم اقتناعه بالقيم التى تروج لها هذه الثقافة المعولمة أو التى يراى لها أن تكون كذلك!!

إن المسألة هنا لاتأخذ مسارها بشكل مادى آلى بمجرد الخضوع لاتفاقات معينة أو لقوانين معينة، بل هى مرهونة بالاقتناع الذاتى للفرد ومرهونة بالتالى بإرادة شعب ما التخلّى

عن ثقافته القومية والتنازل عنها لصالح تلك الثقافة الجديدة الوافدة. وإذا ما أدركنا أن معظم عناصر تلك الثقافة المعولمة أو التى يراد لها ذلك عناصر غربية وحاملة للقيم الغربية المادية المتطرفة فى ماديتها وفى تركيزها على اللذى والشهوانى والملموس .. إلخ، لأدركنا أنه لا يمكن أن تلقى القبول المطلق عند معظم شعوب العالم الأخرى وخاصة تلك الشعوب صاحبة الحضارات العريقة وصاحبة القيم الرفيعة والتراث الحى فى نفوس أبنائه.

وإذا ما تساءل السائل هنا: إذن، كيف تفسر ذلك التكالب على تلقى ثقافة العولمة؟ وبماذا تفسر ذلك التقارب الذى حدث بين الثقافات المختلفة لدرجة أوجدت معها عناصر تلك الثقافة المشتركة بين شعوب العالم الآن؛ تلك العناصر التى أشرنا إليها من قبل؟!

ولهذا السائل أقول ما سبق أن أوضحته من قبل حول ضرورة التمييز بين ظاهر الأمر وباطنه؛ فظاهر الأمر يوحى بأننا نعيش عصر ثقافة العولمة، وباطنه يشير إلى وجود تلك الثقافة المضادة للعولمة وأعنى الثقافات الوطنية — القومية للشعوب المختلفة. واعتزاز هذه الشعوب بها يعنى أنها ستقاوم حتما الذوبان فى ثقافة العولمة مفضلة عليها إحياء ثقافتها القومية والتمسك بها أكثر وأكثر!!

(٣)

٥) عوائق العولمة الثقافية:

إن التقارب الثقافي الذي حدث بين مواطني العالم كان حتمياً بفعل آليات نشر الثقافة التي أصبحت متاحة للجميع وبأسرع الطرق وأيسر السبل. ولكن هذا التقارب لايعنى فى اعتقادى إمكانية أن يخضع الجميع لثقافة بعينها بحجة أنها الثقافة السائدة أو بحجة أنها ثقافة الغالب حسب اصطلاح ابن خلدون، فالمسألة هنا لم تعد ثقافة غالب، وثقافة مغلوب، ولم يعد ممكناً تصور أن المغلوب سيقلد حتماً الغالب كما هو شائع، كما لم يعد ضرورياً أن ينجح الغالب فى فرض ثقافته على المغلوب.

إن هذا التقارب الثقافي قد نشأ بلاشك نتيجة أمرين؛ أولاً: تلك الوسائل الحديثة التي سهلت الحوار الحضارى بين الأمم وجعلت التلاقى بين ثقافاتهما المختلفة ميسوراً وضرورياً. ثانياً: إن كل شعب وكل حضارة من الحضارات العريقة تحتوى بلاشك على عناصر محددة لا يختلف حولها البشر حال نضوجهم العقلى وبلوغهم مرحلة الرشد الحضارى فى أى عصر كان وفى أى مكان كانوا. وهذه العناصر التي نجدها فى معظم حضارات العالم وثقافته الراشدة هى مثلاً احترام إنسانية الإنسان واحترام حقوقه الطبيعية فى ظل المجتمع المدنى، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد فى ظل قانون يحترمه الجميع .. إلخ.

إن هذه العناصر وإن كانت مستحدثة بالنسبة للثقافة الغربية؛ إذ إن عمرها لا يزيد على ثلاثة قرون، فإنها لدى الشعوب الأخرى تمثل تراثاً عريقاً يمتد لدى بعض هذه الشعوب لما قبل الميلاد.

وبالطبع فإن هذه الشعوب إذا ما تفاعلت مع ما يردده الغربيون الآن حول تلك الأمور، فإنها تتفاعل معها ليس من منطلق التسليم بالثقافة السائدة أو الغالبة، بل من منطلق أنها تمثل لديهم بعض أو أحد عناصر ثقافتهم الأصلية. والحق لا يضاد الحق كما قال فلاسفة الإسلام في التوفيق بين الدين والفلسفة.

ومع تسليمنا بوجود هذا التقارب الثقافي بين شعوب العالم المعاصر، فإننا لا نميل إلى التسليم بإمكانية أن تتوحد الثقافة عالمياً، ولا نؤمن بإمكانية أن تتصهر ثقافات العالم في ثقافة مشتركة واحدة على الأقل في المستقبل المنظور من القرن القادم. وذلك لأسباب عديدة ولعوامل تعوق هذه العولمة الثقافية، ويمكن أن نشير إلى بعض هذه العوامل فيما يلي:

(أ) إن الثقافة المعولمة أو التي يراد تعميمها هي في الواقع ثقافة الغرب الرأسمالي. إذ على الرغم من أنها كما قلنا فيما سبق تمثل الثقافة السائدة أو قل الثقافة الغالبة في هذه الأيام. على الرغم من ذلك فإن ما تحمله من مبادئ وقيم هي في الواقع مبادئ وقيم مادية في جوهرها. ولا تستقيم حياة الإنسان ككل إذا ما عاش وفقاً لهذه الثقافة المادية.

إن فى مضمون الثقافة المعلومة نفسه، لا يستقيم مع الحياة السوية للإنسان وهو يخالف جوهره وحقيقة وجوده. ومن ثم فإن الإنسان وإن تظاهر بقبول هذه الثقافة المادية أو تعلق بها لفترة فإنه حتماً سيكتشف أوجه قصورها. وليس ببعيد عن إدراكنا أن بعض فلاسفة الغرب المعاصرين أنفسهم قد أدركوا جيداً هذه الحقيقة وحذروا من سيادة النموذج الثقافى الغربى التقليدى على الغربيين أنفسهم، بل بشروا بانقراض الحضارة الغربية ككل إن لم تتراجع عن هذا النموذج المادى فى النهوض الحضارى وعلى رأس هؤلاء فلاسفة من أمثال شبنجلر^(١٠) وتوينبى^(١١) واشفيتسر^(١٢).

(ب) إن الثقافة المعلومة لاتستطيع النفاذ إلى الأفراد والشعوب كما أشرنا فيما سبق إلا عبر عقولهم وضمائرهم الأخلاقية وعبر إرادتهم الواعية الحرة. وليس هذا بالأمر السهل اليسير، لأن كل إنسان عاقل إن قبل ظاهرياً التشكل بمظاهر ثقافة الغرب وتمثل بعض عادات الغربيين، فإنه حتماً سيفكر ويعيد التفكير فيما آل إليه حاله من هذا التقليد وتلك التبعية، وحينئذ سيهتدى إلى العقائد الصحية الصحيحة مسئلتها فى ذلك تراثه الثقافى وزاده الحضارى المستقل.

(ج) إن هويات الشعوب الثقافية تستند على عراقة الحضارات التى تنتمى إليها وتاريخية هذه الحضارات. ومن ثم فإن

الشعوب إن قلدت النموذج الثقافي الشائع والسائد فإن هذا لا يستتبع أنها قد وقعت أسيرة لهذا النموذج المقلد، لأن الشعوب سرعان ما تمل من التقليد وتعود إلى التمسك بأصالتها خاصة وأن النموذج الثقافي السائد والغالب يعد نموذجاً هشاً يركز على بُعد واحد، بينما الإنسان كائن مركب. والبُعد الروحي فيه هو الأصل وليس البُعد المادي المتمثل في الجسد.

(د) الاعتقاد السائد لدى أبناء معظم الثقافات المعاصرة وخاصة من أصحاب الحضارات الكبرى في التاريخ الإنساني، بأنهم أبناء حضارات عظمى متكاملة، وأنهم إن استفادوا من الحضارة الغربية الحديثة بعض التقنيات والمخترعات والمناهج البحثية، فليس معنى ذلك أنهم قد خضعوا لها أو سلموا بتفوقها. فتلك التقنيات وتلك المخترعات وهذه المناهج الجديدة في البحث العلمي إنما هي ميراث للبشرية ككل ساهمت فيه كل الحضارات البشرية منذ فجر التاريخ الإنساني بنصيب. وقد نجحت الحضارة الغربية الحديثة في استثمار هذا الميراث الحضاري للبشرية وطورته. ومن حق جميع شعوب العالم أن تستفيد من هذا الميراث ومن ما أدخل عليه من تطورات مستحدثة.

إن من شأن هذا الاعتقاد أن يقوض الظن السائد بأن الثقافة الغربية الحديثة هي ثقافة العالم أو ينبغي أن تكون كذلك لأنها من وجهة نظر أبناء تلك الحضارات العريقة وعلى رأسها

الحضارة العربية الإسلامية، وحضارات الشرق القديم والحديث. إنها من وجهة نظرهم حضارة ناقصة غير متكاملة ولا تفي بكل أغراض الحياة الإنسانية، ومن شأنها أن تخلق إنسانا مشوها يسعى إلى الكمال ولكن هيهات أن يصل إليه إن لم يتغذى على الزاد الروحي من الحضارات الأخرى.

إن هذا الاعتقاد من شأنه تقويض أى محاولة لعولمة الثقافة، فالثقافة الأفضل والأكمل والأرقى ستكون فى النهاية هى الثقافة الوطنية لأبناء تلك الحضارات العريقة وليست الثقافة الوافدة الخارجية الغازية!

(هـ) النظرة الاستعمارية العنصرية للثقافة الغربية. فعلى الرغم من أن فلاسفة الغرب ومفكره المحدثين والمعاصرين كثيرا ما ينادون بالحوار الحضارى، وكثيرا ما ينشدون فى فلسفاتهم نشيد الاستفادة من الحضارات الأخرى، إلا أن الواقع يقول بأن الإنسان الغربى قد ترسخ لديه عقدة التميز الحضارى، وأنه وحده القادر على الإبداع. وأن الآخرين عليهم التلقى والاستفادة دون أن يحاولوا التميز والإبداع المستقل لأنهم غير قادرين على ذلك بشكل مستقل..

ومن هنا فإن أى دعوة للحوار الحضارى من جانب الغربيين إنما هى فى الواقع دعوة إلى الإذعان لمبادئ وقيم الحضارة الغربية الحديثة المتفوقة المتطورة.. إلخ.

وحينما يبدأ الحوار من هذه العقدة، عقدة التميز لدى الإنسان الغربى، ومن هذه الدعوة الخفية إلى الإذعان، فإنه بلاشك سيكون حوار الطرشان، أى لن يكون حواراً بحق.

فالحوار ينبغي أن يبدأ من التسليم من قبل الجميع بما أسميه "التكافؤ الحضارى" ^(١٣)، فعلى من يتحاورون أن يؤمنوا أولاً بأن كل حضارة لديها عناصر تفوقها الذاتية وأنه بالإمكان أن تستفيد كل حضارة من الحضارات الأخرى المعاصرة لها دون أن تسعى إلى مسخها أو تشويهها أو التقليل من شأنها.

إن ما أقوله فى هذا الصدد ليس تنظيراً أو ضرباً من الخيال لأنه حالة واقعة ينظر من خلالها الإنسان الغربى والمفكر الغربى إلى الآخرين؛ فمجرد تقسيم العالم إلى عالم أول وثان وثالث نظرة عنصرية تقيس التقدم البشرى بمعيار ماذى بحت، وتصنف شعوب العالم من منظور الفقر والغنى مرة، ومن منظور اللون والجنس مرة أخرى، ومن منظور الشمال والجنوب مرة ثالثة وهكذا .. وليس ببعيد عن ذلك الإصرار على أن تبقى السيطرة الغربية على الأمم المتحدة وأن يكون للدول الغربية الأغلبية فى مجلس الأمن الدولى، ولهم وحدهم حق الاعتراض على أى قرار حتى وإن اتخذته أغلبية شعوب ودول العالم فى الجمعية العامة.

وليس ببعيد عن ذلك كذلك ازدواجية المعايير التي تدار بها شئون العالم من قبل أمريكا وأوروبا نظراً لامتلاكهما قوة السلاح والعناد وقدرتهما بالتالي على أن تفرضوا مفهوما ناقصا ومزريا للعدالة على الآخرين .. إلخ .. إلخ.

إن الممارسات الغربية تكشف عن أن الثقافة الغربية ثقافة عنصرية تسعى لتحقيق مصالحها المادية دون النظر إلى مصالح الشعوب الأخرى. فكيف إذن تقبل شعوب العالم الأخرى التحوار مع ممثلي ثقافة عنصرية استعلائية. وما الذي يضمن لهم أن هذا الحوار سيكون مجديا على المدى الطويل. إن فرض الرأي بالقوة أو من خلال التلويح بها لا يمكن أن يفرز ثقافة مشتركة للبشرية يتعايش في ظلها الجميع.

(د) الاتفاقيات الدولية المستحدثة كاتفاقية الجات التي أصبحت منذ عام ١٩٩٥م تتضمن شقا خاصا بحقوق الملكية الفكرية نصت فيه على إمكان "تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية جات ١٩٩٤م والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، وعلى" وضع المعايير والمبادئ الكافية فيما يتعلق بتوفر ونطاق واستخدام حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وتوفير الوسائل الفعالة والملائمة لإنقاذ حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، مع مراعاة الفروق بين شتى الأنظمة القانونية القومية^(١٤).

ومن شأن هذه النصوص الواردة في اتفاقية الجات معاملة كل ما يتعلق بالشأن العلمى والثقافى معاملة السلع التجارية الصناعية المختلفة. وبالتالي فهى تتضمن شروطاً تجعل من عملية الترجمة أو الاقتباس من المؤلفات الأجنبية أو من أى شىء مماثل متعلق بالملكية الفكرية مسألة غاية فى الصعوبة وخاصة على الدول والأفراد الذين لا يستطيعون دفع المقابل المادى لشراء حقوق الاقتباس والترجمة وما شابه ذلك.

ولعل هذا يفسر لنا إجماع بعض الدول ومنها بعض الدول العربية عن التوقيع على تلك الاتفاقيات لأنها تحتاج فى هذه المرحلة بالذات من تطورها الحضارى إلى الترجمة عن ثقافات العالم وعلومها دون أى مقابل مادى مكلف^(١٥).

وبالطبع فإنه سواء وقعت هذه الدول على تلك الاتفاقيات أو لم توقع فإنها ستعرض إن عاجلاً أو آجلاً لتوقيع العقوبات عليها من قبل الدول أو المؤسسات أو الأفراد المالكة لتلك الحقوق الفكرية.

إن هذا الحصار الفكرى الذى فرض على معظم دول العالم باسم حماية حقوق الملكية الفكرية وتحت شعار المادى المروج لتلك الحقوق والنظر إليها نفس النظرة إلى السلع الصناعية والتجارية المختلفة، هو حصار يشير إلى عدة دلالات؛ أولها: التأكيد على ما سبق وقلناه فيما يتعلق بالاتجاه المادى

البحث للحضارة الغربية ومحاولتها حجب العلم ومشتقاته عن الآخرين رغم أنهم لم يدفعوا مقابلاً مادياً للآخرين حينما نقلوا عنهم كل ما نقلوا وحينما ترجموا عنهم كل ما ترجموا وحينما استغلوا عقول أبناء الحضارات واستنزفوها لمصلحتهم.

وثانيها: إن المقصود من هذه الإجراءات هو الحرص على بقاء الفجوة واسعة بين التقدم العلمي الغربى وبين التخلف العلمى فى شتى أنحاء العالم الأخرى. بل إن المقصود هو "زيادة تخلف العالم النامى"^(١٦) بزيادة هذه الفجوة نتيجة عدم قدرة العلماء فى هذا العالم على الاستفادة المباشرة وغير المقيدة من المنتجات الفكرية والعلمية لعلماء الشمال الغربى المتقدم.

وثالثها: إن من شأن هذه الإجراءات التعسفية وفرض القيود على التبادل الفكرى والعلمى التقليل من فرض ما يدعونه حول العولمة الثقافية والعلمية؛ إذ تتناقض الدعوة إلى العولمة الثقافية مع تقييد حرية المترجمين والباحثين ومن على شاكلتهم فى أشكال الفنون والآداب المختلفة، تقييد حريتهم فى الاستفادة من إنتاج نظرائهم فى مختلف بلدان العالم. إن معاملة الإنتاج الثقافى والفنى والعلمى معاملة السلع التجارية هو فى اعتقادى أول مسمار قوى يثق فى نعش العولمة الثقافية التى أراد الغربيون نصب فخاخها للسيطرة وللهيمنة على الثقافات الأخرى ومسحها ومحوها، فقاموا عبر هذه الاتفاقيات المجحفة بنقض ماسعوا إليه.

ولعل هذا يدعو كل متقفي العالم ومفكره خاصة من أبناء الحضارات الأخرى أن يعيدوا النظر في الأنخراط في فلك الثقافة الغربية. وأن يتوقفوا عن السعي إلى تقليدها والتبعية لها. وأن يعيدوا بناء ثقافتهم القومية وتجديدها بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحاضر حتى يمكنهم مواجهة الثقافة الغربية التي تفرض عليهم نفسها مع دفع الثمن!!

هو أمش وصرابع المبحث الثاني

(١) نقلا عن: د. مصطفى عبد الغنى: اللغات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، ١٩٩٨م، ص ٨١-٨٢.

(٢) انظر معنى مصطلح الرأسمالية النفائنة Turb Kapitalismus وتداعيات انتصارها على المستوى العالمى فى:

هانس بيترمارتين وهارالد شومان: فخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس على ومراجعة وتقديم: د. رمزى زكى، منشورات عالم المعرفة بالكويت (٢٣٨)، ١٩٩٨م، ص ٣٥.

(٣) د. رمزى زكى: تقديمه للمرجع السابق ذكره، ص ٨، ٩.

(٤) هانس بيترمارتين وهارالد شومان: نفس المرجع، ص ٢٦.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه، ص ٢١.

(٧) انظر: د. مصطفى النشار: سبل النجاة من فخ العولمة الاقتصادية المدمر، تحت النشر بصفحة الحوار للقوى بجريدة الأهرام.

(٨) انظر: د. مصطفى النشار: ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩م، ص ٩-١٠.

(٩) د. رمزى زكى، نفس المصدر السابق، ص ١٠.

(١٠) انظر: شبنجار: تدهور الحضارة الغربية، الترجمة العربية لأحمد الشيبانى.

(١١) انظر: ارنولد توينبى: مختصر دراسة للتاريخ، الذى أعده سومر فيل لكتاب توينبى "دراسة التاريخ" ترجمة فؤاد شبل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، عدة أجزاء ١٩٦٥ - ١٩٦٨م.

- ١٢) انظر: ألبرت اشفيتسر: فلسفة الحضارة، ترجمة د. عبد الرحمن بدوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٣ م.
- ١٣) انظر ماكتبناه عن هذا الموضوع في: الحوار المستحيل بين حضارات الشرق وإمبراطورية "الشر الأبيض"، نشر ضمن كتاب "ضد العولمة"، سبق الإشارة إليه، ص ١٥٩ وما بعدها.
- ١٤) ملحق (١) من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، نقلا عن: د. مصطفى عبد الغنى، نفس المرجع السابق، ص ٨٣.
- ١٥) انظر: د. مصطفى عبد الغنى، نفس المرجع، ص ٤٤.
- ١٦) نفسه.

المبحث الثالث

الثقافة والتقدم

تمهيد

الثقافة - التقدم - التخلف - التنمية جميعها مصطلحات براءة يستخدمها الجميع ولكن استخداماتها العلمية تختلف بلا شك عن استخداماتها حينما تجرى على ألسنة الناس العاديين؛ فالإنسان العادي يستخدمها دون أن يفكر ملياً في إمكان وجود علاقات ارتباطية بينها. بينما المتخصصون من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد وكذلك الفلاسفة يستخدمونها وهم يعون أولاً ماذا يعنى كل واحد منها بالضبط، وثانياً أن بينها علاقات وثيقة. وبالطبع فإن الباحثين المتخصصين قد يتفوقون على معانيها وإن كانوا يختلفون في توصيف الارتباطات بينها.

وما هذه الصفحات التى نكتبها إلا محاولة منا لبيان المعانى العلمية لهذه المصطلحات ولمعرفة صور الارتباط والعلاقات بينها. وإن كنا نستهدف فى المقام الأول التأكيد على فرضية مفادها أن الارتباط ضرورى بين نوع الثقافة السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات وبين نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى يعيشها أفراد هذا المجتمع. وتكشف هذه الفرضية عن أننا نؤمن منذ البداية بأن هناك نمطاً ثقافياً خاصاً بالمجتمعات القابلة للنمو والتطور أى المجتمعات المتقدمة، وأن هناك نمطاً ثقافياً خاصاً آخر للمجتمعات المتخلفة المتجمدة.

فهناك في اعتقادنا نمط ثقافي باعث على التنمية والتطور والتقدم وهناك نمط آخر باعث على الجمود وعدم القابلية للنمو والتطور!

والنساؤل الأساسي الذي نطرحه ونحاول الإجابة عليه في هذا المبحث هو: إذا كان هناك نمطان ثقافيان، أحدهما يسود في المجتمعات المتخلفة والآخر يسود في المجتمعات المتقدمة، فهل يمكن تغيير النمط الثقافي السائد في المجتمعات الأولى حتى تصبح من المجتمعات المتقدمة؟! وإذا كان هذا التغيير ممكناً، فما هي آلياته ومادى استجابة المجتمعات المتخلفة لهذه الآليات؟! وهل يتحقق التقدم بمجرد استجابة الناس في هذه المجتمعات المختلفة لنمط ثقافة التقدم؟! أم أن تغيير النمط الثقافي السائد من نمط متخلف إلى نمط يحض على التقدم يستلزم في ذات الوقت تغييراً في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع كما يستلزم تغييراً في نمط الحياة السياسية القائمة في المجتمعات المتخلفة؟!

أولاً

محددات منهجية

وفي البداية نود أن نشير إلى أن إجابتنا على تلك التساؤلات رغم استفادتها من بعض الآراء ونتائج الأبحاث التي أجريت في هذا المجال من قبل إلا أنها تمثل اجتهاداً جديداً في هذا المجال وتطرح رأياً ربما يلقي قبولا من البعض أو يلقي الرفض من البعض الآخر. وهذا الاجتهاد يبدأ من تلك الفرضية التي افترضناها في مطلع التساؤلات السابقة؛ فنحن نؤمن بأن هناك ثقافة التخلف وهناك كذلك ثقافة التقدم وكل واحدة منهما لها سماتها المحددة التي تسود في المجتمع الذي يتبناها ! كما نؤمن بأنه توجد علاقة وثيقة بين الثقافة السائدة في مجتمع ما من المجتمعات وبين درجة نموه وتقدمه الاقتصادي والسياسي. ومن الطبيعي في إطار ذلك أن نميز بين نمط العلاقة التي تسود في حال التقدم لمجتمع ما، وبين نمط العلاقة التي تسود في حال تخلفه.

ونحن نؤمن أيضاً بأنه بالإمكان أن يتغير نمط الثقافة السائدة بآليات ووسائل عديدة مصاحبة لحالات التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع، إذا ما توافرت الدوافع القوية والإرادة الفولانية لأفراد هذا المجتمع حكاما ومحكومين.

ومع إيماننا بهذه الفروض فإننا لا نتصور أبداً أنها تمثل ضرورة حتمية، أو أنها مبادئ مطلقة يمكن أن نراها ماثلة في كل المجتمعات وفي كل العصور؛ إذ إن توافر الشروط الموضوعية لتحقيق هذه المبادئ في الواقع مسألة في غاية الأهمية. وأبسط هذه الشروط الموضوعية هو قابلية الأفراد في مجتمع ما للاستجابة لنمط ثقافة التقدم وقبولهم التخلي طواعية عن معوقات هذه الثقافة، ومعوقاتنا هي بلاشك كل سمات ما أسميناه فيما سبق ثقافة التخلف. وليس من السهل على أفراد مجتمع ما درجوا على نمط ثقافي معين أن يتخلوا عنه أو يقبلوا طواعية تغييره والإيمان بنمط ثقافي بديل!!

وعلى ذلك فإنني أقرر منذ البداية أمرين هامين وأود التأكيد عليهما؛

أولاً: إنني أتحدث هنا في المقام الأول من زاوية فلسفية تنزع دون شك نحو التجريد والاقتضاب في بيان صورة العلاقة بين الثقافة والتقدم. ولاشك أن لهذه النزعة الفلسفية التجريدية عيوبها. وعليها الكثير من المحاذير!

ثانياً: إنني أتحدث عن عموميات. وفي اعتقادي أن هذه العموميات لا تتناقض أولاً تتعارض مع إدراك أن هناك

فروقاً وخصوصيات تختلف فيها الجماعات والأفراد
والحضارات بعضها مع البعض؛ فما يتحقق في ظل
حضارة معينة بين أناس معينين وفي مجتمع معين قد لا
يتحقق بنفس الصورة وبكافة التفاصيل في ظل حضارة
أخرى!

وإذا وافقني القارئ العزيز على تلك الفروض وهذه
المحددات المنهجية المهمة، فإنني أبدأ معه بحث الإشكاليات
والإجابة على التساؤلات. ولنبدأ من تحديد مفهوم الثقافة
والتنمية حتى يمكننا فيما بعد معرفة صورة العلاقة بينهما.

ثانياً

مفهوم الثقافة والتنمية

(أ) مفهوم الثقافة:

تتعدد تعريفات "الثقافة" لدرجة يصعب حصرها؛ فقد جمع كروبيير A.L.kroeber وكلا كهون C.Klukhon ما يزيد عن مائة وستين تعريفاً كتبت جميعها فى اللغة الإنجليزية وحدها^(١). ورغم ذلك فإن هذه التعريفات جميعاً وغيرها إنما يدور فى فلك التعريف الذى قدمه العالم البريطانى الشهير تايلور الذى أصبح التعريف الكلاسيكى الأشهر للثقافة، ذلك التعريف الذى يقول فيه "إن الثقافة هى الكل المعقد الذى يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات. وكل المقومات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع"^(٢).

وعن هذا التعريف خرجت عشرات التعريفات الأخرى منها تعريفات اهتمت بالحصر والوصف مثل التعريف الذى قدمه فرانز بواس F. Boas والذى اعتبر فيه أن الثقافة تتضمن كل مظاهر العادات الاجتماعية فى المجتمع المحلى واستجابات الأفراد نتيجة لعادات الجماعات التى يعيشون فيها^(٣). ومنها تعريفات اهتمت بالبعد التاريخى للثقافة كالتعريف الذى قدمه

رالف لينتون وركز فيه على التراث الاجتماعي من الثقافة، ومنهما تعريفات نظرت إلى الثقافة على أنها أسلوب معين في الحياة تحدده البيئة الاجتماعية مثل التعريف الذي قدمه كلينبرج D. Klinberg ، ومنها تعريفات ذات طابع نفسى تركز على إبراز جوانب معينة من التكيف والتعلم والعادات مثل التعريف الذى قدمه فورد C.S. Forde واعتبر فيه أن "الثقافة تتكون من الأساليب التقليدية لحل المشكلات وهى تمثل مجموعة الاستجابات المقبولة التى حققت نجاحاً وهى تعبر باختصار عن الحلول المألوفة المتعلمة لهذه المشكلات" (٤).

وإذا نظرنا إلى الثقافة من الجانب المعرفى والحضارى فإنها تعرف على حد تعبير د. حامد عمار بأنها "جملة الأفكار والمعارف والمعانى والقيم والرموز والمشاعر والانفعالات والوجدانات التى تحكم حياة المجتمع فى علاقاته مع الطبيعة والمادة وفى علاقات أفراده ببعضهم وبغيرهم من المجتمعات" (٥).

وعلى ذلك فإن علماء الاجتماع يعتبرون أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التى تمثل مجمل أساليب حياته. وهذه الأساليب تشتمل على مكونات معينة يحددها د. حليم بركات بثلاثة مكونات متداخلة هى (١) القيم والرموز والأخلاق والسجايا

والمعتقدات والمفاهيم والأمثال والمعايير والتقاليد والأعراف والعادات والوسائل والمهارات التي يستعملها الإنسان في تعامله مع بيئته. (٢) الإبداعات التعبيرية الفنية من أدب وموسيقى ورسم ورقص وغيرها. (٣) الفكر من علوم وفلسفات ومذاهب وعقائد ونظريات. وهذه المكونات تشكل مع الثقافة العامة لشعب ما. وبذلك يكون لكل شعب ثقافته مهما كانت درجة تقدمه وتخلفه ونوعية علاقته بواقعه. ومن ثم تكون الثقافة نسبية تتنوع في نظر د. بركات بتنوع الشعوب والمجتمعات^(٤).

وبالطبع فإن ما سأقدمه من تعريف للثقافة لا يختلف كثيراً عن تلك التعريفات ولا يخرج عنها وإن كان يركز على دورها الحاكم في السلوك الجمعي لأفراد المجتمع، فالثقافة في اعتقادي هي مجموعة القيم والمبادئ التي يتمسك بها أفراد مجتمع ما وتقود حركتهم وسلوكياتهم لتحقيق أهدافهم في الحياة^(٥). وهذه المبادئ وتلك القيم سواء كانت دينية أو أخلاقية أو عادات وتقاليد أو خلافة هي بمثابة الموجه الذي يدفعهم إلى الدخول أو الاشتراك في أي مشروعات أو نشاطات اقتصادية وإنتاجية كانت أو استهلاكية!

(٥) انظر ما قلناه في المبحث الأول عن ماهية الثقافة (أ، ب).

وهذا المعنى الذى حددناه للثقافة يجعل منها عنصراً أساسياً فى حياة أى مجتمع. ومن ثم تكون دراسة ثقافة المجتمع هى المقدمة الضرورية لفهمه حيث " إن الأسلوب الذى يسير عليه الناس فى حياتهم إنما يعتمد على طبيعة الثقافة السائدة فى المجتمع" على حد تعبير البعض^(٧).

ولذلك فالثقافة فى أى مجتمع ليست مجموعة مبادئ أو مكونات ثابتة جامدة مطلقة أو منغلقة بل هى متطورة، مرنة ومنفتحة وديناميكية متحولة باستمرار نتيجة لعوامل عديدة منها الداخلى ومنها الخارجى. ولذلك فلا تعنى أصالة الثقافة مجرد التمسك بالأصول على حد تعبير إحسان عباس بل تعنى فيما تعنيه الثبات والديمومة أو الاستمرار والصيرورة، فإذا كانت الثقافة العربية مثلاً وليدة البيئة العربية فهى وليدة هذه البيئة فى تلاقبها أيضاً مع ثقافات البيئات الأخرى^(٨).

ورغم أننا نرى أن الثقافة فى أى مجتمع تتأثر بالثقافات الأخرى وتتلاقح معها، إلا أننا لا نرى أنه بإمكان أى مجتمع أن يتنازل عن ثقافته كلية لصالح أى ثقافة أخرى مهما كانت قوتها أو سموها! إذ ليس بالإمكان فى اعتقادنا "عولمة"^(٩) الثقافة. فالثقافات القومية والمحلية قد تستفيد من ثقافات أخرى وافدة وقد

(*) انظر ما قلناه فى المبحث الثانى من هذا الكتاب عن العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة.

تتطور وتتجدد بفعل هذا التأثير إلا أنها لا يمكن أن تمحي أو تموت بفعل هذا التأثير أو تلك الاستفادة !

وفي نظرتنا للثقافة لا نعتبرها كما يعتبرها البعض كحليم بركات " متغيراً أو عاملاً وسيطاً intervening Variable يتداخل بين النظام العام السائد والبنى الاجتماعية ونمط الإنتاج وتوزيع العمل وهي متغيرات أساسية مستقلة، وبين السلوك الفعلي في الحياة اليومية"^(٩). وبعبارة أخرى نحن لا نعتبرها كما يعتبرها د. بركات "نتيجة مباشرة للنظام العام والبنى الاجتماعية تستخدم كأدوات تنظم العلاقة فتسوغ الواقع أو تحرص على تغييره"^(١٠)، بل نعتبرها هي الموجه والعامل المتحكم في ذلك النظام العام السائد وهي التي تصنعه، وهو والبنى الاجتماعية السائدة والعلاقات القائمة في الواقع بين المؤسسات والهيئات والأفراد إنما هي جميعاً نتيجة للثقافة السائدة وذلك على الرغم من أن ثمة تفاعلاً بين نمط هذه الثقافة السائدة وبين إبداع الأفراد وفكر المؤسسات والهيئات القائمة.

وليس من الضروري في نظرنا أن تكون هذه الثقافة السائدة هي "ثقافة الطبقة أو الطبقات والعائلات الحاكمة"^(١١)، بل أن ما نعينه بالثقافة السائدة هي ثقافة المجتمع ككل، وهي الثقافة التي يتبنّاها الجميع حكماً ومحكومين، وهي الثقافة التي توجه

سلوكهم جميعاً. إن مانعنيه بالثقافة السائدة هو ما سماه عبد الله العروى "الثقافة العضوية"^(١٢)، الثقافة الشعبية المغروسة في نفس وعقل كل فرد من أفراد المجتمع. إنها الثقافة الحاكمة والموجهة للسلوك الجمعي. هذه الثقافة الأصلية التي قد تتأثر بعوامل ثقافية خارجية وتتجدد وتتطور نتيجة لهذا التأثير وبفعل الإرادة الجوانية للأفراد وقابليتهم لتطوير ثقافتهم وتجديدها.

وتجدد هذه الثقافة وديناميكيته المستمرة قد يحدث بوعي أو بدون وعي إما بسبب الاحتكاك بثقافات أخرى أكثر تقدماً، أو بسبب اكتشاف موارد جديدة كإكتشاف البترول في دول الخليج أو بسبب بعض التحديات الخارجية كالاستعمار. وقد يكون هذا التجدد نتيجة عوامل أخرى غير هذه وتلك، ولكنه لا يمكن أن يحدث كما يقول د. بركات ضد إرادة الجماعة^(١٣)، إلا إذا كانت مثل هذه الجماعة فاقدة الإدراك والإرادة في ذات الوقت.

وفي اعتقادي أنه لا يوجد مجتمع تاريخي متماسك يمتلك ثقافة أصيلة موروثة يفقد هذا الإدراك الواعي لجوهر ثقافته، ويفتقد الإرادة. وإذا حدث ذلك ذات مرة لمثل هذا المجتمع فإنه يحدث لفترات قصيرة ووقت الأزمات الشديدة التي يمر بها أفراد هذا المجتمع لكنهم سرعان ما ينتبهون لما يحدث وسرعان ما يتداركون الأمر ويعودون لنواتهم ويستنهضون ذاتهم الحضارية

المستقلة فيعيدون لتقافتهم الموروثة الأصيلة بريقها ويعودون إلى التمسك بها رغم تأثرها الظاهر بالثقافات الأخرى.

إننا نعتقد أنه لا يمكن أن تمحى ثقافة شعب أو مجتمع أصيل ضد إرادة الجماعة لسبب بسيط هو أن إرادة الجماعة إذا ما كانت متوافرة وموجودة فهي إرادة تستند على الثقافة القومية لهذه الجماعة. ومن ثم فإنها (أى الثقافة) لا تتغير إلا بإرادة الجماعة. وهذا التغير يؤثر فى عناصر معينة دون أن يؤثر على كينونة هذه الثقافة القومية وجوهرها الثمين.

إن ثقافة أى مجتمع هى طريقة أفراده فى الحياة وهى فكرهم الذى يبدو بوضوح فى أعمالهم وسلوكياتهم وقد صدق فيرث R. Firth حينما قال أنه "إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد فإن الثقافة طريقتهم فى الحياة، وإذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الاجتماعية فإن الثقافة هى محتوى هذه العلاقات. وإذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنسانى وبتجمع الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم فإن الثقافة تعنى بالمظاهر التراكمية المادية واللامادية التى يتوارثها الناس ويستخدمونها ويتأقلمونها. فللتقافة محتوى فكرى ينظم الأفعال الإنسانية وهى من وجهة النظر السلوكية سلوك متعلم أو مكتسب اجتماعيا وهى فوق كل ذلك ضرورية كحافز للفعل^(١٤)".

إن الثقافة إذن ليست مجرد مبادئ أو معتقدات دينية أو أخلاقية أو سياسية أو ما شابه يؤمن بها أفراد مجتمع ما، بل هي فكرهم ومعتقداتهم التي تتكشف عبر سلوكهم اليومي في الحياة وهي الحافز والدافع والموجه لهم في كل ما يتخذونه من قرارات وفي كل ما يبدونه من استجابات^(٩).

(ب) مفهوم التنمية:

أما التنمية فهي مصطلح مشتق أساساً من كلمة "نمو"، والنمو يطلق عادة في الأساس على الهيكل المادي للكائن سواء كان نباتاً أو حيواناً أو إنساناً. ولذلك ارتبط المفهوم الضيق للتنمية بالتنمية الاقتصادية، وفي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩١ يقول كاتبوه أن التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً إذ إنه بدون هذا النمو الاقتصادي لن يكون من الممكن تحقيق النقلة المرغوبة في تحسين الأحوال البشرية^(١٠).

ولكن مفهوم التنمية البشرية اتسع ولم يعد مقصوراً على تحسين أوضاع البشر المادية والاقتصادية بل أصبح ينظر باهتمام إلى حقوق الإنسان ومدى المشاركة المجتمعية. وقد ركز

(٩) راجع (١) من المبحث الأول "محددات أولية لفلسفة الثقافة"

التقرير الإنمائي للأمم المتحدة عامي ١٩٩٣/٩٢ م على مبدأ المشاركة السياسية كعنصر أساسي في التنمية البشرية^(١٦).

ووفقاً لهذا المفهوم الذي أقرته تقارير الأمم المتحدة فإن "التنمية" تعني استمرار وتساعد التحسن في نوعية الحياة المادية والمعنوية بما في ذلك تطور مستوى الأحوال المعيشية، وكذلك الحريات الأساسية والاستفادة العادلة من ثمار التنمية للجيل الحاضر والأجيال القادمة، فالتنمية عملية مستمرة وعجلة دائبة الدوران ومحصلة متعاطمة ونقلة نوعية تصب في نقلة نوعية أخرى ضمن إطار تصاعدي مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة^(١٧).

إن مفهوم التنمية فيما يبدو أشمل بكثير من تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتمحور حول النمو الاقتصادي وتحسين الأحوال البشرية والحريات الأساسية. فإن كان ذلك ضمن محصلة التنمية فإنها ليست قاصرة على ذلك، بل هي — على حد تعبير د. أسامة عبد الرحمن — هدف مستمر وقُدرة متواصلة متعاطمة على التطور والنمو والارتقاء. وهي ذات محاور وأبعاد متداخلة ومتفاعلة متشابكة ومتلاحمة بعضها مع بعض، إذ لا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني. إن التنمية ليست مجرد مجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية

والثقافية بل هي محصلة تفاعلات متعاضمة ومستمرة بين هذه العوامل. إنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه ^(١٨).

ومأنود أن نلفت الانتباه إليه هو أن هذه العملية التنموية الشاملة بمتغيراتها المتعددة وتفاعلاتها الدائبة المستمرة إنما تستند وتعتمد في الأساس على تنمية قدرات الفرد، وتنمية قدرات الفرد لا تتوقف عند حد مساعدته على أن يمتلك بنية جسمية قوية وسليمة، بل تتعدى ذلك إلى تنمية قدراته الإدراكية والمعرفية في المقام الأول.

وبالطبع فإن وسائل هذه التنمية تتعدد بتعدد الزوايا التي ننظر منها إلى الإنسان الفرد، وبتعدد القدرات والأدوات التي نريد له أن يمتلكها ليكون مؤهلاً بدرجة كافية في ناحية ما من نواحي المعرفة والإدراك؛ إذ تختلف وسائل إعداد العالم والاقتصادي الماهر والسياسي البارِع عن وسائل إعداد الصانع أو الزارع بنفس درجة اختلاف وسائل إعداد الطبيب والمهندس عن وسائل إعداد وتنمية قدرات الممرض أو البناء !! وإن كان وجود الجميع ضروري بنفس الدرجة للمجتمع الذي يريد أن ينهض وينمو ليحقق اكتفاءه الذاتي.

وهنا نكتشف أهمية التعليم والثقافة بالنسبة لأى مجتمع يريد أن ينمو وينهض، فالانتمية والنهضة يقومان فى الأساس على نظام تعليمى ذو مقومات محددة فى ضوء الواقع وفى ضوء الصورة التى يتمنى الناس فى مجتمع ما أن يروها فى المستقبل، وألا يقوم هذا النظام التعليمى على تلك الأفكار التقليدية التى يصفها د. حامد عمار بأنها أفكار "مستوية مسطحة"، بل ينبغى أن تستبدل بها أفكار "مجسمة وذات تضاريس" على حد تعبيره أيضاً^(١٩).

وإذا تطور نظام التعليم بحيث أصبح يلبي بالفعل حاجات المجتمع ومطالبه الخاصة بالمستقبل فإن ثقافة المجتمع ستتطور هى الأخرى بالضرورة، فالتعليم والثقافة هما وجهان لعملة واحدة وإن كان مجال التعليم بطبيعته أضيق من مجال الثقافة بحسب ما جرى عليه الحال فى معظم بلدان العالم، فكل متعلم يُنظر إليه على أنه متقف، وإن كان كل متقف ليس شرطاً أن يكون من بين المتعلمين الذين يتخصصون فى فرع من فروع العلم.

وهنا يكون دور أجهزة الإعلام المختلفة من صحف ودور نشر وإذاعة وتليفزيون وما شابهه دوراً خطيراً فى إعداد المتقف الواعى بمتطلبات مجتمعه، الواعى بحاجات هذا المجتمع، القادر على أن يتعامل بوعى مع كل ما يدور حوله من خلال القيم

والمبادئ الإيجابية التي يكتسبها من هذه الأجهزة المختلفة. وبالطبع فلن يكون التقدم في النظام التعليمي وفي أجهزة التنقيف مجدياً في ظل انتشار الأمية الأبجدية بين أفراد مجتمع ما، لأن القضاء على هذه الأمية الأبجدية يمثل شرطاً أولياً لأي مجتمع يريد أن ينمو وأن يتقدم. فالقضاء على الأمية الأبجدية تتيح لمن فاتته قطار التعليم والتخصص التقني من أفراد المجتمع أن يتقف نفسه وأن يطور ذاته وقدراته بشكل أفضل.

وعلى أي حال فإننا إذا ما سلمنا مبدئياً بما قدمناه في الفقرات السابقة من تعريف لكل من الثقافة والتنمية على أساس أن الثقافة هي تلك المبادئ والمعتقدات والقيم التي يؤمن بها أفراد مجتمع ما وتحكم سلوكهم وتوجهه. وأن التنمية يقصد بها في المقام الأول تنمية الوعي والإدراك والقدرات العقلية والمعرفية قبل أن يكون المقصود بها مجرد تنمية القدرات الجسمية والحفاظ على الهيكل المادي للإنسان.

أقول إذا ما سلمنا مبدئياً بهذه التعريفات فإنه يمكننا في اعتقادي إدراك تلك العلاقة الوطيدة بين الثقافة والتنمية، حيث سندرك أنها علاقة تبادلية يتساند فيها كل منهما على الآخر؛ بحيث يمكننا أن نقول في توصيفها ما قاله أصحاب " نظرية القابلية الاجتماعية الثقافية للنمو — Theory of Socio-Cultural Viability " إن ثمة علاقة ارتباطية بين الثقافة السائدة ونمط الحياة

الاجتماعية والاقتصادية التى يحياها الناس. وأن ثمة علاقة ارتباطية بين قابلية نمط الحياة للنمو وبين التوافق والانسجام بين العلاقات الاجتماعية والتحيزات الثقافية^(٢٠). إنها نظرية يؤمن أصحابها ونحن معهم ونشاركهم هذا الإيمان بأن ثمة قابلية لأى نمط للحياة يعيشها الناس للنمو اجتماعيا وثقافيا، وإن كنا نرى أن هذه القابلية للنمو الثقافى والاجتماعى تتفاوت بتفاوت البيئات المنتجة للثقافة، وأن هذا التفاوت الثقافى وقابليته للنمو يترتب عليه مدى درجة النمو الاقتصادى والتقدم السياسى فى هذا المجتمع أو ذاك.

وربما تتضح أمامنا بعض معالم هذا التفاوت إذا ما نظرنا بشكل أكثر تفصيلا لواقع العلاقة بين الثقافة والتنمية فى المجتمعات المختلفة وأدركنا مدى التفاوت بين صورة هذه العلاقة فى المجتمعات المتقدمة عنها فى المجتمعات المتخلفة.

ثالثاً

صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية في المجتمعات المتقدمة

(أ) المقصود بالتقدم:

إن الثقافة في المجتمعات المتقدمة تقوم على إيمان الأفراد بفكرة التقدم سواء كان ذلك عن وعي منهم أو عن غير وعي؛ فلقد أصبح هذا الإيمان بفكرة التقدم متوارثاً ينتقل من جيل إلى جيل. هذه الفكرة التي تعنى ببساطة أن الحضارة تحركت وتتحرك وسوف تتحرك في الاتجاه المرغوب فيه، ذلك الاتجاه من التطور الإنساني الذي يحقق لمعظم الناس في المجتمع أولجميعهم حياة سعيدة تماماً^(٢١).

إن فكرة التقدم التي يؤمن بها الناس في المجتمعات المتقدمة هي فكرة تفسر التاريخ البشري على أنه تقدم الفعل البشري ببطء وفي اتجاه محدد ومرغوب فيه وبشرط أن يستمر هذا التقدم إلى أمد غير محدود ويتمتع الناس في ظله بالسعادة ودون أي تدخل من أي إرادة خارجية حتى يكون هناك ضمان لاستمرارها وتدفقها. وعموما فإنه ينظر إلى التقدم على أنه يعد تغييرا في الزمان نحو الأفضل في مختلف مجالات الحياة^(٢٢).

وإذا كان للتقدم أسبابه وآلياته، فإنه يمكننا الحكم على درجة تقدم أى مجتمع فيما يقول جينسبرج M. Ginberg من خلال النظر إلى طبيعة ومستوى القيم التى يأخذ بها هذا المجتمع (٢٣). وهذا يبين لنا أهمية النظر فى الثقافة السائدة فى المجتمع حتى نكتشف درجة تقدمه وصورة التنمية التى يأخذ بها أفراد ه وهيئاته المختلفة.

وبالنسبة للمجتمعات المتقدمة سنجد دائماً أو فى الأغلب أن العلاقة بين الثقافة والتنمية تأخذ صورة إيجابية معينة.

(ب) سمات الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتقدمة:

وجوهر هذه الصورة الإيجابية يتلخص فى الاعتقاد بقيم سياسية واجتماعية واقتصادية معينة وتحويلها إلى أكسير يسير حياة الأفراد داخل هذا المجتمع. ورأس هذه القيم هو الحرية السياسية التى يتمتع بها هؤلاء الأفراد حيث إن كلا منهم يمثل فى الواقع وحدة سياسية مستقلة ومن ثم يمثل وحدة فكرية مبدعة قادرة على الإبداع المستقل فى أى تخصص يرتضيه لنفسه أوفى أى مهنة يعمل بها. إن كل فرد من أفراد هذا المجتمع الحر يؤمن بأن ما ينتجه فى شتى النواحي إنما هو لبنة ضرورية من لبنات البناء الاقتصادى والفكرى لبلده ومجتمعه.

وذلك هو ما يدفع الفرد دائماً لأن يعمل بكل طاقته باحثاً عن تلك المهنة أو ذلك العمل الذي يميزه ويجعله يترك بصمته المنفردة في مجال عمله أياً كان هذا العمل. وهو يفعل ذلك بشكل تلقائي، ولا يحركه ويدفعه إلى ذلك إلا تلك القيم والمبادئ التي تربي عليها والتي تحكم سلوكه في إطار ما أسميناه بالثقافة السائدة.

إن الثقافة السائدة في المجتمعات المتقدمة من أهم سماتها أنها تتيح الفرصة الكاملة أمام قدرات الفرد المستقلة أن تتفتح وأن تنمو وأن تبدع وتتفرد في مجال إبداعها إذ إن كل ما يركز عليه في تلك المجتمعات سواء في التنشئة الأسرية أو الاجتماعية أو في النظم التعليمية أو في وسائل الإعلام المختلفة - وهي جميعاً تتناغم وتتكامل لتحقيق نفس منظومة القيم - إنما هو تعويده على أن يفكر بشكل مستقل وأن يمتلك أدوات التفكير العلمي السليمة. وهذه الأدوات متاحة تماماً أمام الفرد سواء في منزله أو في الأماكن العامة والمراكز العلمية المختلفة أو في المدارس أو في الجامعات؛ فهو في منزله يتعود على التفكير الحر والاعتماد على الذات في حل مشاكله بنفسه، وهو في المدرسة كما في الجامعة يتدرب ويكتسب القدرات التي تساعد على حل أي مشكلة تواجهه من خلال التفكير المنطقي العلمي ومعرفته بمبادئ الرياضيات وبمبادئ الحاسب الآلي والإنترنت

إلى غير ذلك من وسائل. إنها جميعاً لا تدرس لمجرد الدراسة أو لمجرد المعرفة النظرية، بل إن الفرد يتدرب بالفعل على كيفية استخدام هذه المهارات المنهجية والعلمية كأدوات لحل أى مشكلة تصادفه سواء فى حياته اليومية أو فى أبحاثه العلمية.

والفرد فى تلك المجتمعات المتقدمة هو الذى يختار بمحض إرادته ما يتخصص فيه من دراسات دون أى عوائق أو عراقيل تحد من هذا الاختيار، فهو حر تماماً فى أن يختار نمط الدراسة العلمية التى تتفق وميوله وهواياته ومهاراته، فإن رغب فى دراسة الطب فله ذلك، وإن رغب فى دراسة الهندسة والإلكترونيات فله ذلك، وإن رغب فى دراسة الألعاب البدنية والرياضية فله ذلك. وإن رغب فى أن يغير نمط هذه الدراسة بعد أن فشل فيها أو اكتشف أنها لا توافق ميوله وأهدافه فله ذلك أيضاً! وإن لم يرغب فى دراسة أى شئ من هذه التخصصات المعروفة فله ذلك أيضاً؛ إذ بإمكانه أن يكتفى بامتلاك مهارة القراءة والكتابة ومبادئ الرياضيات، ويسلك طريقه فى الحياة العامة حسب ما يشاء. واكتفاء الفرد بذلك أو حتى عدوله عن كل ذلك لا تقلل من قيمة الفرد كإنسان له حقوق وواجبات فى مجتمعه يتساوى فى التمتع بها مع الآخرين أياً كان موقعهم العلمى أو التنفيذى أو خلفه طالما أنه قادر على أن يعمل أى عمل يترجح منه ويعيش عليه.

إن الفرد في إطار هذه الثقافة التي لاتحد من حريته في أن يختار صورة ذاته كيفما شاء بالكيفية التي يشاء هو الفرد المبدع حقا القادر على أن يحقق ذاته الفردية المستقلة في إطار ما يوفره له مجتمعه من إمكانيات مادية ومعنوية تمكنه من تحقيق أهدافه الذاتية. إنه الفرد المبدع المسئول الذي يجد نفسه بين خيارين لاثالث لهما؛ فهو إما أن يقدر هذه الإمكانيات المتاحة ويعتمد عليها وعلى قدراته الذاتية في تحديد أهدافه ويعمل على تحقيقها، وإما أن يتكاسل عن استخدام هذه الإمكانيات المتاحة ويعجز عن اكتشاف مواهبه وقدراته فيتجمد ولا يجد لنفسه مكانا لانقائين أفراد هذا المجتمع النشط المتحرك الحيوي ويصبح فردا هامشيا لاقيمة له ولا تأثير. وإن كان على المجتمع رغم ذلك أن يتكفل بتوفير ضرورات الحياة لمثل هذا الفرد الفاشل الخامل!

إن الثقافة السائدة - الحاكمة في تلك المجتمعات المتقدمة ليست هي فقط ثقافة الحرية بأشكالها المتنوعة سواء السياسية أو الاقتصادية أو التعليمية أو الاجتماعية، بل هي ثقافة تتسم بقيم أخلاقية إيجابية أخرى عديدة؛ فهي ثقافة يؤمن الناس في ظلها بالصدق في التعامل بين الأفراد. وبالطبع فإنه يترتب على ذلك احترام المواثيق والعهود والوعود، واحترام القانون في كل صغيرة وكبيرة من أمور الحياة اليومية والعملية.

وهي ثقافة يقدر فيها الفرد مصلحته مرتبطة بمصلحة المجموع؛ إذ يعرف أن ما يحقق الخير والمنفعة له لا يفصل عن ما يحقق الخير والمنفعة للمجموع. ولذلك فهي ثقافة تتكامل فيها مصلحة الفرد وأهدافه مع مصلحة المجتمع وأهدافه. ومن ثم يكون الولاء للمجتمع وللوطن تلقائياً لدى الأفراد ولا يسعون إلا في شأن أو مشروع يحقق الصالح العام مع مصالحهم الذاتية. وإن كان ثمة تعارض بين المصلحتين فإن الفرد غالباً ما يؤثر الابتعاد عن أي أمر يحدث في إطاره أو يترتب عليه مثل هذا التعارض.

ومن سمات هذه الثقافة أيضاً أن الفرد يفصل فيها بين العواطف والانفعالات الذاتية من جانب، وبين واجب العمل وضروراته من جانب آخر. إذ لا تتدخل عواطف الفرد وانفعالاته في اختياراته العملية؛ فمصلحة العمل لها أسس وقواعد محترمة لديه دون أن يجبره أحد على ذلك أو يذكره به لأنه منذ البداية قد نشأ وتربى على أن يميز بين عواطفه وانفعالاته الخاصة وبين ما يقوم به من عمل.

ومن سماتها كذلك أنها ثقافة يسود بين أفرادها نمطان لغويان لا أكثر؛ أحدهما قضايا أدبي للتعبير عن العواطف والقص الفنى والأدبي، والآخر علمي يحمل اللفظ فيه معنى محدداً يشير إلى مدلوله الواقعي بوضوح لا يقبل التأويل أو اللبس.

وهذا النمط اللغوى الثانى هو ما يسود بين العلميين وبين رجال المال والاقتصاد حيث اللفظ دال ومحدد. أما النمط الأول فيسود بين الأدباء والفنانين وعامة الناس حيث اللفظ مطاط محمل بإيحاءات مختلفة تعبر عن العواطف والانفعالات غير المنظورة أو المحددة.

إن ثقافة التّقدم يتبادل فى إطارها الأفراد الاحترام، فكل واحد يحترم آراء الآخرين وغاياتهم وبحثهم عن السعادة بوسائلهم المختلفة. وهو حينما يفعل ذلك فإنما يفعله لأنه يحترم ذاته أو حريص على أن يحترمه الآخرون ويقدرّون مشاعره وانفعالاته وبحثه عن السعادة. ويترتب على ذلك بالطبع أن يسود بين الجميع ما يمكن أن نسميه احترام الذات الإنسانية بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها هذا الفرد أو ذاك وعن درجة ثرائه أو بصرف النظر عن مكانته الوظيفية أو ما يتمتع به من سلطات بحكم منصبه أو خلافه!

إن ثقافة التّقدم يقدر فيها الناس لكل واحد منهم إيداعه وتفوقه بصرف النظر عن مهنته أو نوع العمل الذى يقوم به، إنهم يقدرّون العالم أو المفكر ويقدرّون حريته فى البحث أو فى التأمل والإبداع، بنفس درجة تقديرهم للعامل الذى يكّد ويجتهد فى الحقل أو فى المصنع. فكل فرد سواء انتمى إلى هؤلاء أو إلى أولئك إنما هو نجم فى عمله ويستحق الإشادة والتكريم طالما يقوم بعمله على خير وجه.

ولكل ذلك فهى ثقافة يسود بين أفرادها نمط من العلاقات الاجتماعية "الموضوعية"؛ فهى علاقات تقوم على احترام إنسانية الإنسان وعلى أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد المتساوين أمام القانون فى الحقوق والواجبات كما ولدوا متساوين ومتشابهين فى القدرات الجسمية والعقلية، وليست مجرد علاقات تقوم على الانتماء الأسرى أو القبلى أو على صلات الحسب والنسب فقط! إنها علاقات اجتماعية يسودها الوعى بأن الإنسان خلق ليعمل من أجل تحقيق سعادته ومن أجل تحقيق السعادة لمن حوله، وأن القسط المتاح له من العمل والسعادة إنما يعم الجميع، وأنه بقدر ما يعمل لخير وسعادة المجموع بقدر ما يعود عليه ذلك كفرد بالخير والسعادة والأمن والاستقرار.

إنها علاقات اجتماعية ناضجة ربما يكون السبب فى نضجها هو تراكم الخبرة الإنسانية بين أفراد ذلك المجتمع، أو إيمانهم بعقيدة دينية وبمبادئ أخلاقية متوارثة أو مكتسبة. المهم أن تلك العلاقات الناضجة الواعية أيا كان سببها أو الباعث عليها تمثل البيئة الملائمة لثقافة التقدم التى يخلو المجتمع فيها من القيم السلبية المعوقة كالحسد والحقد والرشوة والخيانة والصوصية ..إلخ.

وقد يظن ظان هنا أنى أتحدث عن "الثقافة الغربية" باعتبارها صاحبة مفهوم التقدم فى تفسير التاريخ، وباعتبار أن

فلاسفتها وخاصة فلاسفة التنوير وفلاسفة العقد الاجتماعي هم دعاء نظرية التقدم وهم من دعوا إلى هذه الثقافة الإنسانية المستندة على مبادئ المساواة والإخوة والحرية والتقدم العلمي.. إلخ. ولكن الحقيقة أن هذا أبعد ما يكون عن ذهني في هذه اللحظة ودائماً لأنني أومن بأن ثقافة التقدم ليست فقط الثقافة الغربية الحديثة، بل هي ثقافة سادت وتسود وستسود في المستقبل أي مجتمع ينشد أفراداه التقدم ويسعون إلى تحقيقه.

إن هذه الثقافة التي أسميناها ثقافة التقدم بخصائصها المختلفة وبسماتها المتعددة قد تجلت في عصور عديده وفي مجتمعات مختلفة، فقد توافرت عناصرها بصورة معينة في بعض المجتمعات الشرقية القديمة كالمجتمع المصري القديم في عصر الدولة القديمة والدولة الحديثة، كما توافرت في المجتمع البابلي - الآشوري في العراق القديم كما توافرت في الصين القديمة وفي غير هذه وتلك من حضارات الشرق القديم الزاهرة. وقد توافرت العديد من عناصرها بصورة مختلفة أخرى في بلاد اليونان وصنع من خلالها اليونانيون القدامى فيما قبل الميلاد تقدمهم وريادتهم الحضارية في ميادين عديدة.

كما توافرت الكثير من عناصرها بصورة جديدة تستند على النص الديني وعلى إرادة اجتماعية جديدة في العصر الذهبي للمسلمين في القرون الهجرية الأولى.

إن ثقافة التقدم توجد في كل العصور وبين الأفراد في مجتمعات بعينها بنفس العناصر والسمات وإن اختلفت الدوافع أو تغيرت بعض الجزئيات.

إن الناس إن أرادوا وتولدت لديهم دافعية التقدم وتمسكوا بها وتعلقوا بأهدافها وسلكوا وفقا لمبادئ التقدم وعناصر ثقافة التقدم نهضوا وحققوا التقدم بالفعل.

وإن خملوا وتكاسلوا وتملكهم الإحساس بالإحباط والفشل والخوف نفروا من ثقافة التقدم وأقلعوا عنها وعاشوا على عناصر الثقافة النقيض، ثقافة التخلف والجمود!

إن ثقافة التقدم بعناصرها السابقة حينما تسود بين أفراد مجتمع ما وفي لحظة تاريخية معينة بحكم توافر عوامل شتى متباينة قد تختلف من مجتمع إلى آخر، أقول حينما تتوافر هذه العناصر لثقافة التقدم يتغير حال المجتمع فيتحول إلى مجتمع ناهض ينشغل أفراداه بالإبداع والإنتاج في كافة فروع المعرفة، وفي كافة نواحي الحياة مستغلين أقصى إمكانياتهم الفكرية والمعنوية والمادية ويحولونها بطاقتهم الخلاقة إلى قوة دفع هائلة تغير وجه حياتهم إلى الأفضل والأرقى والأكثر دقة وإحكاما وتقدما.

إن السيادة النظرية لثقافة التقدم ولقيمتها ومبادئها لا تكون هي المهمة في هذه الحالة، بقدر ما يكون الأهم هو تحويلها إلى واقع حتى يعيشه الناس ويلمسونه نتائجها الإيجابية وخيراته المادية الوفيرة. إن أخص خصائص ثقافة التقدم في اعتقادي هو أنها حينما تتوافر لدى أفراد مجتمع ما تجدهم لا يكتفون بمجرد الإيمان بها بشكل نظري مجرد، بل يوجهون سلوكهم وفقاً لها ويجعلون حياتهم اليومية والعملية تسير وفقاً لها كما أكدنا ذلك من قبل.

إن المقصود بسيادة قيم ثقافة التقدم الإيجابية في مجتمع ما ليس فقط الاعتقاد النظري بأهميتها استناداً على حجج وبراهين عقلية مجردة تلوكها الألسنة في المنتديات الخاصة والندوات والمؤتمرات أو تسترد في الروايات والأفلام والأغاني الحماسية.. إلخ، بل المقصود هو سيادتها على مستوى الواقع العملي، تلك السيادة التي تتحول بمقتضاها هذه القيم الثقافية إلى معتقدات راسخة يحياها الناس ويعيشونها. إنها السيادة التي لا ينفصل فيها الفكر عن الواقع أو النظر عن العمل بلغة الفلسفة، تلك السيادة التي يرتبط فيها القول بالفعل، والإيمان بالعمل بلغة "القرآن الكريم".

رابعاً

صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية في المجتمعات المتخلفة

(أ) المقصود بالتخلف:

يعرف علماء الاجتماع التخلف الثقافي Cultural Lag بأنه "موقف تتغير فيه بعض جوانب الثقافة بمعدلات أسرع من تغير الجوانب الأخرى مما يؤدي إلى عدم تكامل أو توازن عمليات تغير الثقافة، فتتخلف بعض العناصر الثقافية نتيجة لتفاوت معدلات السرعة في التغير. ويرتبط التخلف الثقافي بهذا المعنى بالتفكك الاجتماعي وظهور بعض المشكلات في المجتمع" (٢٤).

وواضح أن أصحاب هذا التعريف يربطون بين المشكلات الاجتماعية وخاصة التفكك الاجتماعي وبين التخلف الثقافي. وإن كنا نرى أنه ليس من الضروري أن يكون التخلف الثقافي دلالة على التفكك الاجتماعي أو العكس؛ فقد يكون المجتمع يعاني من العديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها التفكك الأسري وتفكك الروابط الاجتماعية بين الأسر والأفراد وتكون ثقافة أفراد هذا المجتمع ثقافة تقدم وليست ثقافة متخلفة. كما أنه ليس معنى أن يحدث تغير في عنصر ما من عناصر الثقافة أسرع من العوامل الأخرى أن تتخلف الثقافة بحجة وجود عدم توازن أو عدم تكامل عمليات التغير الثقافي!. صحيح أن الانتقال من

نمط ثقافي إلى نمط ثقافي آخر يتم من خلال تغيير مجموعة أو حزمة من القيم الثقافية؛ فالانتقال من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم يتطلب على سبيل المثال أن تتغير عناصر ثقافة التخلف وأن نستبدل معظمها بعناصر ثقافية جديدة تنتمي لثقافة التقدم. لكن هذا الانتقال أو التغيير قد يسبق فيه أحد العناصر، العناصر الأخرى. وقد يكون تغيير أحد هذه العناصر بصورة أسرع هو ما يقود عملية التغيير ككل نحو الهدف المنشود.

وعلى أي حال، فأصحاب نظرية التحديث في الفكر الاجتماعي والسياسي يعرفون التخلف مستثنين على فرضية أساسية هي "أن الاختلاف بين التطور والتأخر راجع إلى فارق زمني على خط واحد. ويعني ذلك أن الدول المتخلفة قد عجزت عن اللحاق بركب التقدم الصناعي الرأسمالي في المجتمعات الغربية، لأنها تقف على نقطة بعيدة عن ميكانزمات التقدم مما خلق فجوة بين نموذج التقدم ونموذج التخلف (٢٥)".

وفي ضوء هذا يعتبر أصحاب هذا التعريف أن الفرق بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة هو أن الأخيرة تفتقر إلى وجود الخصائص والسمات الثقافية والتكنولوجية التي تساعد على اللحاق بالمجتمعات الأولى والوصول إلى ركب التقدم (٢٦).

والحقيقة أننا نوافق على ما جاء فى هذا التعريف بشكل عام وخاصة حينما ربط أصحابه بين التخلف والتقدم من جهة وبين سيادة نمط ثقافى معين من جهة أخرى، فالتخلف والتقدم فى اعتقادنا إنما هما فى المقام الأول تخلف أو تقدم ثقافى، وتتبعكس نتائجه على صورة المجتمع وعلاقات الإنتاج بين أفرادها، وعلى العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الأفراد .. إلخ.

ولكننا فى ذات الوقت نرفض أن يكون النموذج الرأسمالى الغربى هو النموذج للتقدم سواء على الصعيد الثقافى أو على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى. فقد أخطأ أصحاب نظرية التحديث حينما حاولوا الجمع بين الفقر والتخلف الثقافى، كما أخطأوا حينما يتصورون أن النموذج الرأسمالى الغربى هو النموذج الأوحد للتقدم الاقتصادى والثقافى؛ فليس التقدم المادى أو التكنولوجى هو فقط التقدم، وليس الثراء وامتلاك أكبر قدر من الثروة هو الدليل على امتلاك ثقافة أكثر تقدما وأكثر تطورا!

إن التخلف فى اعتقادى هو الجمود والتجمد عند نقطة معينة، وعدم القابلية للتطور أو التجدد. ومن ثم فإن الفرد أو المجتمع المتخلف هو الفرد أو المجتمع الذى يؤمن بأن ليس فى الإمكان أبدع مما كان! وأن الوضع الذى هو عليه هو أفضل الأوضاع. وأن الثبات والحفاظ على ما هو كائن هو الهدف المنشود.

حينئذ يكون هذا الفرد متخلفاً ويكون المجتمع الذى يعيش فيه أفراد من هذا النوع مجتمعاً متخلفاً أو على الأقل فى سبيله إلى التخلف. فنقطة البداية فى الاتجاه إلى الانهيار أو التخلف هى التسليم بما هو كائن واعتبار الوضع الحالى هو الوضع الأمثل! فالمجتمع حتى لو كان فى قمة تقدمه ورفاهيته إذا ماركن الأفراد فيه إلى هذا التسليم فإنهم يكونون بذلك قد دقوا أول مسمار فى نعش تقدمهم ورفاهيتهم. فالتقدم يصنع التقدم، والاطراد فى التقدم يستلزم تجديد الفكر باستمرار وتنويع صور الإبداع وإعمال كل قوى الإنسان فى سبيل تحقيق الأهداف الطموحة التى تمكنه من السيطرة أكثر على قوى الطبيعة وتسخيرها أكثر وأكثر لخدمته، والتى تمكنه كذلك من استغلال كل الموارد المتاحة لتحقيق رفاهيته المادية، واستغلال كافة طاقاته الروحية الحيوية لتحقيق السعادة المعنوية.

ولعل السؤال الآن هو: إذا كان التخلف هو التجمد أو الجمود فما هى علامات ومؤشرات هذا الجمود؟ ومن ثم فما هى سمات سالتخلف أو ما هى الخصائص التى إذا ما وجدت فى مجتمع اعتبر من وجهة نظرنا مجتمعاً متخلفاً؟!

(ب) سمات الثقافة والتنمية في المجتمعات المتخلفة:

إن سمات وخصائص الثقافة في المجتمعات المتخلفة، هي نقيض ما نجده من سمات وخصائص للثقافة في المجتمعات المتقدمة؛ فثقافة التخلف هي نقيض ثقافة التقدم.

وإذا ما قمنا بملاحظة نمط الثقافة السائدة في الدول والمجتمعات المتخلفة لنستقرئ أهم سماتها سنجد أنها ثقافة ارتجالية غير محددة المعالم تسود بين أناس لا يهمهم أن يرتبطوا معا بقيم ثقافية محددة واحدة، فكلًا منهم ينتمى بحكم نشأته وتربيته في ظل أسرة معينة إلى ثقافة أسرته مما يعنى أن ثقافته الأسرية ستختلف تبعًا لنوع هذه الأسرة سواء كانت أسرة ريفية أو بدوية أو حضرية، وستختلف إذا كان من أسرة فقيرة عنها إذا كان من أسرة غنية.

إن لكل أسرة من تلك الأسر قيم ومبادئ معينة تؤمن بها وتلتزم أفرادها بعدم مخالفتها. وإذا كانت تلك الأسر تنتمى في ظل مجتمع ما لأنماط اجتماعية مختلفة فهذا يعنى أن أفراد هذه الأسر سينتمون بالتالى لثقافات هذه الأسر وهذه الأنماط الاجتماعية المتباينة دون أن يهتموا بعوامل التقارب الثقافي أو دون أن يحاولوا الخروج من هذه الازدواجية الثقافية. والأمر يزداد سوءا في مجتمع ما وتتركس عوامل التخلف بتعدد صور الثقافات الأسرية والقبلية إذا ما عبرت الأجهزة الإعلامية المختلفة

فِي هَذَا الْمَجْتَمَع عَنْ هَذِهِ الْأَزْدَوَاجِيَّةِ وَالْأَرْتَجَالِيَّةِ الثَّقَافِيَّةِ وَحَاولَت تَكَرِيْسَهَا بَيْنَ أُنْبَاءِ الْمَجْتَمَعِ؛ إِذْ سِيْزْدَادُ كُلِّ مِنْهُمْ اِرْتِبَاطاً بِكُفْهِهِ الثَّقَافِيِّ وَانْغِلَاقاً عَلَى قِيَمِهِ الثَّقَافِيَّةِ مَتَصَوِّراً أَنَّ الْخُرُوجَ مِنْهَا وَالتَّقَارُبَ مَعَ الثَّقَافَاتِ الْآخَرَى سَيُعِدُّ خُرُوجاً عَلَى الْعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ الْأَصِيلَةِ الَّتِي تُرَبَّى عَلَيْهَا وَنَشَأُ فِي ظِلِّهَا.

وَلَعَلَّ الْقَارِئَ يَتَّفَقُ مَعِيَ فِي أَنَّ مَا يَصْدُقُ عَلَى عِلَاقَاتِ الثَّقَافَاتِ الْأَرْتَجَالِيَّةِ الْمُتَعَدِّدَةِ فِي مَجْتَمَعٍ مَا يَصْدُقُ عَلَى ثَقَافَةِ الْمَجْتَمَعَاتِ الْمُتَخَلِّفَةِ إِجْمَالاً فِي عِلَاقَتِهَا بِثَقَافَةِ الْمَجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ. إِذْ إِنْ ادْعَاءُ الْحِفَاطِ عَلَى الْهُوِيَّةِ وَالْأَصَالَةِ قَدْ يَتَعَارَضُ فِي هَذِهِ الْأَحْيَانِ مَعَ قَبُولِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ ثَقَافَةِ أُخْرَى مُحَدَّدَةٍ الْمَعَالِمِ تَسْوَدُ الْمَجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ. مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَعَارَضُ الْأَصِيلُ إِذَا كَانَ أَصِيلاً حَقّاً مَعَ التَّحْدِيثِ وَالتَّجْدِيدِ وَقَبُولِ التَّنْطُورِ؛ فَفِي اعْتِقَادِي أَنَّ الْأَصَالَةَ الثَّقَافِيَّةَ وَالْعَمَقَ التَّارِيخِيَّ – التَّرَاثِيَّ لثَقَافَةِ مَجْتَمَعٍ مَا هُوَ مَا يَجْعَلُهُ إِذَا كَانَ مَجْتَمَعاً حَيَوِيّاً خِلَافاً مُبْدِعاً لَمْ يَفْقِدْ جُذُوتَهُ بَعْدَ، هُوَ مَا يَجْعَلُهُ يُقْبَلُ عَلَى الْجَدِيدِ بِنَهْمٍ وَهُوَ مَا يَجْعَلُهُ لَا يَخْشَى التَّجَدُّدَ وَالتَّنْطُورَ الْمُسْتَمَرَّ فِي قَبُولِ الْجَدِيدِ غِذَاءً لِلْأَصِيلِ الْمَوْرُوثِ. وَمِنْ ثَمَّ يَتَجَدَّدُ الْمَجْتَمَعُ وَيَتَّنْطُورُ وَيَتَقَدِّمُ ثَلَاثِيّاً دُونَ أَنْ يَحْدُثَ هَذَا الْإِنْفِصَالُ بَيْنَ الْأَصِيلِ الْمَوْرُوثِ، وَالْوَافِدِ الْجَدِيدِ!

ولعل من سمات ثقافة التخلف أيضاً أنها ثقافة غوغائية جمعية فوضوية يتساند فيها الجميع على الجميع دون أن يجرؤ أحدهم على تحمل مسؤولية أى شىء وحده، إنها ثقافة لا تؤمن بإمكان أن يكون للفرد دوراً محدداً يؤديه ويلتزم به ويبدع فيه منفرداً، فهى ثقافة القطيع، والفرد ليس إلا فرد فى هذا القطيع. والنتيجة المترتبة على ذلك أن الفرد لايهتم بأن يبرز كل مآليه من إبداعات خوفاً من أن يقع عليه وحده عبء مسؤولية ما يحدث إذا كانت النتائج سيئة. فضلاً عن أن البيئة العلمية والاجتماعية المحيطة لا توفر إمكانيات الإبداع أو آلياته أوظروفه. فكان هناك اتفاق غير مكتوب بين الفرد والقطيع الذى ينتمى إليه على أن يكتفوا بما هو كائن وموجود دون أدنى محاولة للتجديد أو للتغيير أولابتكار؛ "فليس فى الإمكان أبدع مما كان"، و "الموجود يكفى ويزيد"، والرضا بالمقسوم فضيلة محمودة، والتمرد على ما هو كائن أو محاولة تغييره أو تحسينه رذيلة ينبغى الإقلاع عنها .. إلخ.

إنها ثقافة تسودها قيم سلبية عديدة أهمها الإتكالية والاعتماد على الآخرين، واللامبالاة والأنا مآليه، وانتظار ما يقدم من الآخرين وليس التفكير فيما يمكن أن أقدمه أنا لهم!. إنها ثقافة يعتمد فيها الفرد على الآخرين سواء كان هذا الآخر هو الأسرة أو الحكومة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة. إن الفرد فيها لا يسعى

نحو تحقيق أهدافه بنفسه وإنما ينتظر أن تحقق له على يد الآخرين، ويقتصر دوره دائماً على الإنفعال والتكيف مع ما هو كائن، وليس الفعل الإيجابي القادر على تحقيق الممكن والحلم بتحقيق المستحيل!

إنها ثقافة يرى فيها الفرد نفسه وحرية مرتبطة بتحرر المجتمع ككل، ويتصرف وفقاً لما يتيح له الجماعة من هامش محدود للفعل الفردي، فهو لا يسعى إلى امتلاك حرية كفرد إلا بقدر ما يسمح له بقية أفراد القطيع، أو بقدر ما يسمح له قائده أو رئيسه أو مديره .. إلخ.

إن الفرد في ظل ثقافة التخلف قلق متردد يخاف أن يدخل في أي سباق مع الآخرين، إنه لا يفضل أن يتقدم الصفوف، بل ينتظر أن يتقدم معه كل أفراد القطيع دفعة واحدة!. وبالطبع فإن النتيجة تكون أن يتساند الجميع على الجميع، وأن يعم التخلف الجميع. فلا فاعلية للمجتمع إلا كمركب لفاعلية الأفراد. وحينما يفتقد الفرد القدرة على الفعل والمبادأة والابتكار يفتقد المجتمع القدرة في كل مجالات الحياة. والقدرة مفقودة في كل المجالات لأنه لا أحد يريد أن يغامر ولا أحد يريد أن يتقدم الصفوف متحرراً من سطوة القطيع وقيمه السلبية.

إنها ثقافة يفضل الفرد فيها أن لا يبادر بتعليم أو تعلم أي جديد لم يألفه في مجتمعه أو أسرته أو في بيئته عموماً. إنه

يفضل أن يعيش على المُجَرَّب أو المقلد أو المضمون كما يقولون فى المثل العامى!!؛ فهو لا يطمح إلى تعلم أى مهنة جديدة، بل يفضل أن يتعلم العلم أو المهنة التى جربت ونجح فيها آخرون. إنه يسعى فقط إلى تقليد نفس الخطوات التى قام بها أقرانه أو جيرانه من السابقين عليه فيما تعلموه أو فيما تخصصوا فيه أو عملوا به حتى يصبح مثلهم، وإن صادف النجاح تغنى به وكأنه صاحبه أو مكتشف طريقه! وإن صادف الفشل رد فشله إلى القدر أو إلى غيرة الآخرين منه وحسدهم إياه وحقدهم عليه. وسواء صادف النجاح أو كان نصيبه الفشل فالأمر كله من عند الله، وليس للعبد دخل فى إرادة الرب! فكلها تصاريق القدر وعلينا أن نسلم بالقسمة والنصيب! إن الاستسلام للقدر ولتصاريقه هو القاعدة الذهبية وهو الشماعة التى يعلق عليها الجميع فشلهم دون أن يحاولوا من جديد. ودون أن يبحثوا عن الأسباب الاقتصادية أو النفسية أو المجتمعية أو الموضوعية وراء هذا الفشل حتى يمكن تجنبه فى محاولات جديدة قادمة للنجاح. ولأن الفرد هنا يفتقد الإرادة، إرادة النجاح كما يفتقد القدرة على التحدى وإعادة التقويم وإعادة التخطيط فهو لا يفضل إعادة المحاولة من جديد "قالمنحوس منحوس!" و"قليل البخت يجد العظم فى الكرشة"!!.

إن ثقافة التخلف إذن ثقافة تعتمد على التقليد المظهرى لما جربه الآخرون ونجحوا فيه. وهى ثقافة يفتقد فى ظلها الناس القدرة على الابتكار وعلى اكتشاف الجديد. ولذلك فهى ثقافة نمطية جامدة يسودها التكرار النمطى فى التعليم والمهن والتجارة والصناعات.. إلخ. انظر فى أى قرية أو فى أى مدينة من قرى أو مدن المجتمعات المتخلفة تجد أن غالبية أهلها يقلدون بعضهم البعض فى مهنة أو فى حرفة أو فى تجارة أو فى صناعة معينة؛ فإن برع أحدهم ونال كسباً أو ربحاً من نوع ما من أنواع التجارة أو الصناعة فإنهم جميعاً يسارعون إلى تقليده والقيام بنفس ما قام به دون أن يفكروا فى إمكانية ابتكار أنواع أخرى من المهن أو الصناعات التى تتلاءم مع البيئة وتحقق النجاح بنفس الدرجة!.

وبالطبع فقد ينشأ عن هذه النمطية وهذا التقليد أن يبرع أهل قرية أو أهل مدينة ما فى حرفة معينة أو قد يحققون طفرة فى صناعة ما ويتفوقون فيها ويجيدونها. ولكن ماذا يحدث لو دارت دورة الزمن والإنتاج وتغيرت أنماط الاستهلاك واختلفت الحاجات وقل الطلب على إنتاج أصحاب هذه المهنة أو منتجات تلك الصناعة؟!.

ماذا يحدث لأصحاب هذه المهنة أو تلك الصناعة؟! إنهم فى الأغلب يتحولون إلى فقراء معدمين غير قادرين على تغيير

نمط إنتاجهم أو على تحويل مسار نشاطهم التجاري أو الصناعي. فضلا عن أن هذا التقليد الأعمى وتلك النمطية من شأنها أن تخلق وفرة في إنتاج سلعة معينة أو كثرة عددية في من يعملون بنفس المهنة أو نفس الصنعة فيترتب على ذلك بالضرورة بعد فترة أن يتنافسوا ويتحول التنافس إلى صراع فيحاول كل منهم القضاء على الآخر بشكل غير شريف فتكون النتيجة أن يخسر الجميع بدلا من أن يتساندوا ويحققوا طفرة في نمط الإنتاج الذي اختاروه لأنفسهم. لأنهم في الواقع لم يختاروا نمط هذا الإنتاج نتيجة دراسة لحاجات السوق أو نتيجة للتخطيط بغرض الاستفادة مثلا من الخامات المتوافرة في البيئة أو ما شابه ذلك، وإنما جاء تخصصهم في هذا النمط بالصدفة والتقليد وبشكل عشوائي غير مخطط وغير مدروس!

إن ثقافة التخلف لم يتعود الفرد فيها على أن يفكر باستقلال عن الآخرين، ولم يعتد استخدام عقله الواعي، ولم يتدرب على استخدام المنهج العلمي في التفكير. إنه حتى لو كان ممن درس وتعلم هذه الطريقة في التفكير، فقد درسها دراسة التلقين والحفظ ليحصل على الشهادات الدراسية وليس لينفذ أو يطبق ما درسه في ميدان عمله. وليس ليستخدمه في مجال حياته العملية. إنها ثقافة يسود نظام التعليم فيها الفصل بين النظر والعمل، أو ينقسم في إطاره الفكر عن الواقع. إنه نظام تعليمي

يستند على التكرار الممل والتقليد الأعمى والمناهج الصماء الجامدة.

إن الدارس في ظل هذا النظام التعليمي الجامد ليس بأفضل من المدرس أو المعلم؛ فكلاهما ينقل ما أبدعه الآخرون، وكلاهما غير قادر على أن يمتلك ناصية ما يعلمه أو ما يتعلمه لأنه ببساطه ليس صاحبه أو مبدعه؛ ففرق كبير بين من جد واجتهد وفكر وتأمل وبحث وجرب حتى وصل إلى إبداع نظرية علمية أو اخترع مخترعا جديدا، وبين من يتلقى هذه النظرية أو من يستخدم هذا الاختراع! وليس كل قادر على أن يقتنى شيئا بقادر على أن يمتلكه!! إن اقتناء سيارة مثلا مسألة سهلة إذ بإمكانك أن تقتنى أحدث موديلات السيارات بما لديك من مال، ولكن الصعب حقا أن تستطيع بهذه الأموال مهما كثرت أن تمتلك المعرفة الدقيقة بأسرار صناعة هذه السيارة! وحتى إن اشتريت وعرفت أسرار صناعة هذه السيارة عن طريق نقلها من مخترعها، فإنك لا تستطيع أن تجدد في أسرار هذه الصناعة إلا بقدر محدود لا يصل أبدا إلى درجة الابتكار والإبداع الذي يستطيعه صاحب الاختراع نفسه! فالسبق العلمي والتكنولوجي له وهو لن يسمح بأن يعطى أسرارها لغيره إلا إذا كان قد توصل إلى سبق علمي وتكنولوجي أحدث مما أعطاه لك. إنها تلك المسافة الزمنية التي أشرنا إليها في التمييز بين التقدم والتخلف فيما سبق.

إن ثقافة التخلف يتسم الناس فى ظلها بتغليب الدوافع الأنانية على الدوافع الموضوعية. وتتغلب لديهم تحقيق المصالح الشخصية على مصلحة المجموع. فكل فرد رغم أنه ينتمى فى الأساس إلى ثقافة القطيع، إلا أنه ينفصل عنهم فى مجال التصرفات الشخصية حيث ينغلق على ذاته محاولاً الحصول على أعلى درجات الاستمتاع بمختلف أنواع المتع واللذات الحسية بعيداً عن أعين الآخرين وفى غفلة منهم!

إن الفرد قد خلق فى الأساس فرداً متميزاً، وهو وإن كان قد وجد فى بيئة متخلفة لا تسمح له بالتميز والتفرد على صعيد الإبداع الفكرى أو الإنتاجى أو العلمى.. إلخ فإنه يحاول أن يحقق فرديته على صعيد آخر بانكفائه على ذاته ومحاولة تحقيق ذاته فى أرذل صورة، وهى الصورة الشهوانية بدءاً من شهوة الجنس وانتهاءً بشهوة تكديس الأموال مروراً بتحطيم قيم الصدق والولاء والإخلاص والوفاء سرا ودون أن يشعر بذلك الآخرون!

إن الفرد فى ظل هذه الثقافة مصاب بازدواجية الشخصية؛ فهو أمام أسرته ومجتمعه ذلك الفرد المثالى المحافظ على كل التقاليد والأعراف، المتحلى بكل الفضائل الخاضع لكل القيم المتعارف عليها، بينما هو ودون أن يعى ذلك حقيقة يحاول بكل السبل أن يحقق ذاته الفردية فى الخفاء بممارسة ما يستطيع من رذائل ومتع حسية وجسدية بعيداً عن أعين الآخرين!

إنها لذلك ثقافة تسودها فى كثير من الأحيان قيم سلبية من قبيل الحقد والحسد والنفاق والوصولية والمحسوبية والرشوة إلى غير ذلك. لأن الفرد فيها ليس قادراً أن يحقق ذاته بإرادة واختيار وعلى الملأ! ومن ثم فهو يحسد ويحقد على كل من معه المال أو السلطة التى تمكنه من تحقيق مصالحه الأنانية فى الخفاء. وهذا الحسد وذلك الحقد لا يمنعه من أن ينافق ويتملق أصحاب السلطة والنفوذ والمال كى يصل ويتسلق على أكتافهم ليصبح فى النهاية مثلهم أو ليصبح واحدا منهم، ولا يهم فى هذه الحالة مصدر المال أو مؤهلات الوصول إلى المنصب الرفيع والسلطة، بل المهم هو أن يكون واحدا من الوجهاء الذين يمتلكون المال ويشغلون المناصب الرفيعة. إن كل الوسائل مباحة ويمكن استخدامها طالما ستؤدى فى النهاية إلى تحقيق تلك الغاية الأنانية!!

وبالطبع فإن غياب "الموضوعية" وغياب المعايير وعدم احترام المواهب الفطرية والمؤهلات العلمية فى أى مجتمع تكون نتيجته نفشى قيم الفساد والرشوة والمحسوبية والتملق لدى أفراده. وتضيق الكفاءة وسط هذا كله ويتزوى الأصلح والأفضل والأكثر علماً ومعرفة تاركاً الساحة للمتملقين والمرتشين وصناع الفساد بمختلف صورته.

إن ثقافة الأفراد "من ذوى الوجهين"؛ الوجه الأخلاقي
الفاضل أمام الناس والمجتمع، والوجه القبيح الجشع الفاسد في
الخفاء إنما هي ثقافة تسود المجتمعات المتخلفة لأنه لا يوجد
فيها معايير واحدة محددة ثابتة تقاس بها قدرات الأفراد
ومؤهلاتهم، وإن وجدت هذه المعايير في فترة من الفترات فإنها
سرعان ما تتلاشى ولا يعمل بها تحت تأثير القيم الثقافية
السلبية السائدة.

إن قيم المجتمعات المتخلفة قيم ضبابية يفقد في ظلها
الأفراد الصدق والشفافية، ويستبدلونهم بقيم الغموض والكذب
واستخدام لغة يغلب عليها الطابع اللفظي. إذ تجدهم يستخدمون
الألفاظ الرنانة الفضفاضة التي تعبر عن معاني ضخمة وقيم
تبدو في ظاهرها عظيمة ولكنها لا تشير في الواقع إلى مدلولات
محددة! إنها ألفاظ معبرة عن معاني فضفاضة مطاطة ليس
تحتها حسب تعبير الوضعيين المناطق واقع أو أشياء محددة
تشير إليها.

وبالطبع فإنه يترتب على ذلك فقدان الشفافية والصدق،
وسيادة الواقع اللفظي على الواقع العملي المنتج. إذ يفصل الناس
في هذه الحالة بين الأقوال والأفعال، كما يفصلون بين الفكر
والواقع، ويفضلون العيش على الألفاظ والكلمات أي بين أبيات

الشعر والروايات الخيالية ويغلب عليهم حياة أحلام اليقظة فلا يستطيعون كسر حاجز هذه الدائرة الخيالية - اللفظية المغلقة التى صنعوها بأنفسهم لأنفسهم ووقعوا فيها فلم يعودوا قادرين على أن ينظروا خارجها حتى يمكنهم تقدير مدى سوء حالتهم ومدى تخلفهم!

إنهم على العكس من ذلك يتصورون أن عالمهم اللفظى الذى صنعوه لأنفسهم وعاشوا فيه إنما هو العالم الأمثل والأفضل!. وليس ببعيد عن ذلك تلك الشعارات اللفظية التى رفعها العرب منذ فترة كالقومية العربية والوحدة العربية دون أن يتساءلوا بعيدا عن هذه الدائرة اللفظية الجميلة الفضفاضة. هل يمكن تحقيق هذه الشعارات وما هو السبيل العملى إلى ذلك؟!

وحينما تسأل البعض منهم عن ذلك وقدموا إجابات على هذه التساؤلات، لم ينشغلوا حقيقة بالانتقال منها إلى الواقع العملى الحى الذى يمكن أن تختبر فيه هذه الشعارات فنتمسك بها إن استطعنا تحقيقها أو نتنازل عنها ونستبدلها بغيرها مما يمكن تحقيقه!

وحتى حينما حدثت بعض محاولات تحويل هذه الشعارات إلى واقع ملموس بين بعض البلاد العربية وفشلت، لم نستقد من هذه التجارب. فظللنا نعيش على تلك الشعارات كأحلام يقظة

جميلة دون أن نعترف بما حدث من فشل، ودون أن نبحث أسباب هذا الفشل، ودون أن نحاول التغلب على هذه الأسباب حينما تكررت التجربة!

إن ما قلناه حتى الآن عن سمات ثقافة التخلف والقيم السلبية التى تسود المجتمعات المتخلفة ليس مجرد كلام نظرى مجرد، بل هو تنظير لواقع عملى حى نحياه فى مجتمعاتنا المتخلفة نسبياً! وقد يتأكد لنا ذلك حينما نتصفح بعض الدراسات الإمبريقية - التجريبية التى أجراها بعض الدارسين لواقع الحياة اليومية؛ فقد درس د. أحمد زايد على سبيل المثال خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى المعاصر، فماذا كانت نتائج تلك الدراسة الإمبريقية؟!

لقد وجد د. زايد أن هذا الخطاب يمتاز بست خصائص عامة هى فى واقع الأمر تمثل تكتيفا موجزا لتلك القيم السلبية التى أشرنا إليها واعتبرناها من أبرز سمات ثقافة التخلف. وهذه الخصائص الستة التى أبرزتها الدراسة هى: إن خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى يتسم بسرعة إصدار الأحكام التقويمية السريعة حول مختلف الأمور والأشخاص، وهو ملىء بمختلف صور الأحكام التقويمية النقدية التى تتصل بنقد الأشخاص والمؤسسات أو السلوكيات، وهو خطاب الحنين إلى الماضى بشكل رومانسى، وهو خطاب يميل فيه الناس إلى "الأنا

مالية" أو اللامبالاة وعدم تحديد المواقف والرغبة فقط في إرضاء المخاطب. وهو كذلك خطاب التطرف في الاستجابة وسرعة ميل الناس فيه من حال إلى حال نقيض؛ كالانتقال من التصلب الشديد إلى التسامح الشديد، وهو أخيراً خطاب يميل الناس فيه إلى المبالغة والتضخيم وإلى نزعة بطولية استعراضية^(٢٧).

وقد أكد الباحث الاجتماعي من خلال تلك الدراسة الإمبريقية أن خصائص الخطاب اليومي لأفراد المجتمع المصري تكشف عن وجود العديد من الفروق بين الخطاب اليومي في الريف والخطاب اليومي في المدن من حيث الموضوعات التي يتناولها الخطاب؛ فالخطاب اليومي في الريف أكثر التصاقاً بموضوعات الوسط المعيشي أو بالتفاعل مع البيئة المحلية، في حين أن الخطاب الحضري أكثر إنفتاحاً على الأركيولوجيا النظامية^(٢٨). كما أثبتت الدراسة "أن الخطاب في المجتمع المصري عامة يكشف عن وجود تناقض داخلي وعدم تجانس وعدم ميل إلى الاتفاق"^(٢٩).

وقد كشفت الدراسة للغة خطاب الحياة اليومية للمصريين عن مستويات عدة يميل بعضها إلى استخدام لغة تجسدية مليئة بالتشبيهات المادية أو الأوصاف المجسدة المبالغ فيها، ويميل بعضها الآخر إلى استخدام لغة سافرة تهدف إلى الاستهزاء والاستنكار وعدم الرضا واللامبالاة، ويميل بعضها إلى استخدام لغة تعريبية مظهرية أو يكثر فيها استخدام التعبيرات الأجنبية^(٣٠).

وأوضحت تلك الدراسة أن موضوعات الخطابات اليومية تكشف عن التمايز الطبقي بين أفراد المجتمع من جهة، كما تكشف عن اختلاف الاهتمامات والتناقضات القائمة بينهم من جهة أخرى؛ "فالتمايز الطبقي فى موضوعات الخطابات اليومية هو تمايز بين مقولات الجسد، والمعرفة، والمعدة؛ فالطبقة العليا أكثر اهتماما بموضوعات تتصل بالجسد والمتع الحسية، فى حين أن الطبقة الوسطى أكثر اهتماما بموضوعات تتصل بالعلم والمعرفة ومشكلاتها. أما الطبقة الدنيا فأكثر اهتماما بموضوعات الطعام والمأوى وكافة مشكلات المعاش^(٢١)".

ولو أنعمنا النظر فى الموضوعات التى تتناولها هذه الطبقات الثلاث فى خطابها لوجدنا أن الطبقتين العليا والدنيا لا يهتم فيها الناس إلا بالمطالب الحسية - الجسدية وإن كان اهتمام الأولى بها للاستزادة من المتع الحسية ورفاهتها إلى أقصى حد ممكن، بينما اهتمام الثانية ينصب على توفير ما هو ضرورى منها للاستمرار فى الحياة لا أكثر! وبين هاتين الطبقتين التناقض بين قيم الثراء والغنى الفاحش، وبين قيم الفقر والخوف من الموت جوعا. إنه التناقض الذى يكشف عن وجود الخلل فى التركيبة الاجتماعية والنظام الاجتماعى الذى لا يوجد فيه آلية محددة للتأمين الاجتماعى ضد الفقر والحرمان، تأخذ من ثراء الغنى لتسد جوع الفقير وتقرب المسافة الاجتماعية بينهما.

أما اهتمام الطبقة الوسطى من طبقات المجتمع المصرى بالمعرفة والعلم ومشكلاتهما، فهو ليس فى اعتقادى اهتماما بهما للوصول إلى الحقيقة فى موضوعات بحثية معينة أو للوصول إلى اكتشافات جديدة ومخترعات علمية حديثة وإن كان ذلك وارداً! فالاهتمام بهذه الموضوعات ليس إلا لأنهم قد اختاروا طريق العلم والثقافة ليوفروا عن طريقه "لقمة عيشهم" حسب التعبير المصرى الدارج! فهم ليسوا من أبناء الذوات (الطبقة العليا الثرية) حتى يعيشوا على ما ورثوه من ثروة! ولا هم من أبناء الفقراء المعدمين، فوالديهم قد وفروا لهم بشق الأنفس قسطاً معيناً من التعليم والثقافة وهم لذلك يحرصون على أن يكسبوا لأنفسهم مكانة اجتماعية وسطى من خلال الوظيفة الحكومية فيكونوا فى خدمة الطبقتين العليا والدنيا لعل وعسى أن تواتيهم الفرصة ذات يوم فيصبحون من المنتمين للطبقة العليا بأى طريق كان، فيهربون من ذل الحاجة وشبح الفقر!!

وعلى أى حال، فإن هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الاجتماعية للكثير من المجتمعات المتخلفة تكشف عن أن المجتمع فى جميع طبقاته وبمختلف طوائفه مشغول بثقافة استهلاكية تميل إلى الإشباع الشهوانى — الجسدى وليس إلى إشباع العقول والاستمتاع بلذة الوصول إلى كشف علمى جديد أو ابتداء آلة جديدة أو ما شابه ذلك!!

إن هذه الدراسة الإمبريقية لحال المجتمع المصرى ليست فى الواقع إلا التعبير الأمتل عن حال المجتمع العربى ككل، فهو مجتمع يعيش بالفعل بنسب متفاوتة بعض الشئ ثقافة التخلف. تلك الثقافة التى تعوق أى عملية حقيقية للتنمية والتقدم.

وقد لخص أحد الباحثين الاجتماعيين نتائج العديد من الدراسات الاجتماعية التى قام بها علماء الاجتماع العرب ورصدوا فيها أهم مظاهر أزمة التخلف العربى بأبعادها العديدة، وكانت على النحو التالى:

(١) هيمنة بيروقراطية مركزية على الاقتصاد والمجتمع بشكل يمنع أو يحد من إمكانيات التنمية الحقيقية.

(٢) استئثار فئات قليلة من المجتمع بمصادر القوة الاقتصادية والسياسية. وهذه الفئات لاتعمل إلا فى المجالات غير الإنتاجية لأنها تمثل بالنسبة لها المصدر الحقيقى للتراكم الاستثمارى المظهري.

(٣) ضيق القاعدة الإنتاجية وفقدان مجالات الاستثمار الحقيقية حيث تتركز هذه المجالات فى القطاعات الهامشية والسلع الاستهلاكية غير الضرورية.

(٤) تصدير رؤوس الأموال العربية إلى الأسواق الأوروبية الغربية.

(٥) زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء في داخل بعض الدول، وكذلك بين الدول بعضها والبعض.

(٦) ظهور قوى اجتماعية جديدة تابعة للمركز الرأسمالي العالمي تعمل على تسهيل مهمة التغلغل الرأسمالي في الدول العربية (٣٢).

إن هذه التناقضات التي تمثل واقع الحال في المجتمعات العربية نتجت ليس فقط عن تدخل عوامل التغلغل الرأسمالي، وإنما أيضاً عن وجود عوامل التقبل الداخلي لهذا التغلغل مما جعل المحصلة النهائية ظهور ما يسمى "بالرأسمالية الرثة" على حد تعبير د. مجدى حجازى (٣٣). تلك الرأسمالية المشوهة التي تعمل في إطار تدمير نمط الصناعة الوطنية واستنزاف فائض العمل وفائض الإنتاج وتصديرهما إلى الخارج ليساهما في التراكم الرأسمالي للعواصم الغربية ويحرم أبناء المجتمعات النامية من مصادر التقدم، بل يجعلها في حالة تبعية كاملة لبؤرة الرأسمالية الغربية (٣٤).

إن أمثال هذه الدراسات التي تكشف عن واقع أحوالنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية كثيرة ومتعددة، وهى بلا شك مهمة في إطار تنظير هذا الواقع المتخلف الذى نعيشه وبيان أسبابه. لكنها للأسف الشديد تظل في إطار "الكلام" الذى يُتداول

بين المثقفين والمهتمين بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، دون أن تؤثر بشكل جدى فعال فى مخططى وصانعى القرارات السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية لبلادنا. وهذه سمة أخرى من سمات ثقافة التخلف السائدة حيث ينفصل الفكر رغم ما قد يكون فيه من إبداع وحلول للمشكلات التى نعانيها فى مختلف المجالات، ينفصل عن الواقع العملى المتخلف الذى قد يكون فى أمس الحاجة إلى مثل هذا الفكر المبدع والدراسات الجادة!!

إن الدراسات الجادة التى تتضمن حلولاً لمشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فى واد، وأصحاب القرار والمخططون للسياسات فى واد آخر! حتى "لقد أصبحنا نعيش حياتنا - على حد تعبير شوقي جلال فى تقديمه لأحد مترجماته - اطراداً قديماً عفوياً، وفكرنا وثقافتنا معلمات تاريخ. والذات عندنا جوهر ثابت اكتمل مرة وإلى الأبد، لا يتغير مع الزمان وأحاد البشر شأنهم شأن وحدات الأرابيسك تكرار مظهرى وعدى. والامتداد الزمانى لا يعنى أولاً وأساساً فعلاً إنسانياً نشطاً وتعبيراً متصلاً .. مجتمع الأمس مثل مجتمع اليوم، ومجتمع الآخر نريده مثل مجتمع الأنا ثقافة اجتماعية وسلوكاً .. الجميع سواء وما يصدق على هذا يصدق على ذاك ولا مجال للتنوع ومن ثم لا مجال للحوار مع الآخر ولا مجال للتسامح مع مخالف فى رأى^(٢٥)."

لقد لخص شوقي جلال بعضاً من القيم السلبية لثقافة التخلف التي نعيشها، إنها ثقافة تعتمد على العفوية والقدرية، ولا تقبل التنوع والاختلاف، ومن ثم لا تقبل الحوار مع الآخر ولا تتسامح مع المخالف في الرأي.

إنها القيم الثقافية المتوارثة بما فيها من سلبيات واضحة لانحلال التخلص منها، إنها القيم التي يصفها د. حسن حنفي قائلاً "إنها تعطي الأولوية للعمل النظري على العمل اليدوي، وللأفندي على العامل، وللمدير على المنتج، وللإياقة البيضاء على الإياقة الزرقاء. والرزق مقدر سلفاً فما من دابة على الأرض إلا وعلى الله رزقها، والله لم يخلق الأقواه لينساها^(٣٦)".

إنها ثقافة الارتكان إلى الماضي والتواكل والتراخي والكسل عن الكد والعمل المنتج، رغم أن المفروض أن تكون ثقافة العمل الجاد المثمر "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون^(٣٧)".، "إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى"^(٣٨). فالعمل في الثقافة العربية الإسلامية ليس جزاؤه فقط الحصول على الإنتاج والرخاء والمكانة في الحياة الدنيا، بل جزاؤه عند الله أوفى وأفضل.

على كل حال، فإن تلك الشهادات التي قدمناها من بعض المفكرين المعاصرين وعلماء الاجتماع العرب في أحدث ما

كتب عن ثقافة المجتمع المصري والعربي وصورة التنمية فيه
تكشف بما لا يدع مجالاً للشك أن ثقافة التخلف بما تحمله من
قيم سلبية مازالت جاثمة على صدر وعقل الإنسان العربي
وتعوقه عن الإبداع، ومن ثم تعوق التنمية والتقدم في المجتمع
العربي ككل!

خامساً من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم

وإذا كنا قد اكتشفنا مما قدمناه في الفقرات السابقة العلاقة بين الثقافة والتنمية، وعرضنا صورة العلاقة بينهما في المجتمعات المتقدمة، وصورتها في المجتمعات المتخلفة، فإن من الطبيعي أن ندرك أنه إذا ما أردنا لمجتمعنا أن ينمو ويتقدم تقدماً حقيقياً، فإن الخطوة الأولى والأساسية تكون بتغيير نمط الثقافة السائدة ليتحول المجتمع شيئاً فشيئاً من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم، ويتحول الأفراد فيه من متلقين، سلبيين، اتكاليين متكاسلين إلى مبدعين، إيجابيين، عاملين، منتجين صانعين للتقدم!

والحقيقة أن هذا التحول عن نمط الثقافة السائدة إلى نمط ثقافي آخر ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب - حسب تعبير د. حسن حنفي - "إعادة بناء الثقافة حتى تكون العامل الأول في التنمية، إذ لا يمكن مواجهة ثقافة الفقر بفقر الثقافة" (٣٩). إنه "يتطلب إعادة بناء ثقافة البطالة لتصبح ثقافة عمل من أجل خلق قيم العمل والإنتاج والسعي والكدح حتى يصبح العمل مرادفاً للحياة" (٤٠).

ولعل السؤال الذي يراودنا الآن هو كيف يتم إعادة بناء الثقافة العربية ليصبح هذا التحول إلى ثقافة التنمية والتقدم واقعاً ملموساً؟!

إن الإجابة على هذا السؤال الصعب تتطلب وضع معالم لخطة متكاملة للثقافة والتنمية في الوطن العربي. وهذه الخطة ينبغي أن تستند في اعتقادي على أسس ذات أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة. وسأحاول من جانبي في السطور القادمة تقديم صورة استكشافية مبدئية لهذه الأسس في ترتيب منطقي، وفي تسلسل فكري يتشابه فيه النظر مع العمل، والفكر مع الواقع، والسياسة مع الثقافة، والاقتصاد مع التغيير الاجتماعي. وعلى النحو التالي أتصور التسلسل المنطقي لأسس هذه الخطة المقترحة للنهوض والتقدم:

(١) توافر الإرادة السياسية للتحول نحو ثقافة التقدم:

من المعروف أن مجتمعات الدول المتخلفة ذات بناء اجتماعي هيراركي يبدأ من أعلى إلى أسفل. وعادة ما يبدأ التغيير من الأعلى للأسفل. والاستثناء هو أن يبدأ أي تغيير من القاعدة السفلى ليتواصل إلى القيادة العليا.

وعلى ذلك فإن أي تغيير إرادي ينبغي أن يبدأ من توافر الإرادة الواعية لدى النخبة والصفوة السياسية والاجتماعية في

المجتمع، وخاصة من أعلى سلطة فى البلاد فإذا حدث الإقتراع بضرورة هذا التحول الثقافى وجدواه من قبل القيادة والسلطة السياسية فى الوطن العربى فإن إرادة التحول الثقافى ستكون قائمة، وستتبارى الأجهزة الثقافية والإعلامية المختلفة مسموعة ومقروءة ومرئية فى التمهيد والتبشير والدعوة إلى هذا التحول. ومن ثم تخلق القاعدة العريضة بين الجماهير لقبول هذا التحول والإقبال على النمط الثقافى والتموى البديل شيئاً فشيئاً.

ولا يخفى علينا فى هذا الإطار مدى العلاقة والأثر المتبادل بين الثقافة والسياسة فى وطننا العربى؛ فالثقافة عندنا على حد تعبير د. حامد ربيع "هى إدراك جماعى والسياسة هى تنظيم للسلطة كحقيقة جماعية. ومن ثم فلا بد من حدوث تأثير متبادل، فالثقافة بطبيعتها يجب أن تعكس تأثرها بالسياسة كما أن السياسة لابد أن تلقى بظلالها عليها"^(٤١).

وهنا لابد أن نتذكر والكلام لا يزال للدكتور ربيع "كيف أن النظام الديمقراطى يؤدى إلى ظاهرتين بصعب وجودهما فى النظام الأوتوقراطى أوالديكتاتورى. سوق الثقافة من جانب، وتعدد النماذج الثقافية من جانب آخر"^(٤٢).

ومعنى ذلك أن التغيير الذى ننشده على الصعيد السياسى هو توافر الرغبة لدى زعماء وقادة الدول، ولدى معاونيهم ومن يمتلكون سلطة التخطيط والتنفيذ للسياسات، توافر الرغبة لديهم

في فتح الأبواب الكاملة أمام جميع أفراد المجتمع للتعبير عن نواتهم بحرية في التعبير وفي الاعتقاد وفي المشاركة السياسية بنحو أوبآخر. ولما كانت تلك المشاركة السياسية هي الأمر الأكثر حساسية بالنسبة لمجتمعاتنا فإنها تحتاج لوقفة؛ فنحن لانقصد هنا بالضرورة أن يحدث التحول نحو الديمقراطية بصورتها في المجتمعات الليبرالية الرأسمالية الغربية، وإنما كل ما نقصده هو أنه وفي ظل أي نظام سياسي عربي ترتضية الدول، والشعوب، ينبغي أن نعمل على إطلاق قدرات الأفراد في التفكير المستقل وفي التعبير الحر عما يجول بخواطرهم تجاه النهوض بوطنهم.

ولاشك أن ذلك يتطلب إجراء بعض الإصلاحات السياسية الضرورية. وإن لم يكن من بينها بالضرورة تغيير صورة النظام السياسي القائم! فالعمل من قبل القيادات السياسية على توسيع دائرة المشاركة السياسية بين مواطنيهم ضرورة تكفل لدى هؤلاء المواطنين القاعدة اللازمة للانطلاق نحو العمل الجاد المتسم بالانتماء الوطني والمتشح بالعطاء اللامحدود للوطن وللمنشأة التي يعمل بها. إن حب الوطن والشعور بالانتماء نحوه ككل ونحو المكان أو المؤسسة أو الهيئة التي يعمل بها الفرد ليس مجرد كلام إنشائي جميل، وإنما هو القاعدة والأساس المتين الذي يجعل الفرد يشعر بالمسؤولية تجاه وطنه وتدفعه دفعا للمزيد

من العطاء والجهد في سبيل إعلاء شأنه. ولكي يحدث ذلك لابد أن يشعر المواطن أن كل ما يعملُه مقدر من قبل مواطنيه وقيادته السياسية وأن كل ما يطلبه توفره له الدولة، وأن كل ما يجول بخاطرهم من آراء في مختلف القضايا الوطنية والعلمية يمكن أن يعلنه بحرية وسيستفيد منه الجميع عبر توافر مؤسسات علمية وسياسية وثقافية تتلقف هذه الآراء المتباينة وتخضعها للمناقشة والحوار والتقييم وتطبق ما يصلح منها لنهضة المجتمع دون أن تتغافل عن الإشادة بصاحب المقترح أو الرأي ودون أن تغمطه حقه في الشهرة أو في الانتفاع بمخترعه أو بفكرته الخلاقة.

إن هذه البيئة السياسية والثقافية المواتية ضرورة لظهور النوابغ والمخترعين والمفكرين القادرين على نقل مجتمعهم نقلة نوعية في مختلف المجالات. إن الإرادة السياسية والسلطة السياسية الواعية إذن هي الشرط الأولى لوجود هذه البيئة المواتية للنهضة والتقدم. وبدون وجودها ستزداد المجتمعات المتخلفة تخلفاً وستزداد الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة بازدياد التبعية للآخر وبازدياد القابلية للانهيئات الداخلية في كل المجالات!

(٢) إصلاح النظم التعليمية بشكل جوهري أو تعديل فلسفة التعليم:

إن إصلاح النظام التعليمى بشكل فى اعتقادى شرطاً مسبقاً لأى نهضة أو تقدم منشود؛ فدور التعليم والأسرة المتعلمة ضرورى لتوفير بيئة مناسبة للتقدم. إذ لا يمكن أن نتحدث عن أى صورة من صور التقدم لمجتمع يعيش على الفطرة الحيوانية الأولى.

وفى تصورى كما فى تصور أى مهتم جاد بقضايا التعليم أن النظام التعليمى الجيد قادر بتطوير مضمونه ونظمه وأدواته والغايات المطلوبة منه "أن يدفع بالقيم الصاعدة وبينها ويدعمها، وأن يزلزل القيم الهابطة ويزيل أنقاضها" على حد تعبير د. حامد عمار^(٤٣).

إنذن فالتعليم يشكل بالنسبة لموضوعنا هذا ركيزة أساسية لإزالة القيم الثقافية السلبية، قيم التخلف، ويضع مكانها القيم الإيجابية الخلاقة المبدعة قيم التقدم.

ولكن السؤال من أين يبدأ الإصلاح التعليمى الشامل الذى يقوم بهذه المهمة القومية ويحقق أهداف التنمية والتقدم؟!

بداية لا يمكن أن نتصور نظاماً تعليمياً يستهدف التقدم بدون التركيز المبدئى على نفس الأمية التعليمية نفسها وجعل نسبتها فى المجتمع تقترب من الصفر!

إن القراءة والكتابة مهارتان ضروريتان لابد أن يكتسبهما كل فرد في أى مجتمع يريد أن ينهض ويتقدم. ولذلك فلا بد من أن يبدأ الإصلاح التعليمي بالتركيز على محو الأمية بين أبناء الأمة جميعاً صغاراً وكباراً. وليس ضرورياً أن يحصل كل الأبناء على الشهادات الدراسية المختلفة. وإنما المهم هو أن يمتلكوا المهارة التي تمكنهم من تلقي المعرفة العلمية بصورها المختلفة من مصادرها الأصلية، من المجلات والكتب عبر القدرة على القراءة والكتابة. إن هذا يعد شرطاً ضرورياً وبدونه لا أمل في أن يتكون لدينا ما يطلق عليه العلماء، المجتمع العلمي، المجتمع الذي يتقبل أعضاءه المعرفة العلمية ويتفاعلون معها ويقدرُون أصحابها ومبدعيها.

وبالطبع فإنني لا أنكر أن جهوداً كثيرة قد بذلت وتقارير عديدة قد أعدت عبر سنوات وسنوات مضت لتطوير التعليم في البلاد العربية، ويكفي أن أضرب مثلاً واحداً على هذا الكم الهائل من الدراسات والتقارير بما حدث في مصر منذ عام ١٩٧٤م وحتى مطلع التسعينيات في مصر وحدها؛ فقد أنشئ في ذلك العام المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ودرس تحسين العملية التعليمية وتطويرها خلال تسع عشرة دورة، أصدر المجلس فيها ١٩ تقريراً شملت نحو ١٨٠ بحثاً عن تطوير المنظومة التعليمية بالإضافة إلى سبعين بحثاً آخرين

شملتها جميعا موسوعة المجالس القومية المتخصصة^(٤٤). ولا تزال التقارير تعد والتوصيات ترفع إلى الجهات المسؤولة، والجهات المسؤولة فى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر تقرأ وتحاول تنفيذ ما تراه مناسبا وممكنا من كل هذه الدراسات والتقارير والتوصيات.

أقول إننى لا أنكر كل هذه الجهود التى من المؤكد أنها قائمة وموجودة باستمرار فى كل قطر عربى وعلى نفس النحو تقريبا. لكن كل هذه التقارير والجهود التنفيذية تبقى حبرا على ورق وتبقى بدون فاعلية لسبب بسيط هو أنها تعد لتصلح فيما هو قائم فعلا. والحققة التى لا بد من مواجهتها هى أن النظم التعليمية القائمة نظم بالية لا تصلح؛ فالأبنية المدرسية قد أعدت لفصول يجرى فيها تلقين التلاميذ الدرس نظريا. وأن المبنى المدرسى مصمم للتلقيد، والمدرس أو الأستاذ الجامعى قد أعد بطريقة التلقين ولم يتدرب أو يتعود على الابتكار والإبداع فى طرق التعليم والتدريس، والكتاب المدرسى أو الجامعى قد أعد بنفس الطريقة فهو يكرر ويعيد نفس ما تعلمه صاحبه أو مؤلفه دون إضافة ودون ابتكار أو إبداع، فهو مجرد اجترار لمعلومات سابقة منقولة معادة ومكررة. إذن كيف يمكن أن نتصور حدوث أى تطوير أو تقدم فى النظم التعليمية فى ظل هذه المنظومة البالية التى تدور كلها فى فلك التقليد والتكرار وتعتبر أن الإبداع

أو الابتكار هو خروج على النص ينبغي حذفه ومحاربة المتسبب فيه!!

إن التطوير الذي أحدث عنه وأراه ضروريا لتوفير البيئة المناسبة للانطلاق والتقدم في المجتمعات المتخلفة ينبغي أن يقوم على عدة أسس أهمها ما يلي:

(أ) إعداد الأبنية التعليمية المتطورة القادرة على استيعاب كل من يرغب في التعليم في المراحل المختلفة وبالصور التعليمية المختلفة؛ التعليم العام - التعليم الصناعي - التعليم المهني بكافة صورة، التعليم الديني .. إلخ.. بحيث تتوفر البنية الأساسية لما ينبغي أن يتعلمه التلميذ في هذه المراحل والصور المختلفة. إذ ينبغي أن تكون هذه البنية التعليمية الأساسية قائمة على أساس إكساب الطالب القدرة على التفكير المستقل والمبدع، بعد أن تكسبه أدوات هذا التفكير المستقل والمبدع من منهج علمي مبسط في التفكير، وتدريبه على كيفية حل المشكلات التي تواجهه بأبسط الوسائل وأسهلها، إلى إكسابه مهارات تكنولوجية ضرورية كالترتيب على استخدام الحاسب الآلي والاستفادة من أحدث منتجات العصر التكنولوجية في وسائل التعليم كالتعامل مع شبكة الإنترنت والمعلومات للحصول على أي معلومات يريدونها في أي فرع من فروع المعرفة العلمية

دون اللجوء إلى المعلم والتعود على الحرية الكاملة فى الاستفادـة من هذه المعلومات فىما يدرسه من مواد تعليمية ومقررات دراسية.

(ب) التركيز فى التعليم بمختلف مراحله وصوره إنـن على مهارات التفكير المستقل المبدع من خلال إكساب التلميذ فى المدرسة أو الطالب فى الجامعة الوسائل والأدوات اللازمة لذلك مثل تعويده على استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة المتطورة وتعويده على ملاحقة التطور فيها كما سبق وأشرنا.

وذلك لن يتأتى إلا بتطوير المعلم ذاته وإكسابه هذه المهارات التى نطلب منه أن يكسبها لتلاميذه. وأن يتم التقويم الدورى لهؤلاء المعلمين بحيث يستبعد بطريقة دورية غير القادرين على متابعة تطوير أنفسهم وتطوير طرق التدريس التى يستخدمونها وأن يستبدلوا بغيرهم ممن يكونون أكثر قدرة على ذلك، وأكثر إلماماً بأحدث التطورات التكنولوجية فى مجال التعليم المستقل.

(ج) توفير الإمكانيات المادية اللازمة لذلك التطوير ليس فقط فى الأبنية وفى تطوير وإعداد المدرس أو فى توفير المعدات والأدوات التكنولوجية المستخدمة فى العملية التعليمية، وإنما أيضاً توفير الإمكانيات المادية للقادرة على إتاحة الفرصة أمام التلميذ أو الطالب فى التعليم المستقل وأقصد بها توفير

المكتبات المقروءة والمسموعة والمرئية بكثافة في المدارس ودور العلم المختلفة وفي الأحياء والقرى والمدن بشكل يوفر البيئة المناسبة للطلاب أن يقرأ أو أن يتعلم أينما اتجه وأينما حل. فالمدرسة ليست وحدها القادرة على كل شيء. بل المكتبات وتوافرها في كل مكان ضرورة. وكذلك توفير الإمكانيات المادية التي تتيح للمدرسة وللطلاب أن يخرجوا على المؤلف في إكساب الطالب المعلومات دون الاعتماد فقط على التلقين، وبمعنى آخر من الضروري أن لا يقتصر الأمر على تلقين المعلومات للطلاب داخل الفصل، وإنما ينبغي أن يتدرب على اكتشاف ومعرفة المعلومات بنفسه عن طريق الرحلات العلمية المختلفة إلى حدائق الحيوان، ومتاحف العلوم، وزيارة الآثار التاريخية.. الخ..

إن هذه الوسائل غير التقليدية ضرورية ليس فقط لتنمية قدرة التعلم المستقل عند الطالب وإنما أيضاً ليرتبط الطالب ببيئته ويتعود الانتماء إليها والتعرف على مشكلاتها بشكل مباشر وعلى التفكير في حلها بشكل مستقل ومبدع.

(د) إذا كان ذلك الذي قدمناه يتعلق بتطوير المعلم وطرق التعليم وأدواته وتوفير الإمكانيات اللازمة لكل ذلك، فإن ما يتبقى هو تطوير مضمون أو محتوى المقررات الدراسية التي يدرسها الدارسون في المراحل التعليمية المختلفة. والحققة

أن هذه فى اعتقادى هى أصعب نقطة لا لأن التحدى الذى يواجهه من يقومون بالتطوير أكبر أو أشد، بل لأن ذلك قد يصطدم فى أحيان كثيرة بالتوجهات السياسية للأنظمة السياسية فى البلاد المختلفة لأن الشائع والمعروف أن كل دولة تتعمد تربية وتعليم أبنائها من خلال مضامين دراسية تتوافق مع تلك الأنظمة السياسية بصورها المختلفة. فكما أن المجتمعات الرأسمالية تربي أبنائها على قيم تربية معينة تحترم النظام الديمقراطى فى السياسة، والحريات الاقتصادية فى الاقتصاد، كذلك تتعمد المجتمعات الشيوعية أو الاشتراكية تربية أبنائها على احترام نظامها السياسى الشمولى، وعلى احترام نظام الاقتصاد الموجه والشمولى أيضا. وهكذا.

وفى الحقيقة أن هذا الإطار العام للربط بين النظام السياسى القائم فى بلد ما، وبين النظام التعليمى فيه لا أحد يملك رفضه كلية، لأن فيه بعض الإيجابيات المطلوبة، إذ إن جزءا من الانتماء للوطن يقوم على احترام نظامه السياسى كما يقوم على احترام منظومة المعتقدات والقيم السائدة فيه.

لكن ماحدث من تطور فى وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة أصبح حائلا يحول دون أن تتغلق أمة ما على نفسها، أو يتربى شعب ما على مبادئ معينة قد تكون غير صالحة أو لا تتلاءم مع القيم العالمية السائدة وخاصة فى مجالات السياسة

والعلم والاقتصاد. فإن لم تبادر نحن بفتح النوافذ والاستفادة من كل آليات ووسائل التقدم الحديثة وتدريب الأبناء عليها دون خوف، فإنها ستفتح أمامهم رغم أنفنا وعبر تلك الوسائل نفسها وتنعدم أمامنا في هذه الحالة فرصة توجيههم التوجيه الأمثل للاستفادة من تلك الوسائل والمعلومات الحديثة بما يتلاءم مع قيمنا ومعتقداتنا وبما لا يخل بالتوازن العقلي والنفسى لهؤلاء الأبناء تجاه العصر الذى يعيشون فيه.

ولذلك ينبغي أن تخلو مضامين المقررات الدراسية على هؤلاء الطلاب في مختلف المراحل التعليمية من أى معوقات تعوقهم عن الاستفادة من هذه التكنولوجيات الحديثة في التعلم واكتساب المهارات والمعلومات. بل ينبغي على العكس من ذلك أن تشتمل هذه المقررات على الحض على الاستفادة من كل ذلك وإن كان علينا فقط أن ندرهم على ترشيد هذه الاستفادة بما يتوافق مع معتقداتنا الدينية وقيمنا الأخلاقية والاجتماعية الأصيلة.

كما ينبغي أن تتضمن هذه المقررات الدراسية خاصة فيما يتعلق بالتاريخ، والاجتماع، والمنطق والفلسفة وتاريخ العلوم المختلفة، حوارات تكشف عن الرأى والرأى الآخر، وتوضح للدارس ما يقال عنا من دعاوى فارغة وكيفية التعامل مع هذه الآراء والدعاوى وكيفية الحوار مع أصحابها. إن تقديم الحقائق كمسلمات ثابتة لا تقبل النقاش أو الجدل حسب وجهة نظرنا لم

يعد الأسلوب الأمثل أو المقبول في ظل المتغيرات المعاصرة، لأن ما أتجنب إثارته أمام الدارس يمكنه أن يعرفه من مصادر أخرى وحينئذ سيكتشف القصور والنقص في ما علمته إياه ولن يكون قادرا حينئذ في أغلب الظن على الحوار مع هذه الآراء المخالفة!

(هـ) إن تطوير النظم التعليمية العربية في الأسلوب والأداء والمضامين والأهداف بما يتيح حرية التفكير والتحصيل والقدرة على التعامل مع تعدد الآراء والتفاعل معها والإبداع في ظلها. كل ذلك ينبغي أن يواكبه تطوير نظم التقييم والامتحانات. فلم يعد مقبولا أو مستساغا أن تتطور طرق التدريس والمحتوى الدراسي دون أن تتطور نظم التقييم والامتحانات، فكما أننا الحرية في التفكير والتعلم والحوار للدارس وللمدرس فإنه من الضروري أن نتاح أمام المعلم حرية أكبر في تقييم أداء التلميذ، وفي اكتشاف نواحي تفوقه ونموه وأن نتاح أمام المدارس والجامعات حرية أكبر في فض مغاليق كل المعوقات التي تقف أمام الحد من حرية انتقال التلميذ أو الطالب إلى الفرقة الدراسية الأعلى التي تتناسب مع ما استطاع تحصيله. وأن يتم ذلك في إطار من الموضوعية العلمية والجدية لا في إطار من الفساد والرشوة والمحسوبية كما هو حادث الآن بصورة أو بأخرى في ظل كل تلك القيود البيروقراطية الظاهرية القائمة!

إن جرأة التطوير مطلوبة في تطوير النظم التعليمية طالما نجحنا في تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، وجرأة التطوير ينبغي أن تبدأ بعد أن تتوفر الشروط الأساسية المطلوبة لذلك من مبنى مدرسي معد حسب هذه الأهداف، ومن مدرس أو معلم جامعي قادر على تحقيق هذه الأهداف، ومن مقررات دراسية مرنة ومتطورة وقابلة للتعديل والتطوير المستمر، ومن نظم للامتحان والتقييم لا تقف عائقا أمام نبوغ النابغين وتقتل فيهم ملكة الإبداع، بل تشجعهم على المزيد منه وتكتشف مبكرا هؤلاء النابغين ومجالات نبوغهم، وتعرف كيف توظفه وتستفيد منه.

(٣) دعم البحث العلمي ونشر الثقافة العلمية:

لقد تبين لنا من قبل أن ثقافة التخلف يغيب في ظلها تقدير البحث العلمي، ويعيش الناس فيها على ثقافة لاعقلية وغير علمية، وعلى العكس من ذلك تبرز العقلانية والعلمية كأهم سمتين من سمات ثقافة التقدم. وإذا كان تطوير النظم التعليمية سيشكل ركنا من أركان بناء ثقافة التقدم، فإن التركيز على دعم البحث العلمي والحرص على إطلاق طاقات العلماء بشتى الوسائل وبكافة السبل المتاحة يشكل الركن الثانى من أركان ثقافة التقدم.

إن البحث العلمى وحده هو ما سينقلنا بالضرورة "من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء" ^(٤٥)، إذ سيجعلنا. "تخرج من دنيا اللغة إلى دنيا الأشياء" ^(٤٦) على حد تعبير د. زكى نجيب محمود، فالثقافة العلمية المنشودة تبدأ من أن نقنع بأن وظيفة اللغة لا تقتصر على وصف الجمال فى الألب والفن، ولا تقتصر على بناء المذاهب الفلسفية الميتافيزيقية، إنما الأهم من ذلك أن اللغة ينبغي أن تصف الأشياء ذاتها وأن تتحدث عن كائنات العالم حديثاً علمياً يصف ويفسر ويقنن الظواهر الطبيعية بغرض الاستفادة منها وتسخيرها لخدمة التقدم الإنسانى.

ولا يجب أن نستهن بهذه القضية الهامة؛ فنحن أمة تميل دائماً إلى العيش بين الكلمات ويميل أفرادها إلى الكلام "والرغى" بدون هدف محدد أو بدون الوصول إلى نتيجة محددة بصدد شىء ما. وهذه آفة لا بد أن نتخلص منها لنتحول إلى الاستخدام العلمى للغة، وذلك الاستخدام العلمى للغة فى اعتقادى لن يكون، ولن يشيع بين أفراد المجتمع إلا بالحرص على الثقافة العلمية التى قوامها تشجيع البحث العلمى بمختلف صورته وفى كل المجالات.

ورغم أن الدخول القومى فى بعض البلاد العربية وصل إلى أعلى نسبة بين الدول ذات الدخول المرتفعة، إلا أن إنفاق

الحكومات العربية على البحث العلمي "لا يتعدى ٠,٣ بالمئة^(٤٧)، وبمقارنة بسيطة نجد أن مجموع إنفاق الدول المختلفة ومنها دولنا العربية بالطبع "لا يمثل أكثر من ١,٦ بالمئة من مجموع إنفاق دول العالم على عمليات البحث العلمي وتوظيفة في تطوير التنمية^(٤٨)".

وللقارئ العزيز أن يقدر مدى ضآلة وضحالة اهتمامنا بالبحث العلمي وبتطوير التكنولوجيا في ثقافتنا العربية المعاصرة! فقد اكتفت بلداننا العربية باستيراد التكنولوجيا الغربية عبر قنوات عديدة على رأسها استيراد الآلات والمعدات الغربية، والاعتماد على الاستشارات الأجنبية اعتماداً يكاد يكون كاملاً على ما في هذا وذاك من مخاطر حذرنا منها كثيراً^(٤٩) لأن أبسط مخاطرها هو تكريس التخلف والتبعية لدينا، وجل مخاطرها أننا بذلك نفقد الثقة في أنفسنا وفي علمائنا وفي مراكزنا البحثية المتطورة رغم قلتها، كما يتهددنا في ذات الوقت - بكثرة الاعتماد على الآخر في مجال الاستيراد التكنولوجي - يتهددنا خطر وأد نهضتنا التكنولوجية وموتها في مهدها!! مما يزيد الهوة التي تفصل بيننا وبين التقدم الغربي اتساعاً وعمقا.

إن الاهتمام بالبحث العلمي هو المدخل الصحيح نحو استبانت التكنولوجيا المحلية القادرة على حل المشكلات الواقعية التي تعوق تقدمنا في مختلف المجالات. والحقيقة التي أود

الإشارة إليها أن تبنى إدخال واستتبات التكنولوجيا العربية المستقلة يحتاج إلى قرار سياسى عربى موحد، إذ تحتاج هذه العملية إلى تضافر الجهود العربية جميعا، فالمسألة ليست فقط مسألة إمكانات بشرية، فالعلماء موجودون بغزارة فى بلاد عربية بعينها كمصر والأردن وسوريا وغيرها، وإنما الدعم المالى اللا محدود مطلوب للإففاق على هؤلاء العلماء وعلى أبحاثهم وعلى المواد والآلات المطلوبة للبحث العلمى المتطور وهذه تتوافر فى بلاد عربية أخرى كالبلاد النفطية، ولاضير من أن نستقدم العلماء العرب من الخارج خاصة النابهين والنابعين فى تخصصاتهم حتى يساعدوا فى التأسيس للمشروعات البحثية الكبرى فعلماء من أمثال فاروق الباز وأحمد زويل ومجدى يعقوب مطلوبون لتقديم خبراتهم البحثية ونقل تجاربهم الحية إلى أجيال جديدة من الباحثين العرب (٥٠).

والحقيقة الثانية التى أود تأكيدها فى هذا الصدد إن عملية تطوير التكنولوجيا العربية المستقلة لايمكن أن ينفصل عن تطوير البيئة المجتمعية المحيطة بالبحث العلمى كما أشرنا من قبل، إذ ينبغى على حد تعبير د. طيب تيزينى "أن يقودنا الموقف إلى إحداث تطابق نسبى بين البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من طرف وما يترتب عليها من وضعيات فكرية وأخلاقية وعلمية وسلوكية من طرف آخر (٥١)".

إن التقدم والتطوير ينبغي أن يتم بصورة متوازنة ومتداخلة على الصعيد السياسى والعلمى والثقافى والاجتماعى والأخلاقى؛ فلا تقدم علمى بدون حريات سياسية واجتماعية، ولا تقدم ثقافى بدون هذه الحريات. إن سيادة ثقافة التقدم تستلزم شروطا موضوعية لابد من توافرها أشرنا إلى كثير منها من قبل. ولعلنا نضيف إلى ذلك ضرورة الاعتماد على الذات فى تبنى هذا النمط الثقافى المنشود حسب ما يتلاءم مع قيمنا وعاداتنا وبما يتوافق مع المشكلات التى تواجهها مجتمعاتنا. فاستيراد التكنولوجيا كاستيراد القيم الأخلاقية والثقافية مرفوض إذا تعارض مع ضرورات البيئة المحلية المستوردة، وإذا لم يتوافق مع معتقدات أبنائها وحاجاتهم الملحة.

أما الحقيقة الثالثة التى ينبغي الالتفات إليها هى "الإدارة الكفاء" التى تقود العمل فى تطوير البحث العلمى وفى توفير متطلباته وفى العمل على تسويقه وتعريف كل فئات المجتمع بما يجرى داخل المعامل والوحدات البحثية المختلفة وأهم النتائج والنظريات والمخترعات التى تم اكتشافها والتى يمكن الاستفادة منها فى تطوير سبل الحياة وزيادة الرخاء والرفاة، وكيفية تلك الاستفادة.

ولاينبغى أن نقلل من أهمية عنصر الإدارة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. فالإدارة الكفاء - على حد تعبير

د. أسامة عبد الرحمن - هي الركيزة المحورية للنشاط التتموى في الدول المتقدمة وهي التي تحقق القفزات السريعة والمتطورة في الارتقاء بالأداء وزيادة المردود وتعظيم المخرجات .. والاهتمام بتأهيل الإدارة الكفاء يفترض ألا يقل عن الاهتمام بتوطين التقنية أو خلق قاعدة للمعرفة التقنية التي تعتبر المنصة الرئيسية إلى آفاق إنتاجية متعددة ومتطورة^(٥٢).

إن وعينا بالحقائق السابقة أمر ضروري ويتطلب العمل الجاد في إطار استراتيجية عربية موحدة تتضافر فيها الجهود وتتكامل فيها الإمكانيات. وتستند هذه الاستراتيجية على عدة مبادئ اعتبرها هي أسس الطريق الصحيح للإنتاج الذاتي للعلم والتكنولوجيا؛ وتتلخص هذه الأسس التي فصلنا الحديث عنها في بحثنا عن "العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقنية^(٥٣)". فيما يلي:

(أ) وجوب إنشاء العديد من المراكز البحثية في مختلف التخصصات العلمية في مختلف الأقطار العربية للقيام بمشروعات بحثية ضخمة تستهدف حل مشكلات وسد حاجات البيئة العربية كما تستهدف خلق كوادر علمية واعية ومدربة على أعلى مستوى .. ويفضل أن يقوم بالإشراف عليها وعلى تدريب الكوادر الفنية فيها علماء

عرب من العقول العربية المهاجرة وهم سيلبون نداء الوطن إذا ما شعروا بجندية العرض، ويتوافر الإمكانات اللازمة، والمعدات الحديثة. فضلا عن توافر التقدير الوطني ماديا ومعنويا لإمكاناتهم العلمية ولقدراتهم البحثية العالية التي اكتسبوها نتيجة خبراتهم الواسعة واحتكاكهم واشتغالهم بالمراكز البحثية المتقدمة في الغرب.

(ب) إنشاء المراكز المتخصصة للتعريب والترجمة العلمية في كل فروع العلم. وهذه المراكز ستقوم بمهمة غاية في الصعوبة والأهمية؛ أما الصعوبة فهي تكمن في أن على هذه المراكز أن تلاحق أي وكل جديد يصدر في البلاد المتقدمة علميا وتكنولوجيا وتنقله إلى اللغة العربية حتى يكون في متناول الباحث والمتقف والقارئ العربي عموما. أما أهمية هذه الترجمات فلا تقدر بثمن لأن من شأنها أن تخلق البيئة العلمية المناسبة للتقدم الثقافي والعلمي بنشر الثقافة العلمية باللغة العربية التي يتقنها الناس في بلادنا فهي اللغة الوطنية التي ينبغي أن نستوعب بها كل ثقافة العصر وعلومه وتكنولوجياه المتقدمة. لقد استوعبت لغتنا العربية من قبل علوم اليونان والهنود والفرس وغيرهم، وقدمت للغرب منذ مطلع نهضته كل العلوم في ثوبها العربي بصورة أكثر تقدما وبإبداعات علمية غير مسبوقة.

ولا أقل من أن نصر اليوم على أن تستوعب كل علوم العصر حتى نكون قادرين على الإبداع العلمى بلغتنا وحتى ينشأ كل أبناء العربية فى ظل ثقافة علمية عربية.

(جـ) ضرورة التركيز على التنشئة والتربية العلمية للشباب العربى. فالنظام التربوى والتعليمى والثقافى العربى ينبغى أن يتلاءم ويتوافق مع الاستراتيجيا التى نسعى بمقتضاها لاستتبات واقع علمى جديد وتكنولوجيا متقدمة. ولذلك ينبغى التركيز على تنمية القدرات العلمية والبحثية للطلاب العرب فى المدارس والجامعات وتعويدهم على الاطلاع على الثقافة العلمية عبر دوريات متخصصة وزيارات ميدانية للمراكز البحثية العلمية. وعبر بعث القدوة العلمية فى نفوس وعقول هؤلاء الشباب عبر وسائل الإعلام المختلفة باستضافة كبار العلماء والباحثين واستعراض إنجازاتهم ومكتشفاتهم العلمية فى خدمة وطنهم .. إلخ.

(٤) إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة:

قد يقول قائل حينما يقرأ عنوان هذه الفقرة: ألم نتحدث من قبل عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة؟! ألم يكن الحديث عن تطوير التعليم وتغيير فلسفته لتصبح فلسفة التقدم حديثاً عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة؟! وألم يكن الحديث عن

زيادة الاهتمام بالبحث العلمي ووضع خطة لتحديثه ونشر الثقافة العلمية حديثا عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة بدفعها نحو الاتجاه العلمي القائم على احترام العلم واللغة العلمية وتوجيه العقول العربية نحو الإبداع العلمي والتقنى؟!

وللقائل أقول إن هذه وتلك لم تكن في اعتقادي إلا مقدمات ضرورية لتأسيس ثقافة التقدم ودفعها داخل شرايين العقلية العربية المعاصرة؛ إن تطوير التعليم والبحث العلمي هما الجانب الأكاديمي من عملية إعادة بناء الثقافة العربية. وإذا أضفنا إليهما القضاء على الأمية - أمية القراءة والكتابة لاكتمل الثلاث الضرورى الممهّد لظهور ثقافة عربية جديدة. ويبقى السؤال الصعب عن بنية هذه الثقافة العربية الجديدة؟! ذلك السؤال الذى شغل العقول العربية منذ مطلع عصر النهضة العربية الحديثة أى منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريبا وحتى الآن. وهو ذات السؤال الذى انقسم إزاء الإجابة عليه المثقفون والمفكرون فى بلادنا إلى فرق ثلاث متناحرة تحت تأثير صدمة اللقاء الحضارى الذى تم فى تلك الفترة بين الثقافة الغربية الغازية بتقدمها التقنى والعسكرى والسياسى والاجتماعى الخ.. وبين الثقافة العربية التى كانت قد خمدت تقريبا بتأثير الجمود الذى عانت منه خلال فترة حكم العثمانيين الأتراك.

لقد احتفى البعض بالتراث وقالوا إن المواجهة الحضارية مع الغرب الاستعماري لا تكون إلا بأن نتحصن داخل تراثنا الديني ونعيد إحياء التراث ونتمسك به وهؤلاء هم من عرفوا بالسلفيين أو بأصحاب العودة إلى أصالة الماضي وقد انشعبوا بعد ذلك وحتى الآن إلى فرق عديدة تفوق الحصر منها الأكثر تحرراً ومنها الأكثر جموداً وبينهما المعتدل. أما البعض الآخر فقد قال إنه لاجل أماننا لدخول ثقافة العصر والمشاركة فى التقدم العالمى إلا بالانسلاخ عن الماضي والقفز فوقه والدخول فوراً فى ثقافة العصر العلمية وتبنى كل قيم الثقافة الغربية الرأسمالية الحديثة وهؤلاء هم من عرفوا بالعصرانيين أو أنصار المعاصرة. وهؤلاء من انقسموا أيضاً إلى فرق منها الأكثر تحرراً من أى ارتباط بالدين أو بالتراث الإسلامى العربى، ومنها من ربط نفسه ببعض مافى التراث من عناصر إيجابية وهؤلاء هم المعتدلون الذين اقتربوا من الحد الوسط المنشود!.

أما الفريق الثالث فقد وقف الموقف الوسط بين الأشد سلفية فى الفريق الأول، والأكثر تحرراً فى الفريق الثانى. وهؤلاء لقبوا بالتوفيقيين لأنهم رأوا أن حل المشكلة يتوقف على قدرة العقلية العربية على الأخذ بما فى العصر من قيم ثقافية داعية إلى علمية التفكير وعقلانية الرأى. وفى نفس الوقت

قدرتها على إحياء التراث بما فيه من قيم إيجابية خلاقة داعية إلى نفس ما تدعو إليه الثقافة الغربية المعاصرة وهي قيم العقلانية والتفكير العلمي أيضاً.^(٥٤)

ولا يزال الجدل بين أنصار هذه الفرق الثلاث دائراً بشكل أوبأخر حتى اليوم فيما يعرف بمشكلة الأصالة والمعاصرة. ولا تزال الحلول المطروحة من الفرق الثلاث تطرح على الساحة الفكرية ويلقى كل منها الترحيب ويكتسب الأنصار الجدد.

والحقيقة أنه قد آن الأوان في اعتقادي لتجاوز هذا النقاش والجدل على هذا النحو التصارعي بين حلول ثلاثة لمشكلة فرضتها علينا ظروف اللقاء الحضاري الحديث بين الحضارة الغربية بما فيها من تقدم، والحضارة العربية الإسلامية بما كان عليه حال أبنائها من جمود وتخلف. إن إبراز المواجهة الحضارية بين الثقافتين الغربية والعربية الإسلامية على هذا النحو التصارعي ليس هو الحل الأمثل، كما أن دخول المتقف العربي بالضرورة حلبة الصراع كواحد من المنتمين إلى تلك الفرق الثلاث أصبح أمراً عجيباً حقاً.

فالحقيقة التي ينبغي أن يدركها الجميع سواء انتموا إلى هذا الفريق أو ذلك بعد مرور أكثر من مائة وخمسين عاماً من الجدل الدائر بين أنصار الآراء الثلاثة المتصارعة، أن الإشكالية

التي يتصارعون حولها إشكالية زائفة ومصطنعة ولم يكن ينبغي أن تأخذ كل هذا الجدل طوال هذه الفترة بكل هذا العنف وبكل هذه الأسلحة السجالية وغير السجالية أحياناً!

فلقد كان اللقاء الحضارى بين الغرب والشرق ضرورة، وكان الصدام فى بداية هذا اللقاء ضرورة، وكانت المفاجأة التى فوجئ بها أبناء الشرق العربى والإسلامى ضرورة، ولكن مع كل ذلك لم يكن من الضرورى أبدا أن يحدث كل ذلك هذا الشرخ العميق بين متلقى الأمة ولم يكن من الضرورى أن يفقدوا الثقة فى أنفسهم إلى هذا الحد الذى جعل البعض منهم يقفز فوق الحاضر ليعيش فى الماضى ليحلم بأن يكون المستقبل مجرد إعادة لشريط الماضى!.

ولم يكن من الضرورى بنفس القدر أن يفقد البعض الثقة فى أصالتهم الحضارية وفى قدراتهم الذاتية على المشاركة والإبداع المستقل فى ركب التقدم والحضارة، لدرجة أن ينسلخوا تماماً عن تراثهم وتاريخهم متمنين أن يقطعوا أى صلة لهم به فيصبحوا بعد ذلك غربيين شكلاً وموضوعاً، تاريخاً وثقافة، علماً وفلسفة، أخلاقاً وسلوكاً.. الخ!!.

كما لم يكن من الضرورى أن يحاول البعض الآخر التوفيق بين رأى هؤلاء وآراء أولئك لأن بالتوفيق التلويح بعينه؛

فالعقل وعاء تتساب فيه الأفكار متداخلة غير متناقضة وغير متصارعة أو هكذا ينبغي أن يكون. والتوفيق الذي يدعو إليه التوفيقيون أشبه بالدعوة الى أن يعيش الإنسان بتقافتين متجاورتين فيتصرف وفقاً لهذه مرة، ويتصرف وفقاً للآخرى بحسب ما يمليه عليه الموقف، فإن دخل المعمل فهو يدخله بالعقلية الثقافية الغربية العلمية، وإن دخل المسجد دخله بالعقلية العربية الإسلامية المسلمة بالغيب والمؤمن بالله وبالحياة الأخرى.!

إن الدعوة التوفيقية إذن دعوة إلى أن يعيش المرء الصراع مع نفسه دائماً. وهي دعوة سببت الكثير من الارتباك في الواقع الثقافي العربي نظراً لأنها هي الدعوة التي لاقت رواجاً وانتشاراً. ولا تزال هذه النزعة التوفيقية هي السائدة وهي التي يحاول المثقفون في الأغلب أن يتعاملوا بمقتضاها مع واقعهم الحياتي والفكري فيعيشوا التناقض والصراع على مستوى الفكر والواقع معاً.

ولقد أحسن علماء الاجتماع صنفاً حينما أخضعوا في أبحاث كثيرة المثقف العربي للدراسة وخاصة في علاقته بالثقافة الغربية، فوجدوا النتيجة الحتمية لذلك الصراع الذي يعيشه هذا المثقف، إنه المثقف الذي يعيش الازدواجية؛ الازدواجية على

مستوى اللغة، الازدواجية على مستوى الثقافة والفكر، الازدواجية السلوكية والاجتماعية.. وهذه الازدواجية هى التى تجعله يفقد الارتباط بالتقاليد والعادات التى نشأ عليها وتربى فى حضنها، وتجعله يفقد الارتباط بواقعه. كما تجعله يعيش بعقلية الأسير المغترب الفاقدة الصلة بجماهير وطنه وبمشكلاتهم. إنها الازدواجية التى تجعله مريضاً بالاضطراب والتشوش الفكرى كما تجعله مضطرباً سلوكياً وأخلاقياً^(٥٥). وتكون النتيجة النهائية لكل ذلك أن تضعف فاعلية المثقف فى مجتمعه، وبدلاً من أن يقود مجتمعه إلى حياة جديدة بفكر جديد وبنقّة فى النفس قادرة على تخطى الصعاب وحل المشكلات، بدلاً من ذلك ينزوى المثقف ويهمل نفسه بنفسه باعتباره غير قادر على أن يؤثر فى المجتمع، وغير قادر فى نفس الوقت على أن يتعايش مع أفراد العاملين فى صمت ودأب!!

وقد رصدت الدراسات الاجتماعية بعض النتائج الإيجابية لعلاقة المثقف العربى بالغرب، حيث إن تلك العلاقة - رغم ما ترتب عليها من ازدواجية ونتائج سلبية - قد أسهمت فى إثراء الرصيد الثقافى وأوجدت فئة جديدة من المثقفين عرفت بفئة المثقفين المحدثين، كما أسهمت فى وجود دافعية إلى التغيير^(٥٦). والحقيقة أن هذه النتائج الإيجابية ليست إيجابية على طول الخط لأن منها ما هو مدعاة لتكريس التغريب والتبعية بين هؤلاء

المتقنين الذين تأثروا - على ذلك النحو الذي رصدته الدراسات الاجتماعية - بالثقافة الغربية!

خلاصة القول إننى أرى أن صياغة إشكالية اللقاء الحضارى على النحو السابق وانقسامنا إزاءه إلى هذه الفرق الثلاث المتناحرة لم يعد مقبولا ولم يكن يصح أن يأخذ من المتقنين العرب كل هذا الوقت وكل هذا السجال الفكرى، فالإشكالية كما قلت زائفة وتضخيمها وتوصيفها على هذا النحو الذى تمت به سبب الكثير من المشكلات والنتائج السلبية التى عانت منها الثقافة العربية ولا تزال تعاني منها نتيجة انشغال قادتها بالجدل حول أى تلك الحلول أفضل وأبها أكثر ملاءمة؟!!

فالحقيقة التى أراها واضحة أمامى هى أن أى فرد ينتمى إلى أى حضارة ذات تاريخ عريق. إنما هو أولا ابن لهذه الحضارة وورث بلا شك كل ما قدمته هذه الحضارة من إنجازات، وكل ما حملته إلى العالم من ثقافة ذات سمات محددة، وهو ثانيا ابن للعصر الذى يعيشه وولد فيه. ومن ثم فهو سيتربى تلقائيا أو ينبغي أن يتربى تلقائيا على أن يتفاعل داخله هذا وذاك. أى أنه يحمل حضارته التاريخية بين جنباته وفى ثنايا نفسه ومنحنيات عقله، كما أنه لابد وأن يتلقى ثقافة العصر الذى يعيشه بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات فيتزواج الاثنان داخل

عقله ونفسه ليكون بصورة تلقائية ابن تاريخه العريق وابن عصره الذى يعيشه فى آن معاً.

إن تصوير هذا اللقاء الحضارى داخل الفرد على أنه لا بد سيأخذ صورة الصراع هو الخطأ بعينه. إن تهويل الأمر وتحويله على أنه صراع بين الماضى والحاضر، بين قيم متخلفة وقيم جديدة متقدمة، بين تراث غابر عفى عليه الزمن، وحضارة معاصرة فتية ذات ثقافة جديدة هو ماساهم فى وجود هذه الازدواجية على مستوى الوعى الفردى والجماعى فى فكرنا العربى المعاصر!.

لقد كان فى بعض البلدان العربية وخاصة فى مصر بوادر لنهضة ذاتية يكتشف الناس وعلى رأسهم الفقهاء والمشايخ وبعض المنقذين بعض معالمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية شيئاً فشيئاً. وكان يمكن لهذه النواة الحضارية الجديدة أن تنقسم وتنمو وتتكاثر فى التربة التى كانت مؤهلة وصالحة تماماً لنموها لولا أن أجهضتها الحملة الفرنسية الغازية من ناحية^(٥٧)، وتشكل الوعى السطحى الزائف لدى العرب من ناحية أخرى بأن الحداثة والتحديث لن يكونا إلا بالقطيعة مع التراث والدخول مباشرة إلى العصر عبر بوابة الثقافة الغربية. أو احتمائهم بدينهم وقيمهم التراثية رافضين الاستفادة من هذه

الثقافة الغربية رغم ما فيها من عناصر التقدم التى التمسوها بحجة أنهم غزاة مستعمرون يواصلون مهمة الحملات الصليبية على البلاد الإسلامية!!.

وقد زاد الطين بلة ما ساهم به المتقنون والمفكرون العرب فى تضخيم الأمر على النحو السابق الإشارة إليه فيما عرف بمشكلة "الأصالة والمعاصرة"، وبروز هذه الازدواجية المفتعلة التى لاتزال نعانى منها حتى اليوم.

إن الحقيقة الناصعة التى أراها أنها ازدواجية مفتعلة مبنية على صراع كان ينبغى ألا نوجهه أو نضخمه. لأنه مع مرور الوقت كان الإنسان العربى مؤهلاً لأن يتفاعل مع ثقافة العصر بكل عناصرها الإيجابية دون أن يفقد ذاتيته أو هويته العربية الإسلامية.

إن من المستحيل فى اعتقادى أن يبنى أحداً تحليلاته واستنتاجاته خارج تلك البديهية التى أشرنا إليها؛ فنحن عرب متدينون، ونحن فى نفس الوقت نعيش عصر حضارة جديدة علمية تكنولوجية لابد أن نتفاعل معها شتناً أم أبيناً. فهذه البديهية تفرض علينا شروطاً معينة لإعادة بناء ثقافتنا العربية بعيداً عن ازدواجية "الأصالة والمعاصرة"، ازدواجية "التراث والحداثة" أو بمعنى أدق ازدواجية "القديم والجديد". فلا حضارتنا الإسلامية

حضارة قديمة، ولا الحضارة الغربية بالنسبة لحضارتنا العربية الإسلامية حضارة جديدة تماما !!

فالحضارة العربية - الإسلامية فيها كل العناصر الحية - الفاعلة التي أسهمت بمقتضاها في تطوير الحضارة الغربية وفي نقلتها النوعية في مطلع العصر الحديث. ومن ثم فإحيائها في نفوس أبنائها ضرورة يفرضها التاريخ الذي يحمله العربي على ظهره وبين جنباته وتفرضها ضرورة أن هذه الحضارة ودرتها الدين الإسلامي هي جوهر هويته. وفي ذات الوقت فإن هذا الإحياء لا يتعارض مطلقا مع أن يكون الإنسان العربي - المسلم متلقيا لحضارة عصره وتكنولوجيتها المتقدمة دون إحساس بالدونية أو الخوف من أن تمحو هويته أو أن تغزو ثقافته الأصيلة فتجمدها أو تلغيها. فلا الثقافة أو الحضارة الإسلامية ممكن أن تمحي من ذاكرة أو من وعي أبنائها، ولا الحضارة أو الثقافة الغربية بقادرة على أن تكون بديلا عنها في نفوس هؤلاء الأبناء!!

ولعل القائل يوقفنا هنا عن الاستطراد ليتساءل ويقول: إذا كان ذلك كذلك فلا يزال السؤال الذي طرحناه منذ البداية دون إجابة حتى الآن وهو: ماذا عن البنية التي تراها للثقافة العربية الجديدة وكيف تتحقق هذه البنية الجديدة بعيدا عن تلك الحلول

والمجادلات الدائرة بين دعاة الأصالة ودعاة العصرية ودعاة التوفيق.

إن الإجابة على هذا التساؤل الصعب في ظاهره، أسهل في اعتقادي مما يضخمه المضخمون ومما تلوكه الألسنة ويخوض فيه الكاتبون! فلا جديد سنطرحه على الثقافة العربية المعاصرة. ولا معجزة سنلقى بها في أفق العقلية العربية. وإنما كل ما نطرحه في هذا الصدد أمران يتكاملان ويتفاعلان في الثقافة العربية وفي عقلية أبنائها إذا ما عملنا من أجلهما بجدية ومثابرة وبدون فذلكة لفظية أو مماحاكات نظرية كثيرة. إنهما (١) إحياء لا محدود لكل عناصر التراث العربي الإسلامي (٢) نقل أو ترجمة فورية لكل ما يقدمه الغربيون من إبداع ثقافي أو علمي.

(أ) الإحياء اللامحدود لعناصر التراث الإسلامي:

أما الإحياء الذي نعنيه لعناصر التراث والحضارة الإسلامية، فهو الإحياء الشامل الذي نترك فيه الحرية كاملة للمحقق وللباحث لأن يتناول النصوص التراثية بالتحليل والنقد، وأن يطرح ما يشاء من تصورات حول قراءته الخاصة لأي فرع من فروع التراث الإسلامي سواء كان علوما دينية أو علوما إنسانية أو علوما طبيعية ورياضية. فلا قداسة إلا

للنص الدينى. وما عدا ذلك قابل للمناقشة والحوار، قابل لأن نأخذ به وفق مقتضيات عصرنا وقابل لأن نتجاوز عنه وننحيه جانباً باعتباره معوقاً للتقدم أو يمثل عبئاً ضبابياً يعوق الرؤية ويمنع الانطلاق. فالتاريخ الإسلامى ملئ بصور المجد والعظمة بمثل ما فيه من عناصر الفساد واستغلال النفوذ. وعلى المؤرخ المسلم حينما يتأمل التاريخ الإسلامى أن يعامل من فيه من شخصيات الخلفاء والعلماء والقادة العسكريين وغيرهم معاملة البشر، فالإنسان يخطئ ويصيب، يصلح وقد يفسد، يحب وقد يكره.. إلخ ليس هناك الإنسان المعصوم من الخطأ فى التصور أو فى السلوك باستثناء الأنبياء والرسل.

ونفس الشيء بالنسبة للعلماء والمفكرين المسلمين، فهم قد أصابوا كما أخطأوا، ونجحوا فى نقل التراث العلمى والفلسفى لليونان وهضموه وتجاوزوه وأضافوا إليه. نعم! لكنهم أيضاً ليسوا معصومين عن الخطأ فقد أخطأوا الترجمة والتفسير والشرح أحياناً، وأخطأوا فى تصوراتهم ونظرياتهم العلمية والفكرية أحياناً أخرى. فلقد قاموا سواء أصابوا أم أخطأوا برسالتهم الحضارية على خير وجه. وليس علينا أن نعاملهم معاملة المعصومين من الخطأ الذين يقولون الصواب دائماً. ولا يستثنى من ذلك حتى علماء الدين الإسلامى فى ظل العصر الذهبى للإسلام. فقد قدموا اجتهادات صائبة وتفسيرات عبقرية

للنص الديني في إطار عصرهم وفي إطار حاجات ومتطلبات هذا العصر. وليس علينا الآن أن نعامل تفسيراتهم واجتهاداتهم على أنها اجتهادات أو تفسيرات نهائية، فتفسيراتهم وشروحهم واجتهاداتهم محدودة يحدود عصرهم وبحدود ثقافة وأدوات هذا العصر، إنهم قد فسروا المطلق في حدود النسبي! وعلينا أيضا أن نقوم بنفس الدور في حدود عصرنا ومتطلباته وأدواته وأن لا نتجمد عند أي تفسير أو عند أي شرح مهما علا شأنه وعلت منزلة صاحبه!.

إن الإحياء اللامحدود الذي أعنيه قد تتراكم فيه تحقيقات وشروح وتفسيرات لكتب تراثية أو لقضايا قد لا يكون الوقت مناسباً لإحيائها وقد يكون منها ما يعوق التقدم؛ فكم من كتب تنتشر الآن عن عذاب القبر وعن الجن وعن أهوال يوم القيامة إلخ.. إنها تبعث بلا شك على الخوف والترقب وعدم الفاعلية الدنيوية في نفس قارئها. ولكن سرعان ما يكتشف القارئ الواعي أن هذه غيبيات لا ينبغي أن ننشغل بها فتلهيها عن العمل الجاد في الحياة، ذلك العمل الذي تحض عليه كل النصوص الدينية في القرآن والسنة النبوية. إن الإيجابي سيترد تلقائياً السلبي والمعوق. وكلما ارتقت قدرات الفرد المعرفية بازدياد الوعي والقراءة كلما اكتشف الثمين وعمل به، وبُعد عن الغث ورفضه وتنازل عنه.

إن التفاعل الإيجابى بين ما تقدمه الحضارة الغربية الحديثة من أدوات عصرية للفهم والتأويل والبحث العلمى والتكنولوجى، وبين ما يقرأه القارئ فى تاريخه وتراثه الدينى والعلمى والفكرى، سترتب عليه فى النهاية بلورة ثقافة جديدة ليست هى بالضبط ماحملته إلينا الثقافة الغربية، وليست هى بالضبط الثقافة التراثية العربية الإسلامية. وإنما هى ثقافة تزواج بين الاثنين، فهى ثقافة دينية - إسلامية تتشكل بموجبها هويتنا وسلوكنا الأخلاقى والاجتماعى، وهى ثقافة علمية تحرص على إطلاق حرية البحث العلمى والوصول إلى أرقى درجات الكشف العلمية والتكنولوجية.

إن النبوغ والتقدم فى ظل هذه الثقافة سيتضمن تلقائياً " علاقة جدلية بين الخصوصية والكونية" على حد تعبير عبد الله العروى^(٥٨)، ومحمود أمين العالم^(٥٩) أو سيتطور تلقائياً بناءً على هذه العلاقة الجدلية الفعالة بين ثقافة الذات بما تحمله من هوية حضارية مستقلة، أو ثقافة " الآخر" بما تحمله من قيم علمية وبحثية إيجابية وقادرة على التقدم باطراد.

وقد يعود القائل هنا الى التساؤل: إن ماتدعو إليه من إحياء لا محدود لكل الكتابات التراثية قائم بالفعل وهو الذى قاد إلى مانراه من ظواهر ساد فيها الظلاميون وظلم فى إطارها

الإسلام الصحيح واتهم في ظلها المسلمون بأنهم متخلفون وضد التقدم... إلخ.؟!

ولهذا القائل أقول: إن هذا الإحياء الذي تشهده نتيجة لعوامل كثيرة قد اقتصر في الجزء الأكبر منه على تلك الكتابات التي تركز على الغث دون الثمين، وتركز على تسييس الدين غافلة عن الأبعاد الأخرى، ومن ثم كان ماتراه من ظواهر وصفت " بالتطرف " و" الانحراف "، ولكنها مرحلة ينبغي أن نتجاوزها بنشر كل عيون كتب التراث؛ إذ إن معظم هذه الكتب وخاصة العلمية والفكرى والمنطقى منها لا يزال حبيس بعض المكتبات الغربية دون أن يلقي يد العناية من المحققين والباحثين عن درر الحضارة الإسلامية!. إن ترك الساحة لمن يتخذون من الدين أيدلوجية ليصلوا إلى حكم البلاد الإسلامية أو لزعة استقرارها هو ما جعل التركيز على تحقيق كتب التراث الإسلامى يقل، بينما المفروض أن يكون العكس هو الصحيح!! فما حقق حتى الآن من أهم كتب التراث الإسلامى العلمية في مختلف التخصصات ضئيل ضئيل إذا قيس بالموجود منها فعلاً في المتاحف والمكتبات في كل أرجاء العالم.

إن تحقيق هذه الكتب العلمية والمنطقية والفلسفية على أوسع نطاق، والعمل على نشرها في طبعات متنوعة وشعبية، والعمل على شرحها وتحليلها بالطريقة التي قام بها رواد الفكر

العربي المعاصر وعلى رأسهم د. زكي نجيب محمود وخاصة في كتابيه " المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري " و " تجديد الفكر العربي " .

أقول إن هذا التحقيق والنشر والتحليل والشرح للكتب التراثية سواء الدينية أو العلمية أو الفكرية من شأنه أن يكشف عن أن التراث الإعلامي والفكر الإسلامي والدين الإسلامي والعلوم الإسلامية هي دعوة للتقدم، وبها معظم العناصر الإيجابية الحديثة والمعاصرة لثقافة التقدم. أو أنها على الأقل ليست بأى شكل من الأشكال ضد أى عنصر من عناصر ثقافة التقدم كما حددناها فيما سبق. ومن شأنه أن يضع الإنسان العربي أو المسلم المعاصر في تحدى مع نفسه؛ فإن كان حقاً ممن ينتسبون إلى هذا التراث الحضارى، فعليه أن يكون إيجابياً وفعالاً وصانعاً للتقدم كما كان أجداده. وعليه أن يتحاور ويتعامل مع أبناء الحضارات الأخرى، وأن يتفاعل معها ذلك التفاعل الإيجابى الخلاق بمثل ما فعل هؤلاء الأجداد مع التراث الحضارى للأمم الأخرى المتقدمة فى عصرهم.

إن التحدى هنا ليس واحداً من اختيارات علينا أن نختار من بينها، وإنما هو أمر مفروض علينا وينبغى بحكم تاريخنا الحضارى وبحكم منطق الأحداث أن نقبل التحدى ونعمل على الاستجابة له بشكل يتناسب مع ما نملكه من دين يدعو الى

العقلانية وعلمية التفكير ويدعو الى رفاهية الإنسان، ويتناسب مع ما نملكه من قيم إيجابية حاضرة على العمل والجدية فيه وعلى الأخلاق الفاضلة التي يتوازن في اطارها تحقيق مطالب الجسم مع مطالب العقل والنفس والروح.

(ب) الانفتاح التام على الثقافة الغربية المعاصرة:

إن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة لايتوقف عند حد إحياء التراث وخاصة عناصره الإيجابية الباعثة على التقدم والداعية إلى الأخذ بأسبابه والراسمة لطريق تحقيقه في مختلف المجالات. وإنما ينبغى في ذات الوقت وبنفس القدر من الجرأة أن يفتح العقل العربى على تلقى نتاج مختلف الثقافات المعاصرة دون خشية الوقوع فى برائتها أو الذوبان فيها. فطالما تملك موروثاً حياً ملهماً قوياً، لا خوف عليك من الذوبان فى الآخر أو فقدان ذاتيتك فى ذاتيته؛ فالذوات الفكرية والحضارية تتقابل وتتفاعل وتتراج وتلتاق على مر العصور دون أن تفنى ذات حضارية قوية فى ذات حضارية على نفس المستوى من الصلابة والقوة. هكذا تعلمنا من دراسة تاريخ الحضارات، وهكذا تنبئ حكمة فلسفة التاريخ.

إن نقل عيون الثقافة المعاصرة من آداب وعلوم وتكنولوجيا إلى اللغة العربية كما سبق أن أكدنا مسألة ضرورية لاستنبات آليات التقدم الغربية فى البيئة الثقافية العربية.

وقد يقول القائل هنا: ألا يتعارض ذلك مع ما قلناه عن الهوية المستقلة للثقافة العربية على اعتبار أن نقل التراث الغربى معناه الاتجاه نحو التغريب وتكريس التبعية؟!

وللقائل السائل أقول: إنه لاتعارض بين المحافظة على ذاتية ثقافة ما وعلى قدرتها على الإبداع المستقل، وبين الاستفادة من منجزات الحضارات الأخرى وخاصة إذا كانت أكثر تقدما وأكثر حداثة. إن التغريب فى حقيقة الأمر لا يحدث نتيجة ترجمة إبداعات الغربيين الثقافية عامة والعلمية خاصة، وإنما يأتى نتيجة انبهارنا بما ننقل وحرصنا على أن نتلون ونتشكل بشكلًا ظاهريًا وفقًا له لغة واصطلاحًا ومضمونًا.

إن الترجمة، ترجمة الثقافات والعلوم الوافدة لاتشكل خطرا فى حد ذاتها. فالخطر لا يأتى من الوافد إلا بقدر ما يتفاعل معه الملتقى تفاعلا سلبيا، فترجمة الثقافات الأخرى، وترجمة علوم الغرب ونقل ما ينتجة من تقنية متقدمة فى شتى المجالات أمر ضرورى ومطلوب لنهضة الداخل وتحديث الجامد وتطوير المتخلف وبعث الحياة فى الخامل والخامد.

وقد يكون السؤال هنا: هو كيف يتم ذلك؟! أَيْتم بتقليد المنتج الغربي أم يتم باستيراده أم يتم بالاعتماد على الاستشارات الأجنبية في مختلف المجالات؟!

وبالطبع فقد سبق ورفضنا كل تلك الوسائل؛ فالتقليد والمحاكاة لاتعد إبداعاً ولا يمكن بمقتضاها أن نستوعب أوبالأحرى أن نبدع. بل على العكس فالتقليد هو الذى يكرس التبعية ويزيد المتخلف تخلفاً، وكذلك الاعتماد على الاستيراد أو الاستشارات الأجنبية فهى جميعاً تنمى التخلف وتزيد درجته فى البلدان الساعية إلى النهضة والتقدم؛ فالمقلد لايمكن أن يصل يوماً إلى درجة الإبداع الذاتى، لأنه دائماً ينتظر ما يسفر عنه تقدم الآخر وأحدث ما ينتجه حتى يمكنه تقليده فيما أبدع أو أنتج. ومن ثم فهو يتجمد عند حد التقليد دائماً.

أما استيراد التكنولوجيا أو الاعتماد على منتجها كمستشارين لمصانعنا وجامعاتنا ومزارعنا.. الخ فهو عين الخطر والخطأ لأن العلماء الأجانب الذين يُستعان بهم " غالباً ما ينظرون إلى التكنولوجيا المتاحة لهم على أنها الأكثر تفوقاً. وعلى ذلك فهم يحضرونها فى صفقات إجمالية إلى بلدان تختلف اختلافاً كبيراً عن بلدانهم دون إخضاعها للتعديلات الضرورية مما يؤدى إلى فشلها فى أداء مهمتها". وتلك شهادة حق من أحد الخبراء اليابانيين عن تجربة اليابان مع الخبرة الأجنبية^(١٠).

ولعل قائلنا يقول: إذا لم يكن يتم بذلك، فكيف يتم إذن؟!

إنه يتم بنظام تعليمي منفتح يركز على الوسائل والمناهج التي يتم بها استقاء المعلومات من مصادرها الأصلية والتدريب على كيفية الاستفادة منها وتوظيفها في حل المشكلات المحلية أيا كان المجال العلمي الذي تنتمي إليه وفي هذا نجد أنفسنا نعود إلى ما سبق أن أشرنا إليه، فتقافة التقدم تبنى على أساسين؛ نظام تعليمي جاد وجيد وواعي بمتطلبات العصر وكيفية الاستفادة من كل الوسائل التكنولوجية المتاحة، ودعم كامل ولا محدود لمراكز البحث العلمي في مختلف التخصصات.

ويتواكب مع هذين الأساسين كما أشرنا سابقاً أيضاً نشر الثقافة العلمية على أوسع نطاق ممكن وبمختلف الوسائل بين أفراد المجتمع بعد محو أميتهم الأبجدية وتعويدهم على القراءة والاطلاع وإتاحة كل مصادر المعلومات أمامهم وبأرخص الأسعار.

إن النظام التعليمي المنفتح على أحدث الوسائل العلمية المتاحة والذي يحافظ في ذات الوقت على غرس قيم الهوية والأصالة الخاصة بالمجتمع المحلي، فضلاً عن البحث العلمي الموجه من قبل علمائنا وباحثينا لحل المشكلات التكنولوجية المحلية هو ما يمكن أن نستفيد من الاطلاع على الثقافة العلمية الغربية والتعامل الواعي مع الجامعات والمراكز البحثية الغربية

بما يخدم المصالح القومية المحلية وبما يتوافق مع احتياجاتها ومتطلباتها وبما لا يتعارض مع قيمها ومعتقدات أبنائها.

إن هذا التعامل الواعي مع ثقافة العصر العلمية والاستفادة من تقدمها أقصى استفادة لا يتحقق على الوجه الأمثل الدافع إلى الإبداع الذاتي والتنمية المستقلة إلا لدى أناس يمتلكون ثقة مطلقة بأنفسهم وبإمكانياتهم العقلية والبحثية مستثنين على تاريخهم العريق في البحث العلمي وفي صنع التقدم.

إن التعامل مع الثقافة الغربية الحديثة بالشكل الأمثل ينبغي في اعتقادي أن يتم على أساسين؛ أولهما التخلص من كل مثالبنا التربوية والمجتمعية التي أبرزها ميلنا إلى الانشداد إلى الوراثة وتقديس الماضي، وانعدام الفاعلية الإيجابية لما نرزح تحته من قيود مثبطة للهمم ومعوقة للحركة الحرة. فضلا عن الشعور بالاغتراب والشعور بالدونية والتخلف^(١١). إن كل هذه المظاهر السلبية في ثقافتنا العربية يجب أولا أن نتخلص منها وليس من وسيلة إلى التخلص منها إلا بالثقة بالنفس المتولدة من دورنا الرائد في التاريخ الحضاري، ومن قدرتنا - إذا ما بعثنا في أنفسنا الهمة واتحدت الإرادات وقبلنا التحدي - على التعامل الإيجابي مع ثقافة العصر دون وجل أو خوف أو شعور بالدونية والاضطراب. وهذا التعامل الإيجابي لن يكون بين يوم وليلة، ولن يكون بالتغني فقط بأمجاد الماضي وإنما يكون بالمعرفة،

وامتلاك ناصيتها والسيطرة على أدواتها المعاصرة. فبقدر ماتعرف من أدوات العصر ونظرياته وتكنولوجيته بقدر ما تكون حرا ومتحررا، وبقدر ما تشعر بالحرية على الصعيدين العلمي والسياسي بقدر ما تمتلك القدرة على الإبداع والابتكار في أى مجال يتوافق مع مواهبك الفطرية ومع حاجات البيئة التى تعيش فيها.

وإذا توافر الأساس الأول الذى مرده إلى بعث الثقة فى النفس بالعمق التاريخي وبالمعرفة، يمكن أن يكون الأساس الثانى الذى يتمثل فى التعامل الإيجابى المنشود مع الثقافة الغربية المعاصرة بتعريب ونقل كل منجزاتها إلى لغتنا العربية دون خوف ودون انتقاء. وإن كان التركيز ينبغى أن يكون فى المقام الأول على تعريب ما من شأنه أن يدخلنا إلى استيعاب المنطق العلمى للعصر دون التركيز على نقل مظاهره السلوكية أو الأخلاقية أو ماشابه. فالعصر هو بلا شك عصر السيادة الغربية فى كل شىء. والتعامل مع حضارة العصر هو التعامل مع هذه الحضارة، لكن بما لا يتعارض كما قلنا مرارا وتكرارا مع ذاتية المتعامل ومع عناصر هويته الأصيلة.

ولذلك فإن نقل الفكر الغربى والعلوم الغربية ينبغى أن يكون هو هدفنا الأول فهذا هو جوهر التقدم الغربى. إن تقدم الغرب لم يأت من تلك المظاهر السلوكية والاجتماعية

والأخلاقية المنحلة والفاسدة، فهذه ظواهر تنبئ وتكشف عن مواطن قصور عديدة يجرى البحث عن كيفية تلافيها والتقليل من آثارها المدمرة على الإنسان بين فلاسفة الغرب وعلماء الاجتماع والأخلاق والدين الغربيين!. أقول إن تقدم الغرب لم يأت من هذه المظاهر وإنما أتى من منطق سديد للبحث العلمي تبنيه في علومهم وفي حياتهم العلمية، ومن علوم طوروها وطبقوا نتائجها النظرية في الواقع العملي. فكان كل مانراه من مكتشفات علمية ومخترعات حديثة غيرت صورة الحياة على ظهر الأرض، وصعدت بالإنسان إلى آفاق الكون الرحبة.

هذا هو ما ينبغي أن نعرفه أولاً، وهذا ما ينبغي أن نركز على فهمه وتحليله والاستفادة منه ثانياً وهذا بالتحديد هو ما نقصده حينما نطالب بالانفتاح على الثقافة الغربية. وإذا كان جوهر ما نقصده لا يتأتى إلا بما يصاحبه من بعض التشكل الكاذب وبعض التقليد الأعمى لسلوكيات غربية مرفوضة، وبما يصاحبه من مترجمات لكتب تافهة ولا قيمة علمية لها. فلا ضير ولاخوف. فالعقل العربي المسلم الذي تربى على استقلال الرأي وعلى عميق الإيمان وعلى القدرة النقدية التي تفاضل وتتقن وتتمهل قبل أن تفعل أو تقلد، قادر على أن يستبعد الغث ويتمسك بالثمين، قادر على أن يأخذ ما يساعده في صنع التقدم، وعلى أن يرفض ما دون ذلك.

لاضير ولاخوف، فإن لم نفعل نحن ذلك ونفتح على كل ذلك مع ما يصاحبه من تربية استقلالية ونقدية لأبنائنا، أقول إن لم نفعل نحن ذلك، فإنهم بما نعلمهم إياه من وسائل حديثة ضرورية لاستقاء المعلومات وعلى رأسها التعامل مع شبكات المعلومات والإنترنت، سيتعرفون عليها بأنفسهم. إذن الانفتاح على تلك الثقافة بجوهرها وعرضها، بثمينها وغلثها، بحلوها ومرها ضرورة لامفر منها.

وفى اعتقادى الشخصى أنه لاضير من ذلك، ولا ينبغى أن نخشاه إذا ما أحسنا تطوير نظامنا التعليمى والتربوى على النحو الذى أشرنا إليه فيما سبق، وإذا ما أحسنا استغلال تلك الأدوات الحديثة فى تطوير أجهزتنا الإعلامية الناطقة بلغتنا القومية. فكما سبق أن قلت إن العولمة الثقافية غير ممكنة فى ظل وجود ثقافات قومية تاريخية عريقة قوية قادرة على التعامل الجدى مع ثقافة العصر ممتلكة أدواته وعالمة بمناهجه. فأدوات البحث والعلم والتكنولوجيا هى أدوات عامة، عالمية، كونية سمها ماشئت! ومن حق الجميع ومن واجبهم امتلاكها والسيطرة عليها واستخدامها دون أن تتأثر هويتهم الحضارية أو تمحى ذاتيتهم الثقافية.

وعلى ذلك فإن إعادة البناء للثقافة العربية المعاصرة لايمكن أن يكون بعيداً عن ذلك؛ فالمتقنون العرب، والعقول العلمية العربية، والمؤسسات البحثية والعلمية العربية ينبغي أن يمتلكوا بجدية وبسرعة هذه الأدوات وأن يكونوا قادرين على الاستفادة منها وغرسها وتوطئنها وتطويرها وفقاً لحاجات البيئة العربية دون أن يخشوا الهيمنة أو الضياع؛ فلا علاقة بين امتلاك الأدوات المعاصرة ومحو الذات القومية!!.

سادساً من ثقافة التقدم إلى التنمية المستقلة

إننا لانطالب بغرس ثقافة التقدم وتجذيرها فى الواقع العربى كغاية فى حد ذاتها، وإنما لتحقيق من خلالها أغراضنا العملية فى التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء والرفاهية للإنسان العربى. وليحقق من خلالها أيضا هذا الإنسان مشاركته الفاعلة والإيجابية المبدعة فى ثقافة العصر وفى تطوير علومه وتقنياته على قدم المساواة مع غيره من البشر الذين يعيشون معه على نفس الكوكب وفى نفس العصر.

ونحن حينما ننادى بأن نعيد بناء ثقافتنا العربية من خلال الأسس السابقة لتصبح ثقافة تقدم بدلا من انشاحها بعناصر ثقافة التخلف ورزوحها تحت عبء التخلف، فإننا لانطالب بالمستحيل، ولانطلق شعارات فى الهواء. وإنما نستند دعوتنا تلك على العمق التاريخى الحضارى للإنسان العربى، فقد سبق هذا الإنسان كل البشر فى مراحل تاريخية عديدة إلى امتلاك أحدث النظريات العلمية وأحدث تكنولوجيا، وأبدع فى مجالات الحياة المختلفة فى الوقت الذى كان الآخرون فيه إما غير موجودين على ساحة التاريخ والحضارة البشرية أصلا، وإما فى حالة كسل وجمود وتراخى حضارى!.

إن هذا الإنسان في منطقتنا العربية أو في منطقة الشرق الأوسط هو ابن الحضارات الشرقية القديمة بما حملته من إبداع حضارى غير مسبوق؛ فهي الحضارات التي علمت البشرية معنى التحضر والمدنية، وكيفية إبداع النظريات العلمية واستخدامها فور اكتشافها في البناء والعمارة والزراعة والصناعات والتمريض.... الخ.

إن هذا الإنسان هو الذى استقبل الديانات الكبرى وأخذ على عاتقه نشرها والدعوة إليها كما حمل كل مادعت إليه من خير وأخلاقيات رفيعة، ومبادئ سلوكية وقانونية واجتماعية وسياسية وأهدى كل ذلك الى العالم قديما ووسيطا وحديثا.

إن هذا الإنسان هو الذى نقل البشرية نقلة حضارية فريدة ومبهره في الفترة ما بين ظهور الإسلام في الجزيرة العربية وحتى مطلع عصر النهضة الغربية. إنه الإنسان الذى علم العالم درس الترجمة وكيفية الاستفادة من الحضارات الأخرى الأكثر تقدما وعقلانية. إنه الإنسان الذى استوعب نتاج الحضارات الأخرى ونجح في تجذيرها في بيئته العربية، وفي لغته كما نجح في تطويرها والإضافة إليها وإعادة تصديرها بعلوم جديدة وتقنيات مبتكرة إلى الأمم الأخرى.

إن هذا العمق الحضارى التاريخى للإنسان العربى هو الحقيقة المجردة التى لم نهدف من ذكرها إلى التغنى بأمجاد الماضى، وإنما نستهدف فقط التأكيد على أن الإنسان العربى ليس جامداً أو ليس صانعاً للتخلف أو مشارك فيه بإرادته، لأنه يمتلك بالفطرة وبالعمق التاريخى الإرادة الواعية القادرة على صنع التقدم. إنه يتقبل بطبيعته وبسماحة كل الآراء الأخرى وكل ما هو جديد ويستطيع التعامل معه بإيجابية وجدية إذا ماتوافرت أمامه عناصر هذا الإبداع والبيئة المشجعة عليه. وليس أدل على ذلك من ذلك النبوغ والتفرد الذى يحققه الإنسان العربى بمجرد أن يهاجر الى بيئة علمية متقدمة ودافعة إلى الإبداع والتفوق. فهو بمجرد أن يجد نفسه وسط هذه البيئة يمتلك أدواتها ويتعامل معها بإيجابية وقدرة تجعله يتفوق حتى على أصحاب هذه البيئة العلمية وصانعى أدواتها وتقنياتها. إنه بأدواتها وبما تهيئه له من حرية فى الإبداع واستقرار مادى ومعنوى يتفوق ويصبح أعلم العلماء وأشهر المتخصصين فى تخصصه.

إن الإنسان العربى ليس ابن التخلف وليس - كما يردد البعض بغباء يحسدون عليه - ممن ينحدرون من جينات وراثية أقل، غير قادرة على الإبداع والتفوق، وإنما هو على العكس من ذلك ابن تاريخ حضارى عريق، وهو قادر على أن يتقبل الجديد وأن يتعامل معه. وإذا كان قد مرت عليه أوقات أو عصور

تخلف فيها فإن ذلك لم يكن بفعل غيائه أو بفعل جموده وإنما كان بفعل عوامل عديدة أعاقته عن أن يواصل تقدمه الحضارى منها ما يتعلق بالانتهيارات الداخلية داخل بنية المجتمع العربى أو المسلم واستبداد حكامه.. إلخ. ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية كالغزوات الخارجية التى دمرت ما تبقى من بنية التقدم العلمى والتكنولوجى الموجودة، وساهمت بشكل حاسم فى تجذير التخلف وفرضت ثقافته على أبناء تلك المجتمعات المستعمرة، وشكلتها بقيم جديدة وفرضت عليها الدونية والتبعية للثقافة وللإقتصاد الغازى^(١٢).

وعلى ذلك فالإنسان العربى إذا ما أزيلت من أمامه المعوقات التى تعوق امتلاكه أدوات العصر ومناهجه وعلومه، وإذا ما تهيأت الظروف والبيئة الاجتماعية والعلمية المناسبة للانطلاق والتقدم، أقول إذا ما حدث هذا وذاك فإن الإنسان العربى قادر على أن يقبل التحدى وأن يحقق التقدم الذى ينشده فى كافة المجالات.

ولعل السؤال الآن: وماذا بعد أن يمتلك الإنسان العربى ثقافة التقدم، ويوصلها وبعد أن تتجذر وتستتبب فى واقعه؟!!

وهذا السؤال يعود بنا إلى ما بدأنا به هذه الفقرة، فقد قلنا إن ثقافة التقدم وتأصيلها وتجذيرها فى الواقع العربى وامتلاك أبنائه لها ليست غاية فى ذاتها، وإنما هى وسيلة لتنمية المجتمع

والاقتصاد المحلى وصولاً إلى الرخاء والسعادة وهما غاية أى فعل إنسانى.

وبالطبع فإننا استناداً إلى ما عرضنا له من قبل لا ندعو إلى تنمية تابعة لاقتصاديات الدول العظمى أيا كانت مغرياتها وأيا كانت مكاسبها السريعة أو الفورية؛ ففى ظل هذا النوع من التنمية يكون الثراء زائفاً، والمنتج المحلى غير قادر على منافسة المنتج الأصلى، إلى آخر ما يحذر منه المحذرون من المتخصصين. إن فى تلك التبعية الخضوع التام السلبي لما يكرس الهيمنة الغربية تحت حجج عولمة الاقتصاد وكونية الفكر والمعلومات، إلى آخر تلك الحجج التى يردها دعاة العولمة والدخول فى الإطار والنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى وإلا فالويل لنا والضياح لأموالنا والفقر ينتظرنا والتخلف حليفنا والخروج من التاريخ مصيرنا.

وهنا تكمن الإشكالية الحقيقية التى تواجه الباحث عن مصير التنمية فى العالم العربى؛ إذ لا يمكن رغم رفضنا لتبعية التنمية، ورغم رفضنا للهيمنة الاقتصادية الغربية وفرضها فرضاً على اقتصاديات العالم الثالث، ورغم رفضنا الدخول فى التكتلات الاقتصادية العالمية ولأنظمتها المالية والشركات عابرة القارات ولأنظمتها الاحتكارية. رغم كل ذلك فإن التنمية المستقلة لا يمكن أن تكون بعيدة أو منعزلة عما يجرى فى العالم المتقدم.

ولا يمكن أن نقيم قطيعة مطلقة معه، ولا يمكن أن تتم فقط بالتفوق داخل الذات والاستناد المطلق على الإمكانيات الداخلية!.

إن بين الدعوة إلى التبعية المطلقة والدخول في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وبين الاستقلال التام عنه والانكفاء المطلق على الذات حلاً نحن نبحث عنه ونود أن نكتشف معالمه ونحاول بلورة صورته فيما نطلق عليه اسم "التنمية المستقلة"^(١٣). ويمكن أن نقرب من المعنى الذي نقصده بالتنمية المستقلة على أساسين؛ أحدهما استبعادي، والآخر إيجابي بنائي. ولنوجز بعض تفاصيلهما في مايلي:

(أ) رفض المنظور الغربي للتنمية في الدول المتخلفة:

إن المفهوم الغربي للتنمية في المجتمعات الأخرى مبني على افتراض مؤداة أن اقتصاديات تلك الدول اقتصاديات موجهة من قبل الدولة والحكومة، تغلغل فيها فساد القطاع العام وهيمنته، بنظام إداري بيروقراطي معنوق لحرية الحركة، ونظام مالي مركزي تتحكم فيه البنوك المركزية التي تشرف عليها الدولة في هذه الدول!

وعلى ذلك يكون طريق الإصلاح من المنظور الغربي هو الذي من شأنه التقليل من تحكم الدولة وتفكيك القطاع العام والاتجاه إلى بيع شركاته للأفراد والمؤسسات والشركات

الخاصة، والاستناد على إدارة جديدة كفاء تؤمن بحرية التجارة... الخ.

وبالطبع فإن من المتصور في ظل هذا الاعتقاد، وفي ظل هذا الطريق واضح المعالم - من وجهة النظر الغربية - هو حدوث طفرة تنموية تعيد إلى الاقتصاد في هذه الدولة أو تلك التوازن المفقود، وتزيد بذلك فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص، وتزيد فرص الرخاء التي يمكن أن ينعم بها الأفراد في ظل الاقتصاد الحر وبالطبع فإن هذا التصور حينما يطبق على أرض الواقع لابد أن يصادفه الكثير من عوامل الفشل لأنه لم يراع خصوصيات وظروف كل بلد على حده فضلا عن أنه حتى إذا حقق النجاح فهو بالقطع سيظل نجاحا مؤقتا لأنه لم يستند على أرضية صلبة من التنمية الحقيقية.

وعلى كل حال، فإن المنظور الغربي للتنمية لا يستهدف في الأساس تلك التنمية الحقيقية في البلاد الأخرى لأنه يريد في النهاية أن تظل هذه البلاد الأخرى سواء سمينها بلاد الجنوب، أو دول العالم الثالث، أو الدول المتخلفة، أن تظل هذه البلاد تابعة للاقتصاد الغربي الرأسمالي وخادمة له. ومن شأن ذلك أن يجعل من هذه الدول دولا ذات اقتصاد تابع هامشي من ناحية، ومن ناحية أخرى يزيد ذلك من تشوه بنية الاقتصاد المحلي؛ إذ

ستتقرض صناعاته التقليدية وشركاته ذات رؤوس الأموال المحدودة لصالح الشركات متعددة الجنسيات - عابرة القارات. فضلا عن سيادة النمط الاستهلاكي على النمط الإنتاجي مما يخلخل التركيب الطبقي التقليدي في هذه البلاد، ويزيد من التفاوت في الدخول ويزعزع الأمن الاجتماعي والاستقرار الداخلي، ويقلل من الانتماء الوطني لدى فئات عديدة من المجتمع .. الخ.

ولاشك أن كل تلك النتائج السلبية المترتبة على تبنى هذا المنظور الغربي للتنمية وعلى العمل وفقا له تجعل منه منظورا مرفوضا ينبغي أن نحذر منه كل الحذر! فهو في النهاية المنظور الذي يحول دون قيام أى تنمية مستقلة داخل الوطن العربي ويساعد أكثر على "حماية الوضع السياسى الانفصالى ويدفع إلى التوترات بين المناطق والطبقات داخل هذا الوطن" على حد تعبير د. فوزى منصور^(١٤).

(ب) الأسس الموضوعية للتنمية العربية المستقلة:

١ - الاعتماد على الإمكانيات الذاتية للمحلية القومية:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن فيما يتعلق بالتنمية المستقلة هو المطالبة بالاستثمار الأمثل لكل الإمكانيات المحلية بشرية كانت أو مواد خام أو رؤوس أموال أو خلافة. ومن المسلم به أن العالم العربي غنى بمثل هذه الإمكانيات فلدنيا العلماء الكفاء في

الداخل والخارج فى مختلف التخصصات ولدينا العمالة الماهرة المدربة والتي يمكن أن نعيد تأهيلها فى أى وقت نشاء ولأى شىء نشاء طالما توفرت الإمكانيات التقنية والمادية اللازمة لذلك. ولدينا الكوادر الفنية المدربة فى مختلف البلدان العربية.

وباعتراف معظم الاقتصاديين العالميين لدينا الموارد والمواد الخام التى تكفى للاعتماد على الذات فيما يتعلق بالأمن الغذائى وتوفير الحاجات الضرورية للشعوب العربية. فلدينا الأرض الخصبة فى بعض الأقطار العربية وهى غير مستغلة كما ينبغى، ولدينا الموارد المائية الكافية والمتاحة، ولدينا الصحراء الشاسعة التى لم تستغل حتى الآن. ولدينا إمكانيات هائلة فيما يتعلق بالسياحة والفندقة والآثار. ولدينا المواد التعدينية الوفيرة وعلى رأسها البترول والذهب والنحاس وغيرها.

ولدينا مع هذا وذاك رؤوس الأموال الكافية لو أحسن استغلالها واستثمارها فى المشروعات الإنتاجية وليس استثمارها فى البنوك الأوروبية والأمريكية والبورصات الغربية. إن رأس المال العربى ينبغى أن يعاد ليستثمر فى وطنه وليس فى البلاد الأوروبية وأمريكا.

والحقيقة الناصعة التى يعيها الجميع دون أن يعملوا بجدية وفقا لها هى "أن الإمكانيات العربية كافية كأساس أولى خام للتكامل الاقتصادى العربى". وهذه الحقيقة تضع الإنسان العربى

والحاكم العربي والاقتصادي العربي والمنقف العربي ... الخ. تضع الجميع أمام مسؤوليتهم الوطنية وأمام ضمائرهم الحية التي ينبغي أن ترفض حالة التردى والتخلف والتبعية، وتقبل على العمل الوجدوى ليس كشعارات براقة بلا مضمون، وإنما كفعل واقعى ملموس.

فالمعروف اقتصاديا "أنه كلما اندمجت كيانات جغرافية كانت منفصلة من قبل من الناحية الاقتصادية، زادت قدرة الكيان الموحد الجديد على الاستفادة من المواد المتنوعة التى توضع تحت تصرفه واتسعت سوق منتجاته، وتمتع الكيان الجديد بمزايا التكامل الاقتصادى الأخرى المألوفة"^(٦٥). إذن ما الذى يحول دون تحول البلاد العربية من كيانات اقتصادية متفرقة إلى كيان اقتصادى واحد أكثر قدرة على الاعتماد على الذات وأكثر قدرة وقوة على التعامل مع الكيانات الاقتصادية الأخرى الكبرى فى العالم مثل السوق الأوروبية الموحدة، أو أمريكا، أو التجمعات الاقتصادية لدول شرق أسيا؟! سؤال محير وملّ الجميع من إعانته وتكراره والحديث عنه!!.

٢ - ضرورة وجود آلية محددة للتكامل الاقتصادى العربى:

نحن نعرف مسبقا أن الخطاب العربى منذ ثورة يوليو المصرية فى عام ١٩٥٢م زخر بالحديث عن الوحدة العربية

وعن ضرورة التكامل العربى فى كل المجالات وسياسيا واقتصاديا على وجه الخصوص. ونعلم مسبقا أن هناك آليات محددة اتفق عليها داخل مؤسسة الجامعة العربية - وهى مؤسسة وحدوية عربية - لهذا التكامل الاقتصادى أبرزها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجالس أخرى عديدة. لكن المشكلة تكمن فى أن هذه الآليات لاتزال مجرد اتفاقات ورقية نظرية لم تجد طريقها بعد للتنفيذ. والأمر لم يقتصر على الاتفاقات العربية على مستوى الجامعة العربية ككل، وإنما انسحب أيضا على التجمعات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجى، ومجلس الوحدة المغاربية، والتكتل المصرى - السورى الخليجى .. الخ. فكلها مجالس جيدة التوجهات وقادرة على أن تكون نواة لاتحاد اقتصادى عربى على الأقل. لكنها بعد لم تصبح كذلك على مستوى التجمعات التى أقامتها وكل ماخرج عنها من قرارات فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى لايجاد طريقه الجدى للتنفيذ الفعلى. هذا هو الواقع المؤلم الذى تعيشه البلاد العربية التى تطمح إلى التنمية والتقدم وتملك الكثير من إمكانياته وأدواته لكنها قاصرة عن أن تستفيد منها أو تستغلها!!.

والمعوقات معروفة ولا تخفى على أحد، فهى صراع المصالح بين هذه البلاد، وصراع السياسة والحرص على التقوقع خوفا من الآخر العربى!، والخوف فى النهاية على الملكيات

والثروات، من أن تذوب لصالح العرب جميعا وليس لصالح أصحابها وتحقيق مصالحهم الذاتية دون مصالح شعوبهم ومصصلحة الرخاء العربى ككل. إن افتقاد الزعامات العربية إلى الإخلاص العربى فى العمل الواحدى سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو خلافه هو مرتبط الفرس وهو المعوق الأساسى، لأننى أعتقد أن الشعوب العربية متحابة ومدركة تماماً أن مصلحتها فى التكتل والاتحاد وليس فى الفرقة والقطيعة.

خلاصة القول فى هذا الأمر هو أنه إذا خلصت النوايا العربية وخاصة نوايا الزعماء والنخب العربية، فإن إمكانيات التكامل موجودة ولا يهم بعد ذلك صورة الآلية التى يمكن أن يتفق عليها لتكون صالحة للعمل الفورى سواء كانت سوقا عربية مشتركة، أو تكتل اقتصادى عربى، أو وحدة اقتصادية عربية! فالمهم هو تمكين هذه الآلية العربية للعمل بجدية نحو الاستفادة القصوى من هذه الإمكانيات العربية دون وضع العراقيل أمامها ودون خوف على المصالح الذاتية الأنانية من الضياع فى ظل التكتل العربى المنشود والذي لم يعد أمام العرب بديلا عنه فى عصر التكتلات الاقتصادية الدولية وفى ظل محاولات عولمة الاقتصاد.

ولقد لخص د. فوزى منصور إمكانيات التنمية المعتمدة على الذات عربيا فقال: " إن الموارد المنتظر تكاملها موزعة الآن على أجزاء الوطن العربى المنفصلة بصورة غير متكافئة للغاية؛ فبعض البلدان تملك أراضى زراعية وفيرة بينما السكان مبعثرون للغاية على مساحتها ولا تملك سوى القليل جداً من رأس المال لزراعتها. وهناك بلدان أخرى كثافتها السكانية كبيرة ولكن ما تملكه من الموارد الطبيعية ورأس المال أقل نسبيا مما يلزم لجعل العمل منتجا بدرجة كافية. وهناك مجموعة ثالثة من البلدان قد توجد فيها وفرة كبيرة من مورد طبيعى معين يسهل تحويله إلى مورد رأسمالى مثل النفط، لكن هذه المجموعة تفنقر إلى الموارد الطبيعية أو البشرية الأخرى التى يتكامل رأس المال معها، وهكذا. ومن الواضح أن تدفق الموارد بلا عائق بين هذه الأقطار هو وحده الذى يمكن أن يحقق استخدامها كلها على الوجه الأمثل، ويفضى إلى تطور ضخم فى قوى الإنتاج المحلية. ويحول فى الوقت ذاته دون استخدام مقادير كبيرة للغاية من أحد الموارد الإنتاجية وهو النفط — سواء فى حالته الطبيعية كسلعة للتصدير أم فى شكله المحول كـرأس مال — فى جزء واحد من الوطن العربى ذى قدرة استيعابية شديدة المحدودية، كما يقضى على ندرته فى أجزاء أخرى تحتاج إليه وتحسن استخدامه، ويمنع استخدامه كأداة لسيطرة النظام الرأسمالى العالمى على الوطن جميعه كما هو الحال الآن ^(٦٦)."

تلك هي إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي التي نتيج على حد تعبير د. فوزى منصور إقامة "الحياة الاقتصادية المشتركة"^(٦٧). وكل ما يتطلبه الأمر بعد ذلك هو أولاً: تأسيس المشكلة بتوفير الإرادة السياسية المساندة والداعمة بكل قوة لإنشاء هذا التكتل وإقامة الحياة الاقتصادية المشتركة. وثانياً: وجود تخطيط حقيقى قوى وفعال، وهذا التخطيط القوى والفعال " ليس هو ذلك الذى يتم عن طريق السيطرة على كميات اقتصادية وإنما من خلال حفز الفعل الاقتصادى فى مسار عقلانى سواء من حيث تخصيص الموارد أو من حيث توزيع ناتج عملية النمو المحقق"^(٦٨)، والتخطيط القوى الفعال هو فى اعتقادنا كما فى اعتقاد المتخصصين التخطيط الاستراتيجى وليس التخطيط التقليدى وذلك لأن التخطيط الاستراتيجى يركز على الجانب الاستشرافى للمستقبل دون الاستناد كثيراً على الماضى أو الحاضر، وإن أخذ القائمون عليه إنجازات الماضى أو الحاضر فى الحسبان فإنهم لا يجعلونها قيماً على تصور المستقبل الذى ينبغى العمل على تحقيق الغايات المرجوة فيه. كما أن التخطيط الاستراتيجى يولى أهمية أكبر " للتنفيذ" وليس فقط لتحديد الأهداف ومن ثم فهو يعطى اهتماماً كبيراً " لإجراءات" تعبئة الموارد وتجهيز المؤسسات القادرة على التنفيذ، كما أن هذا التخطيط الاستراتيجى عملية لا تكتمل أبداً

فهى تتجدد باستمرار من خلال التقييم المتواصل للتعامل بكفاءة مع المتغيرات المستحدثة^(٦٩).

ولاشك أن نقطة البداية التى ينبغى أن نشغلنا فى هذا التخطيط القوى الفعال فى بناء المؤسسة القائمة على أمر الوحدة أو التكامل الاقتصادى العربى هى وجود الإدارة الكفاء القادرة أولا على عمل هذا التخطيط الاستراتيجى المستمر للعمل الاقتصادى العربى، وعلى تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر إجراءات وآليات ومشروعات وتنظيمات محددة.

٣ - ضرورة وجود " الإدارة الكفاء" للتنمية العربية:

لقد قلنا فيما سبق إن الإدارة الكفاء ضرورة وركيزة أساسية لأى عمل تنموى، وهى هكذا فى الدول المتقدمة، ولا يستطيع أحد أن يكابر أو يشكك فى أن أكبر ركائز التقدم الأمريكى فى مختلف المجالات هو توافر تلك الإدارة الكفاء القادرة على التخطيط السليم والتنفيذ السريع بتسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة فى مختلف المجالات لدرجة أن هذه الإدارة الكفاء فى تلك المجتمع المتقدم أصبحت تحلم بعبور القارة الأمريكية إلى أوروبا وإلى مختلف دول العالم شرقه وغربه. وقد نجحت إلى حد بعيد فى ذلك وليس أدل على هذا النجاح من وجود تلك الشركات عابرة القارات - متعددة

الجنسيات! وليس أدل على ذلك أيضاً من اجتذاب أبرع وأبرز المتخصصين فى مختلف المجالات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإخالهم ضمن المنظومة الأمريكية علمياً واقتصادياً ليساهموا فى ذلك التقدم نحو السيطرة الأمريكية على العالم بما فيه دولهم التى جاءوا منها والمفترض أنهم ينتمون إليها.

والأمر لا يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فالإدارة المؤهلة الناجحة وراء كل المؤسسات العالمية الكبرى فى مختلف أرجاء العالم المتقدم.

ولذلك فإن البعض يعتبر أن "إدارة الاقتصاد الوطنى هى محور المحاور فى أى مشروع تنموى .. فالتنمية الفعلية فى ظل النظام العالمى الجديد وقبله تحتاج إلى طليعة إدارية متميزة هى إداريو التنمية رجالاً ونساء الذين يستوعبون مفاهيم التنمية الفعلية ومنطلقاتها ومركزها والوسائل والأسباب الكفيلة بتحقيق أهدافها. وهم بطبيعة الحال يفترض أن يكونوا مستوعبين للمعطيات والمستجدات على الصعيد الداخلى وكذلك على الصعيد العالمى، ومواكبين لها مواكبهم للتطور المعرفى الذى يصتب مباشرة فى الارتقاء بالأداء التنموى" (٧٠).

ومادام ذلك كذلك، فإن إداري المؤسسات التنموية العربية في الأقطار العربية كل على حده، أو على المستوى القومي الذين يفترض أن يديروا المؤسسات الوحشية ينبغي أن تكون إدارة مؤهلة وقادرة على الاستجابة لكل المتغيرات المحلية والدولية في ظل نموذج التنمية المستقلة الذي لا يقيم القطيعة مع النظم أو التكتلات الاقتصادية الأخرى ويستفيد من التعامل معها بقدر ما يفيدها.

إن الأمر إن يتطلب إصلاح إداري واسع المدى في مختلف الأقطار العربية لا يكفي بكونه - على حد تعبير د. أسامة - ردة فعل لمواجهة بعض المشاكل أو المآزق الإدارية بحيث تتمحور حول هدف صغير هو تبسيط الإجراءات، بل ينبغي أن يحدث " تغيير في السلوك الإداري نفسه مرتبط ببرنامج أوسع يتناول تغيير السلوك على الصعيد المجتمعي^(٧١)".

وهذا ما ألمحنا إليه في ضرورة تطوير التعليم والبحث العلمي وتغيير نمط الثقافة السائدة في المجتمع لتصبح ثقافة التقدم الباعثة على العمل الجاد والتخطيط العلمي القادر على الإبداع في مواجهة المتطلبات المتغيرة والمتجددة للمجتمع. فتطوير الإدارة وتحويلها من إدارة وظيفية تقليدية، إلى إدارة تعتمد على التخطيط الاستراتيجي وتستخدم أحدث الوسائل المتجددة في

التنفيذ، مسألة في غاية الأهمية. وهي رغم أهميتها قد غابت عنا كثيراً^(٧٢)، ومن الضروري الآن أن نهتم بها ونوليها العناية اللازمة لأنها كما سبق وأشارت مسألة جوهرية في التنمية وصناعة التقدم.

هوامش البحث الثالث

(١) انظر: قاموس علم الاجتماع الذى حرره وراجع د. محمد عاطف غيث، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م، مادة "ثقافة"، ص ١١٠.

(٢) نقلا عن: نفس المصدر السابق، ص ١١٠.

و راجع: E. Taylor: Primitive Culture, London, John Murray 1871.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه، ص ١١٠ - ١١٠.

(٥) د. حامد عمار: في بناء البشر - دراسات في التغير الحضارى والفكر التربوى، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، سرس اللبان ١٩٦٤م، ص ١٩.

(٦) د. حليم بركات: المجتمع العربى المعاصر - بحث استطلاعى اجتماعى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٥م، ص ٣٢١.

(٧) ميكل تومبسون وريتشارد إليس وآرون فيلدافسكى: نظرية الثقافة، ترجمة د. على سيد الصاوى، مراجعة وتقديم د. الفاروق زكى يونس، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٣) الكويت ١٩٩٧م، مقدمة المراجع ص ٩.

(٨) د. إحسان عباس: الأصالة فى للثقافة القومية المعاصرة، المستقبل العربى، السنة الثالثة، العدد ٢٥ مارس ١٩٨١م، ص ٦-١٩.

نقلا عن: د. حليم بركات: نفس المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(٩) د. حليم بركات: نفس المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(١٠) نفسه.

(١١) نفسه.

١٢) انظر: عبد الله العروى: ثقافتنا في ضوء التاريخ، دار التنوير للطباعة والنشر والمركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٣م، ص ١٧٤.

١٣) د. حليم بركات: نفس المرجع، ص ٣٢٣.

R. Firth: Elements of Social Organization, London, Watts, (١٤ 1951, p. 27.

نقلا عن: قاموس علم الاجتماع، ص ١١١.

١٥) د. أسامة عبد الرحمن: تنمية التخلف وإدارة التنمية، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية - سلسلة الثقافة القومية (٣٢)، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧م، ص ١٥.

١٦) نفسه، ص ١٦.

١٧) نفسه.

١٨) نفسه، ص ١٧.

وانظر أيضاً على خليفة الكواري: تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنقط في بلدان مجلس التعاون)، بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م، ص ٢٦٠.

١٩) د. حامد عمار: نفس المرجع السابق، ص ٣٣.

٢٠) انظر: كتاب "نظرية الثقافة"، سبق الإشارة إليه، مقدمة الترجمة العربية، ص ١١.

٢١) ج.ب بيرى: فكرة التقدم، ترجمة عارف حذيفة، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٨٨، ص ٣٤.

٢٢) نفسه، ص ٣٦.

وانظر أيضاً: د. حازم الببلاوى: على أبواب عصر جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٧م، ص ٢٨٠ ومابعدھا.

(٢٣) انظر: M. Ginsberg: The Idea of Progress, a Revolution, London 1953, p.68.

نقلا عن: قاموس علم الاجتماع السابق الإشارة إليه، ص ٣٥٣.

(٢٤) قاموس علم الاجتماع، سبق الإشارة إليه، ص ١١٣.

(٢٥) د. أحمد مجدى حجازى: علم اجتماع الأزمة - رؤية نقدية للنظرية الموسيولوجية، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٢م، ص ١٥٤.

(٢٦) انظر: نفس المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٢٧) د. أحمد زايد: خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، دار القراءة للجميع، دولة الإمارات العربية - دبى، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ص ١٩٦.

(٢٨) نفسه، ص ١٩٥.

(٢٩) نفسه، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٣٠) نفسه، ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٣١) نفسه، ص ١٩٥.

(٣٢) د. أحمد مجدى حجازى، نفس المرجع السابق، ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٣٣) نفسه، ص ١٧٦.

(٣٤) نفسه.

(٣٥) شوقى جلال: مقمنة ترجمة لكتاب: لماذا يتفرد الإنسان بالثقافة؟ الثقافات

البشرية: نشأتها وتنوعها، تأليف مايكل كارينرس، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٩)، الكويت، يناير ١٩٩٨م، ص ٨.

- (٣٦) د. حسن حنفى: هموم الفكر والوطن — الفكر العربى المعاصر (الجزء الثانى)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م، ص ٥٤٦.
- (٣٧) القرآن الكريم، سورة التوبة، آية ١٠٥.
- (٣٨) نفسه، سورة آل عمران، آية ١٩٥.

وانظر الآيات الحاضرة على العمل ومكانة العاملين فى الإسلام وجزاء غير العاملين والمفسدين فى أعمالهم، فى " المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" الذى وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الشعب، القاهرة بدون تاريخ، ص ٤٨٣ - ٤٨٨.

- (٣٩) د. حسن حنفى، نفس المرجع السابق، ص ٥٤٥.

(٤٠) نفسه، ص ٥٤٦.

- (٤١) د. حامد ربيع: الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإرادة التكامل القومى، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٧٩.
- (٤٢) نفسه.

- (٤٣) د. حامد عمار: نفس المرجع السابق، ص ٣٨.

- (٤٤) د. سليمان حزين: مستقبل الثقافة فى مصر العربية، دار الشروق، القاهرة — الطبعة الأولى ١٩٩٤م، ص ١٩٤.

وانظر فى نفس الكتاب للتقارير القيمة التى أعدها المؤلف لتناقش داخل مجالس تطوير التعليم فى مصر ومنها:

- (١) مشروع باصلاح جذرى للتعليم فى مصر العربية، ص ١٩٣ وما بعدها.
- (٢) دور التعليم فى تنمية الفكر القومى فى مصر المستقبل، ص ١٦٩ وما بعدها.
- (٣) نحو استراتيجية مستقبلية للتعليم فى مصر العربية، ص ٢٣٩ وما بعدها.

(٤٥) د. زكى نجيب محمود: تجديد الفكر العربى، دار الشروق، الطبعة الثامنة، القاهرة ١٩٨٧م، ص ٢٢٤.

(٤٦) نفسه، ص ٢٥٣.

(٤٧) د. زغلول راغب النجار: قضية التخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر، سلسلة كتاب الأمة (٢٠) - الدوحة ١٩٨٨م، ص ٨٣ - ٨٤.

(٤٨) نفسه.

وراجع ما كتبناه عن هذه القضية فى: العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد الثقافة، مجلة المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - العدد (٢٠٠) - ١٠ - ١٩٩٥م، ص ص ١١٦ - ١٣٦.

(٤٩) انظر د. مصطفى النشار: نفس المرجع السابق، ص ص ١٢١ - ١٢٦.

(٥٠) نفسه، ص ١٢٧ وما بعدها.

(٥١) د. طيب تيزينى: فى السجال الفكرى الراهن، دار الفكر الجديد، بيروت ١٩٨٩م، ص ٩١.

(٥٢) د. أسامة عبد الرحمن: نفس المرجع، ص ٢٠.

(٥٣) انظر: د. مصطفى النشار، نفس المرجع السابق، ص ١٣١ - ١٣٦.

(٥٤) انظر فى ذلك ما كتبناه عن مشكلة الأصالة والمعاصرة فى: د. مصطفى النشار: مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م، ص ١٧٩ وما بعدها.

وراجع فى ذلك مؤلفات د. زكى نجيب محمود وخاصة: المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى، دار الشروق بالقاهرة وبيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٧م، وفى تحديث الثقافة العربية، دار الشروق ١٩٨٧م. ومؤلفات د. محمد عابد الجابرى خاصة: "نحن والتراث - قراءات معاصرة فى تراثنا الفلسفى"، دار

الفارابي - بيروت. و"إشكاليات الفكر العربي المعاصر" مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٠م. ومؤلفات د. حسن حنفي خاصة: "التراث والتجديد - موقفنا من التراث القديم"، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٠م. و"قضايا معاصرة - الجزء الأول - في الفكر العربي المعاصر"، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٧٦م.

٥٥) انظر تفاصيل أكثر حول للنتائج السلبية لعلاقة المثقف العربي بالغرب في: محمد أحمد إسماعيل على: دور المثقفين في التنمية السياسية - دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، جـ (١)، بدون دار للنشر، القاهرة ١٩٨٥م، ص ١٣٤ - ١٣٩.

٥٦) انظر: نفس المرجع السابق، ص ١٣٩ - ١٤٠.

٥٧) انظر ماكتبه الدكتور مجدى عبد الحافظ في مقدمات كتابه: جمال الدين الأفغانى وإشكاليات العصر، الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ١٩٩٧م، ص ٣١.

وانظر أيضاً ما كتبه الأستاذ محمود أمين العالم في كتابه: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربى، القاهرة - للطبعة الأولى ١٩٩٦م، ص ٣٠.

٥٨) انظر: عبد الله العروى: نفس المرجع السابق، ص ٢٠٥.

٥٩) انظر: محمود أمين العالم: نفس المرجع السابق وخاصة مدخل الكتاب الذى جاء جميعه بعنوان " الفكر العربى بين الخصوصية والكونية".

٦٠) تاكلشى هياشى وشوجاويتو: استراتيجية للبحث العلمى والتكنولوجيا: أهمية التجربة اليابانية، ورقة قدمت إلى ندوة " السياسات للتكنولوجيا فى الأقطار العربية" التى نظمتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة

- بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥م، ص ٤٠٩ - ٤١٠.
- ٦١) انظر في ذلك ما كتبه: على حرب في بحث له عنوانه " العربي بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوجداني"، نشر ضمن عدد خاص أصدرته مجلة عالم الفكر الكويتية بعنوان " الفكر العربي المعاصر، تقييم واستشراف"، العددان الثالث والرابع من المجلد السادس والعشرين، يونية ١٩٩٨م، ص ١٥٩ - ١٦١.
- وانظر أيضا ما كتبه د. حلیم بركات في نفس المرجع السابق، ص ٤٥٨ - ٤٦٠.
- ٦٢) انظر: تفصيلات أخرى عن أسباب تخلفنا العلمي وللتقني في بحثنا: " العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد الثقافة"، سبق الإشارة إليه، ص ١١٨ - ١٢٦.
- وانظر أيضا ما كتبناه عن الأسباب الفكرية والتاريخية لمشكلات الفكر العربي المعاصر في:
- محل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٧٥ - ١٧٧.
- وانظر أيضا ما كتبه علماء الاجتماع والاقتصاد عن أخطار نظرية التبعية على اقتصاديات ومجتمعات الدول التابعة.
- انظر على سبيل المثال: يوسف صايغ: التنمية العvisية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢م.
- إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩م.

د. أحمد مجدى حجازى: علم اجتماع الأزمة، سبق الإشارة إليه، ص ١٥٢ وما بعدها

د. حليم بركات: المجتمع العربى المعاصر، سبق الإشارة إليه، ص ٤٥٠ وما بعدها

د. مصطفى عبد الغنى: الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٨م.

٦٣) فى الحقيقة أننا لسنا أصحاب هذا المصطلح وإن كنا نحاول تطوير مفهوم خاص حوله. فالمصطلح شائع لدى بعض الباحثين والمنظرين الاقتصاديين والاجتماعيين العرب. انظر منهم على سبيل المثال:

د. سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥م.

د. أسامة عبد الرحمن، نفس المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٢٢، ص ٣٢.

د. فوزى منصور: خروج العرب من التاريخ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، طبعة دار الفارابى، بيروت ١٩٩١م، ص ١٩٤.

٦٤) انظر: د. فوزى منصور، نفس المرجع السابق، الترجمة العربية، نفس الصفحة.

٦٥) نفسه، ص ١٩٢.

٦٦) نفسه، ص ١٩٢ - ١٩٣.

٦٧) نفسه، ص ١٩٣.

٦٨) د. محمد السيد سعيد: المواقف الفكرية نحو التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى العالم العربى، مجلة عالم الفكر الكويتية، العددان الثالث والرابع - المجلد السادس والعشرون، يونية ١٩٩٨م، ص ٢٩٩.

٦٩) انظر: د. محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، فبراير ١٩٩٨م، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

٧٠) د. أسامة عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

٧١) نفسه، ص ٢٢٨.

٧٢) لننتذكر هنا أن عشرات الآلاف من الخريجين الذين تخرجهم كليات الإدارة والتجارة في مصر أو في الأقطار العربية الأخرى ليس دلالة على أننا قد وصلنا إلى وجود الإداري الناجح بهذه المواصفات المتطورة التي نقصدها هنا. [انظر في ذلك ما يقوله محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الواحد والعشرون: ورقة في حوار القاهرة، دار الشروق ١٩٩٤م، ص ٧. نقلا عن: د. أسامة عبد الرحمن، نفس المرجع، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

وانظر في ذلك ما قاله أيضا: د. محمد السيد سعيد في "العرب والمتغيرات العالمية"، ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي العربي الأول، تونس ٣ - ٥ مارس ١٩٩٠م. نقلا عن نفس المرجع السابق، ص [٢٣٦ - ٢٣٧].

قائمة بأهم المصادر والمراجع للمبحث الثالث

(أ) المصادر والمراجع العربية:

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ.
- (٣) د. إبراهيم العيسوي : قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩م.
- (٤) د. إحسان عباس : الأصالة في الثقافة القومية المعاصرة، مجلة "المستقبل العربي"، السنة الثالثة، العدد (٢٥) مارس ١٩٨١م.
- (٥) د. أحمد زايد : خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري، دار القراءة للجميع، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي ١٩٩٢م.
- (٦) د. أحمد مجدى : علم اجتماع الأزمة — رؤية نقدية للنظرية حجازي السوسيلوجية، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٢م.
- (٧) د. أسلمة عبد الرحمن : تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٧م.
- (٨) بيري ج.ب : فكرة التقدم، ترجمة عارف حديف، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٨٨م.
- (٩) د. حازم الليلاوي : على أبواب عصر جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب — مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٧م.

- (١٠) د. حامد ربيع : الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣م.
- (١١) د. حامد عمار : في بناء البشر - دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سمس اللبان ١٩٦٤م.
- (١٢) د. حسن حنفي : هموم الفكر والوطن - الفكر العربي المعاصر (الجزء الثاني)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.
- (١٣) د. حسن حنفي : التراث والتجديد - موقفنا من التراث القديم، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٠م.
- (١٤) د. حسن حنفي : قضايا معاصرة - الجزء الأول - في الفكر العربي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٦م.
- (١٥) د. حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر - بحث استطلاعي لاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية - بيروت ١٩٨٥م.
- (١٦) د. زغلول راغب : قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، سلسلة كتاب الأمة (٢٠)، الدوحة ١٩٨٨م.
- (١٧) د. زكي نجيب محمود : تجديد الفكر العربي، دار الشروق، الطبعة الثامنة - القاهرة وبيروت ١٩٨٧م.
- (١٨) د. زكي نجيب محمود : المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري، دار الشروق، الطبعة الرابعة، القاهرة وبيروت ١٩٨٧م.

- ١٩) د. زكى نجيب محمود : في تحديث الثقافة العربية، دار الشروق، القاهرة وبيروت ١٩٨٧م.
- ٢٠) د. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة - المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥م.
- ٢١) د. سليمان حزين : مستقبل الثقافة في مصر العربية، دار الشروق، القاهرة بيروت ١٩٩٤م.
- ٢٢) د. طيب تيزيني : في السجال الفكرى الراهن، دار الفكر الجديد، بيروت ١٩٨٩م.
- ٢٣) عبد الله العروى : ثقافتنا في ضوء التاريخ، دار التنوير للطباعة والنشر والمركز الثقافى العربى، بيروت - الدار البيضاء ١٩٨٣م.
- ٢٤) د. على حرب : العربى بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوحوى، نشر ضمن عدد خاص أصدرته مجلة " عالم الفكر"، المجلد السادس والعشرون - العددان الثالث والرابع، يونيه ١٩٩٨م.
- ٢٥) د. على خليفة الكوارى : تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغييرات المصاحبة للنقط فى بلدان مجلس التعاون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦م.
- ٢٦) د. فوزى منصور : خروج العرب من التاريخ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، دار الفارابى، بيروت ١٩٩١م.
- ٢٧) مايكل كارينرس : لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟ الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها، ترجمة شوقى جلال، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٩)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٨م.

- (٢٨) محمد أحمد : دور المثقفين في التنمية السياسية — دراسة
إسماعيل على
نظرية مع التطبيق على مصر (الجزء الأول)،
بدون دار للنشر، القاهرة ١٩٨٥م.
- (٢٩) د. محمد السيد عبد : الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم
السلام المعرفة (٢٣٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب، الكويت ١٩٩٨م.
- (٣٠) د. محمد السيد : للمواقف الفكرية نحو التحولات الاقتصادية
الاجتماعية في العالم العربي، مجلة "عالم الفكر"
عدد خاص بعنوان "الفكر العربي المعاصر- تقييم
واستشراف"، المجلد السادس والعشرون، العددان
الثالث والرابع، الكويت ١٩٩٨م.
- (٣١) محمد حسنين هيكل : مصر والقرن الواحد والعشرون، ورقة في حوار
القاهرة، دار الشروق، القاهرة وبيروت ١٩٩٤م.
- (٣٢) د. محمد عابد : نحن والتراث — قراءات معاصرة في تراثنا
الفلسفي، دار الفارابي، بيروت، بدون تاريخ.
- (٣٣) د. محمد عابد : إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز
البحر للدراسات للوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت
١٩٩٠م.
- (٣٤) د. محمد عاطف : قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م.
- (٣٥) محمود أمين العالم : الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار
المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٦م.
- (٣٦) د. مجدى عبد : جمال الدين الأفغاني وإشكاليات العصر، صدر
عن المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٧م.

- (٣٧) د. مصطفى النشار : العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد الثقافة، مجلة "المستقبل العربي" (٢٠٠)، أكتوبر ١٩٩٥م.
- (٣٨) د. مصطفى النشار : مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.
- (٣٩) د. مصطفى عبد الغنى : الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٨.
- (٤٠) د. ميكل تومبسون : نظرية الثقافة، ترجمة د. على سيد الصاوى، (ومجموعة من مراجعة وتقديم د. الفاروق زكى يونس، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٣)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت يولية ١٩٩٧م.
- (٤١) د. يوسف صايغ : التنمية العصبية - من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢م.

(ب) المصادر والمراجع الأجنبية:

- 43- Firth R.: Elements of Social Organization, London - Watts 1951.
- 44-Ginsberg M.: The Idea of Progress, a Revolution, London 1953.
- 45 - Taylor E.: Primitive Culture, John Murray, London 1871.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	٥
تصدير	٧

المبحث الأول

محددات أولية لفلسفة الثقافة

- ١- ماهية الثقافة ١٥
- ٢- خصائص الثقافة المتحضرة ١٩
- ٣- آليات الثقافة المتحضرة ٢٤
- ٤- بنية الثقافة المتحضرة ٣٣

المبحث الثاني

العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة

- ١- مفهوم العولمة ٣٩
- ٢- آليات العولمة ٤٢
- ٣- مفهوم العولمة الثقافية ٤٩
- ٤- بين ثقافة العولمة واقتصاد العولمة ٥٣
- ٥- عوائق العولمة الثقافية ٥٨
- هوامش ومراجع المبحث الثاني ٦٨

المبحث الثالث الثقافة والتقدم

- تمهيد ٧٣
- أولاً: محددات منهجية ٧٥
- ثانياً: مفهوم الثقافة والتنمية ٧٨
- (أ) مفهوم الثقافة ٧٨
- (ب) مفهوم التنمية ٨٥
- ثالثاً: صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتقدمة ٩١
- (أ) المقصود بالتقدم ٩١
- (ب) سمات الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتقدمة .. ٩٢
- رابعاً: صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتخلفة ١٠٢
- (أ) المقصود بالتخلف ١٠٢
- (ب) سمات الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتخلفة .. ١٠٦
- خامساً: من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم ١٢٧
- (أ) توافر الإرادة السياسية للتحويل نحو ثقافة التقدم .. ١٢٨
- (٢) إصلاح النظم التعليمية بشكل جوهري أو تعديل فلسفة التعليم ١٣٢

- (٣) دعم البحث العلمى ونشر الثقافة العلمية ١٤١
- (٤) إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة ١٤٨
- سادساً: من ثقافة التقدم إلى التنمية المستقلة ١٧٤
- (أ) رفض المنظور الغربى للتنمية ١٧٩
- (ب) الأسس الموضوعية للتنمية العربية المستقلة ١٨١
- ١- الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المحلية والقومية ١٨١
- ٢- ضرورة وجود آلية محددة للتكامل ١٨٣
- الاقتصادى العربى ١٨٣
- ٣- ضرورة وجود الإدارة الكفاء للتنمية العربية ١٨٨
- هوامش المبحث الثالث ١٩٢
- قائمة بأهم المصادر والمراجع للمبحث الثالث ٢٠١
- (أ) المصادر والمراجع العربية ٢٠١
- (ب) المصادر والمراجع الأجنبية ٢٠٥

كتب اخرى للمؤلف

- (١) فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها فى الفلسفة الإسلامية والغربية:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤م.
- صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة مدبولى بالقاهرة، القاهرة ١٩٨٨م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٧م.
- (٢) نظرية المعرفة عند أرسطو:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار، القاهرة ١٩٨٧م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الدار، القاهرة ١٩٩٥م.
- (٣) نظرية العلم الأرسطية - دراسة فى منطق المعرفة العلمية عند أرسطو:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار، القاهرة ١٩٩٥م.
- (٤) فلاسفة أيقظوا العالم:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٨م.
- صدرت الطبعة الثانية عن دار الكتاب الجامعى - العين - الإمارات ١٩٩٠م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٨م.
- (٥) نحو تأريخ جديد للفلسفة القديمة - دراسات فى الفلسفة المصرية واليونانية:
- صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام، القاهرة ١٩٩٢م.

- صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٧م.
- (٦) نحو رؤية جديدة للتاريخ الفلسفي باللغة العربية:
- صدرت الطبعة الأولى عن مكتبة مديولى بالقاهرة ١٩٩٣م.
- (٧) مدرسة الإسكندرية الفلسفية بين التراث الشرقى والفلسفة اليونانية:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة ١٩٩٥م.
- (٨) فلسفة التاريخ. معاضها ومذاهبها:
- صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام، القاهرة ١٩٩٥م.
- (٩) التفكير الفلسفي للصف الثالث الثانوى الألبى (بالاشتراك):
- وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة - دار الغرير للطباعة والنشر، دى ١٩٩٥م.
- (١٠) التفكير المنطقى للصف الثالث الثانوى الألبى (بالاشتراك):
- وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة - دار الغرير للطباعة والنشر، دى ١٩٩٥م.
- (١١) من التاريخ إلى فلسفة التاريخ - قراءة فى الفكر التاريخى عند اليونان:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م.
- (١٢) مكانة المرأة فى فلسفة أفلاطون - قراءة فى محاورتى "الجمهورية" و"القوانين":
- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م.

(١٣) المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٧م.

(١٤) مدخل جديد إلى الفلسفة:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٨م.

(١٥) مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عن اليونان:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٨م.

(١٦) تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي (الجزء الأول)

السابقون على السوفسطائيين:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٨م.

(١٧) الخطاب السياسي في مصر القديمة:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٨م.

(١٨) تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٩م.

(١٩) ضد العولمة:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٩م.

هذا الكتاب

يقدم المؤلف في هذا الكتاب رؤية خاصة حول الثقافة وفلسفتها عبر ثلاثة مباحث؛ أولها: مبحث نظري فلسفي يحدد فيه ماهية الثقافة وخصائص الثقافة المتحضرة. وفي المبحث الثاني: يطبق هذه الرؤية في موضوع "العولمة الثقافية". وفي المبحث الثالث: يطبق هذه الرؤية في موضوع العلاقة بين "الثقافة والتقدم" ومن خلال بيان صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية سواء في المجتمعات المتقدمة أو في المجتمعات المتخلفة.

ثم يتساءل هل يمكن تغيير نمط الثقافة السائدة في المجتمعات المتخلفة بحيث تتحول إلى ثقافة تقدم ومن ثم تتحول تلك المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة؟! إن مؤلفنا يرى إمكانية ذلك التحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم عبر وسائل محددة. ويتساءل هل نملك في ظل العولمة الاقتصادية والهيمنة الغربية - أسس ومقومات التنمية المستقلة؟!

أسئلة كثيرة يطرحها المؤلف ويجب عليها في الكتاب المهم، الفريد في موضوعه، الغزير في ما الأصيل في رؤيته. ولذلك فهو كتاب جدير بالقراءة والفتح باب المناقشة حول صياغة جديدة للفكر العربي في الأفق الجديدة.

أحمد غر